University Ibn Khaldoun of Tiaret

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة إبن خلدون – تيارت –

كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية

قسم علم الإجتماع

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر الطور الثاني ل.م.د

في علم الاجتماع الحضري موسومة بـــ

العنوان

التنظيم الاجتماعي القرابي الجواري والرسمي ودوره في الاندماج الحضري

– دراسة ميدانية بـ حي عدل 400 دائرة السوقر ولاية تيارت.

إعداد الطلبة **تحت إشراف:**

✓ بن بختي بشرى د. داود عمر

✓ قرماش بشرى شهرزاد

لجنة المناقشة

الأستاذ (ة)	الرتبة	الصفة
بداوي سميرة	أستاذ محاضر –أ–	رئيسا
داود عمر	أستاذ محاضر –أ–	مشرفا ومقررا
حسني خيرة	أستاذ محاضر –أ–	مناقشا

الموسم الجامعي: 2024م– 2025م.

1446هـ – 1447 هـ

شكر وعرفان

قبل كل أحد وبعد كل أحد، الشكر للواحد الأحد الذي أمدنا بالقوة والعون والسدد لإنجاز هذا

العمل الشكر إلى الله عز وجل القائل في محكم كتابه العزيز

"لئن شكرتم لأزيدنكم"

الحمد لله الذي وهبنا نعمة العقل لينير لنا الطريق ووفقنا بمشيئته وقدرته إلى إتمام هذا العمل

والمارة بهذه الصورة ويدعونا واجب الوفاء والعرفان أن نتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى من

مد لنا يد العون والمساعدة وساهم معنا وبكلمة أو إشارة أو رأي وأخص بالذكر للأستاذ

الفاضل " داود عمر " وذلك على حسن إشرافه على هذا البحث وتقديمه العون وكما أن

نتقدم بالشكر والعرفان إلى كل أساتذة الكلية وخاصة أساتذة علم اجتماع

إهداء

ما سلكنا البدايات إلا بتيسيره وما بلغنا النهايات إلا بتوفيقه وما حققنا الغايات إلا بفضله

فالحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية.

اهدي ثمرة جهدي إلى

نفسي التي صبرت، وقاومت ومضت رغم كل شيء، إلى تلك أهلكها التعب لكنها لم تهزم.

إلى الذي ختم اسمي به إلى كل من كان سندا رغم الصعاب إلى من وقف معنا حتى شاب

إلى حياتي أبي.

إلى شمعة أحرقت نفسها لتنير لنا دروبنا ولازالت إلى التي أوصى بها ثلاث إلى قطعة من

قلبي بل كله أمي.

إلى عائلتي كلها كبيرها وصغيرها إلى كل من أحبنا بصدق وكل من ساندنا كل من كان لنا

عونا وأمان.

إلى صديقاتي كلهن كل واحدة باسمها رفيقات دربي شحنة طاقتي.

إلى جدي وجدتي رحمة الله عليهم اهدي لهم كل نجاح فقد كان كل نجاح قبل رحيلهم من

صدق دعائهم لي.

بشرى

إهداء

مهما كتبت من عبارات لن أجد أصدق من قوله تعالى:

<يرفع الله الذين أمنوا منكم و الذين أوتوا العلم درجات<

فالحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه. هاقد انطوت صفحة

من صفحات الحياة كان فيها الجد و الاجتهاد.

إلى نفسي التي قالت أنا لها سأنالها

و أخيرا ها أنا اليوم أقف على عتبة تخرجي أقطف

ثمار تعبي و أرفع قبعتي بكل فخر.

إلى أمي يا من جعلك الله سببا في وجودي ، و سندا

في حياتي دعائك كان حصني و رضاك كان طريقي ، و حبك كان نوري. إلى من أرشدتني

ورافقتني في كل مشاوير حياتي

و لا تزال تفعل إلى الأن.

أهدي نجاحي إلى من كانت تقول دائما أني سأنجح

قالت وهي صادقة لا تكذب

إلى من تؤمن دائما بي و بقدراتي و إبداعي

إلى "جدتي غاليتي."

إلى من شد الله بهم عضدي فكانوا خير معين " إخواني و أخواتي."

من كان عونا و سندا في هذا الطريق لرفاق السنين و أصحاب الشدائد و الأزمات أهديكم هذا

الإنجاز و ثمرة نجاحي الذي لطالما تمنيته.

ها أنا اليوم أتممت أول ثمراته راجية من الله تعالى أن ينفعني بما علمني و أن يعلمني ما أجهل و

يجعله حجة لي لا علي.

شهرزاد

الفهرس

شكر وعرفان

إهداء

مقدمة .... أ

الفصل الأول: المدخل المنهجي

1.أسباب اختيار الموضوع 4

2 .أهداف الدراسة 4

3 .أهمية الدراسة 4

4 .الدراسات السابقة..... 4

5 .الإشكالية 11

6 .الفرضيات 12

7 .التحديد الإجرائي للمفاهيم 12

8 .المنهج المتبع 13

9. المقاربة النظرية 14

الفصل الثاني: الجانب النظري

تمهيد 17

المبحث الأول: التنظيم الاجتماعي 18

1 .مفهوم التنظيم الاجتماعي 18

2 .سمات التنظيم الاجتماعي 20

3 .أنماط التنظيم الاجتماعي وجماعات التفاعل 21
4– محددات الجماعة في المنظمة: 24
5– واقع التنظيم الاجتماعي في الجزائر 26
6. التنظيم الاجتماعي في المدينة 27
المبحث الثاني: الاندماج الحضري 31
1. مفهوم الاندماج الاجتماعي 31
2 – أشكال الاندماج 34
3. مستويات الاندماج الاجتماعي عند سوروكين 37
4. واقع الاندماج الاجتماعي في الوسط الحضري 40
5. معيقات الاندماج الاجتماعي في الوسط الحضري 42

الفصل الثالث: التحقق الميداني

تمهيد: 46
المبحث الأول: الإجراءات المنهجية 46
1. منهج الدراسة: 46
2. أدوات جمع البيانات: 46
3. مجالات الدراسة: 47
4. خصائص عينة الدراسة: 48
المبحث الثاني: تحليل وتفسير نتائج الفرضيات. 75
1. تحليل الفرضية الأولى: يساهم التنظيم الاجتماعي القرابي والجواري في تحقيق الاندماج الحضري المنطقي للأفراد الوافدين الجدد. 75
2. تحليل الفرضية الثانية: لا يتجاوز التنظيم الاجتماعي الرسمي مستويات الاندماج الحضري المكاني الوظيفي للأفراد الوافدين الجدد. 79
3. تحليل الفرضية العامة: يساهم التنظيم الاجتماعي القرابي الجواري والرسمي في تحقيق الاندماج الحضري82
المبحث الثالث: نتائج، تحديات، وآفاق الدراسة 84

أولاً: النتائج العامة للدراسة..... 84
ثانيًا: التحديات الاجتماعية والتنظيمية 85
ثالثًا: آفاق وتوصيات الدراسة 86
الخاتمة:..... 88
قائمة المصادر والمراجع:..... 90
ملخص الدراسة: 93

قائمة الجداول

الجدول رقم 01 يوضح توزيع الجنس 48

الجدول رقم 02 يوضح توزيع العينة حسب الفئة العمرية..... 49

الجدول رقم 03 يوضح توزيع العينة حسب المستوى التعليمي..... 50

الجدول رقم 04 يوضح توزيع العينة حسب الحالة الاجتماعية 50

الجدول رقم 05 يوضح توزيع العينة حسب المهنة..... 51

الجدول رقم 06 يوضح توزيع العينة حسب المنطقة السكنية التي جئت منها 52

الجدول رقم 07 يوضح العيش بالقرب من أفراد العائلة في الحي..... 54

الجدول رقم 08 يوضح قوة الروابط القرابية في المنطقة السكنية..... 54

الجدول رقم 09 يوضح دور العلاقة بالأقارب في الشعور بالاندماج..... 56

الجدول رقم 10 يوضح وصف العلاقة بجيران الحي السكني..... 56

الجدول رقم 11 يوضح دور العائلة في تعزيز الاندماج الحضري 57

الجدول رقم 12 يوضح دور الجيران في تعزيز الاندماج الحضري 58

الجدول رقم 13 يوضح مستوى التعاون والتكافل بين سكان الحي 58

الجدول رقم 14 يوضح تقديم المساعدة للجيران في حالات المشكلات..... 59

الجدول رقم 15 يوضح الشعور بالأمان داخل الحي..... 60

الجدول رقم 16 يوضح الرغبة في البقاء في الحي 61

الجدول رقم 17 يوضح تبادل الزيارات مع الجيران 62

الجدول رقم 18 يوضح أثر العلاقات الجيدة مع الجيران على البقاء في الحي 63

الجدول رقم 19 يوضح التعاون بين السكان لتحقيق الأمن..... 64

الجدول رقم 20 يوضح التعاون في حل مشكلات النظافة..... 65

الجدول رقم 21 يوضح المحافظة على المرافق العامة من قبل السكان 65

الجدول رقم 22 يوضح التضامن في المناسبات المختلفة 66

الجدول رقم 23 يوضح الحصول على دعم الجيران في المشاكل الاجتماعية والاقتصادية 67
الجدول رقم 24 يوضح اللجوء إلى الجيران طلبًا للمساعدة 68
الجدول رقم 25 يوضح تأثير تعدد أصول الجيران على التعاون والتضامن..... 69
الجدول رقم 26 يوضح صعوبة تكوين علاقات جادة مع الجيران..... 69
الجدول رقم 27 يوضح العيش مع زملاء العمل في نفس الحي 70
الجدول رقم 28 يوضح العلاقة بالسكان في الحي 70
الجدول رقم 29 يوضح وصف العلاقات الاجتماعية مع أبناء الحي..... 71
الجدول رقم 30 يوضح وجود جمعيات تربط السكان في الحي 72
الجدول رقم 31 يوضح تأثير الخلفيات الاجتماعية والثقافية على التفاعل في الحي 72
الجدول رقم 32 يوضح انتماء أفراد الحي إلى المدينة الأصلية 73
الجدول رقم 33 يوضح تمتع السكان بنفس الحقوق والواجبات..... 73
الجدول رقم 34 يوضح السكن بجوار زملاء العمل وتحقيق الانتماء 74
الجدول رقم 35 يوضح سبب اختيار السكن في هذا الحي 74
الجدول رقم 36 يوضح العلاقة بين العيش مع العائلة والرغبة في البقاء في الحي 75
الجدول رقم 37 يوضح دور الجيران في التعاون لحل المشكلات الاجتماعية 76
الجدول رقم 38 يوضح :تأثير الخلفيات الثقافية على الشعور بالمساواة في الحقوق..... 79
الجدول رقم 39 يوضح التفاعل بين القرابة والجيرة والشعور بالأمان.....82

قائمة الأشكال

الشكل رقم 01 يوضح توزيع الجنس..... 59
الشكل رقم 02 يوضح توزيع العينة حسب الفئة العمرية..... 60
الشكل رقم 03 يوضح توزيع العينة حسب المستوى التعليمي..... 62
الشكل رقم 04 يوضح توزيع العينة حسب الحالة الاجتماعية..... 63
الشكل رقم 05 يوضح توزيع العينة حسب المهنة..... 64
الشكل رقم 06 يوضح توزيع العينة حسب المنطقة السكنية التي جئت منها..... 65

مقدمة

مقدمة

تُعد دراسة التنظيم الاجتماعي من المحاور الأساسية في علم الاجتماع، لما لها من أهمية في فهم الكيفية التي تُبنى بها المجتمعات، والكشف عن أنماط التفاعل بين الأفراد.

ويكتسب هذا الموضوع راهنتيه من كونه يمثل أحد الأشكال البارزة للتغيرات التي طرأت على الحياة الحضرية، حيث شهدت المجتمعات الحضرية تسارعًا في وتيرة التغيرات الاجتماعية والثقافية. ومن ثمّ، فإن تحليل التنظيم الاجتماعي يُعد مدخلًا رئيسيًا لفهم أنماط التفاعل والعلاقات الاجتماعية، لاسيما في السياقات التي تتسم بتعدد الفئات الاجتماعية وتنوع البنى السكانية.

لقد أدى التحول الحضري إلى نشوء علاقات اجتماعية أكثر تعقيدًا، الأمر الذي جعل من التنظيم الاجتماعي بمختلف أشكاله أداة ضرورية لتيسير التفاعل داخل هذا المحيط المعقد، ومساعدة الأفراد على التكيف والاندماج في الوسط الحضري. وتظهر أهمية التنظيمات الاجتماعية في هذا السياق من خلال أدوارها المتعددة في دعم التماسك الاجتماعي، وتعزيز الانتماء، وبناء شبكات دعم متبادلة.

فالأنماط التقليدية للتنظيم الاجتماعي، وعلى رأسها التنظيم القرابي والتنظيم الجواري، تسهم في بناء شبكات تواصل أولية بين الأفراد، تقوم على التضامن الآلي والروابط الدموية، وتُعد بذلك وسيلة فعالة لتعزيز الشعور بالانتماء داخل المجتمع الحضري. كما أن التنظيمات الناشئة عن السكن المشترك ضمن نفس الحي أو الحيّز الجغرافي، تتيح فرصًا لتبادل الدعم والتفاعل اليومي، مما ييسر عملية التكيف الاجتماعي.

أما التنظيمات الرسمية، التي تنشأ داخل مؤسسات العمل والهيئات التنظيمية المختلفة، فتقوم على التعاقدات القانونية والعلاقات الوظيفية، وتوفر إطارًا منظمًا يحقق الانسجام والتكامل بين الأفراد داخل هذه الفضاءات المؤسسية. ومن هذا المنطلق، يسعى هذا البحث إلى دراسة أشكال التنظيم الاجتماعي، وتحليل مدى فعاليتها في تحقيق الاندماج الحضري، بما يسهم في بناء مجتمع حضري متماسك.

وللإجابة على إشكالية البحث والإجابة عن تساؤلاته الفرعية، تم اعتماد خطة منهجية شملت مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة: تناول الفصل الأول من هذا البحث الجانب المنهجي، حيث تم عرض أهداف الدراسة وأهميتها، إلى جانب استعراض الدراسات السابقة ذات الصلة، وصياغة الإشكالية والفرضيات. أما الفصل الثاني فقد خُصص للجانب النظري، وتضمن مبحثين؛ تناول أولهما مفهوم التنظيم الاجتماعي، في حين ركز المبحث الثاني على مفهوم الاندماج الحضري. وفي الفصل الثالث، تم التطرق إلى الجانب الميداني من خلال عرض المنهج المعتمد، وأدوات جمع البيانات، وطريقة اختيار العينة، وذلك من أجل الوصول إلى نتائج علمية دقيقة تسهم في تحقيق أهداف البحث.

الفصل الأول:
المدخل المنهجي

1. أسباب اختيار الموضوع
2. أهداف الدراسة
3. أهمية الدراسة
4. الدراسات السابقة
5. الإشكالية
6. الفرضيات
7. التحديد الإجرائي للمفاهيم
8. المنهج المتبع
9. المقاربة النظرية

1. أسباب اختيار الموضوع

1.1 الأسباب الذاتية:

- الميول الشخصي لدراسة موضوع الاندماج الحضري.

2.1 الأسباب الموضوعية:

- نقص الدراسات المتعلقة بعلاقة التنظيم الاجتماعي بالاندماج في الأوساط الحضرية
- إثراء المكتبة الجامعية بمراجع حول موضوعي التنظيم الاجتماعي والاندماج في الوسط الحضري.
- اعتقادنا بالدور الهام الذي يقوم به التنظيم الاجتماعي في الاندماج الحضري

2. أهداف الدراسة:

- تهدف الدراسة إلى معرفة الطرق التي تساعد على الاندماج الحضري.
- تهدف أيضا إلى معرفة انواع التنظيم الاجتماعي منها الحديثة والتقليدية ومن هي التي تلعب دور كبير في الاندماج.
- معرفة نوع التنظيم الاجتماعي الذي تعتمد عليه السكنات العمودية.
- استكشاف دور كل نوع من التنظيمات الاجتماعية في تعزيز الاندماج الحضري.

3. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في الاقتراب من موضوع التنظيم الاجتماعي باختلاف أنواعه وتحليله وفق السياقات الزمنية والمكانية، كما نتناول بالبحث عن مدى تحقيق الاندماج الحضـري للتنظيمات الاجتماعية القرابية والجوارية والرسمية ما يساعدنا في فهم هذه الظاهرة وسيرورتها التي تتيح لنا إمكانية التنبؤ بالمستقبل.

4. الدراسات السابقة

الدراسة الأولى: دراسة حمادي حنان (2021) بعنوان "التنظيم الاجتماعية للمجال الحضري وعلاقته بالجريمة"، أجريت هذه الدراسة الميدانية حول التوزيع الجغرافي للجريمة بمدينة بسكرة.[1]

سؤال الإشكالية: كيف ترتبط وتتجلى الجريمة وتتوزع بالتنظيم الاجتماعي للمجال الحضري؟

[1] حنان حمادي، التنظيم الاجتماعي للمجال الحضـري وعلاقته بالجريمة "دراسـة ميدانية حول التوزيع الجغرافي للجريمة بمدينة بسـكرة"، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع تخصص علم اجتماع حضري، قسم علم الاجتماع، جامعة أبو القاسم سعد الله الجزائر 2، 2022/2021، ص 63-64.

أهداف:

-محاولة التعرف على العوامل والأشكال التي تتخذها الجريمة في التنظير السوسيولوجي.

-محاولة ترتيب التراث السوسيولوجي المتعلق.

-محاولة تحديد عوامل وأبعاد السلوك الإجرامي.

-محاولة الكشف عن تجسيدات الجريمة والصور والأشكال التي تأخذها في المجتمع الجزائري.

-اعتمدت في هذه الدراسة على المنهج الكيفي.

تمثلت عينة الدراسة في عدة أحياء وهي (العالية الشمالية حي 300 مسكن بالعالية الحي القصديري بالعالية حي طابق الكلب، حي البخاري، حي سطر الملوك (الحفرة) العطيلة حي باب الضرب حي سيدي بركات وبعض الأحياء بمنطقة يسدي غزال (المنطقة الغربية) حيث كانت العينة الغرضية والتي أعتمدت في دراستنا هاته حيث يكون الاختيار في هذا النوع من العينات على أساس حر من طرف الباحث وحسب طبيعة بحثه بحيث يحقق هذا الاختيار أهداف الدراسة وأهميتها فالاختيار الحر هذا راجع إلى مجموعة من العوامل التي ساعدتنا على ذلك والمتمثلة في المعطيات الميدانية والمقابلات التي أجريناها بميدان البحث.

أدوات الدراسة: الإحصائيات، المقابلة الموجهة (المقننة).

من أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة نوجزها فيما يلي:

- بعد تحليل المعطيات والمقابلات مع عمداء الشرطة اتضح أن هناك تباين فيما يخص الكتلة الإجرامية المسجلة بين المدينة والريف، ويتجلى هذا الاختلاف الموجود بين إجرام الريف والمدينة من خلال عدد الجرائم المسجلة على مستوى مديرية الأمن لمدينة بسكرة.

-تتوزع الجرائم في الفضاءات التجارية الحضرية التي تتميز بالازدحام.

-الطابع العمراني للمدينة له دور في انتشار الجريمة» حيث يوفر للفاعل بيئة خصبة لارتكاب جريمته دون الوقوع في أيدي رجال الأمن.

-تعتبر جريمة الاعتداء على الأشخاص كالقتل العمدي والتعدي والتحرش أكثر انتشارا في أحياء مدينة بسكرة.

- تتوزع جريمة السرقة وترويج المخدرات بالأحياء الفقيرة والغير مخططة.

-أما فيما يخص الجريمة ضد الأسرة والآداب العامة» والاعتداء على الأصول والأفعال المخلة بالحياء والاغتصاب والتحريض على فساد الأخلاق أكثر انتشارا وفي ارتفاع مستمر خلال السنوات الأخيرة.

-يتبين لنا أن الفئة العمرية المحصـــورة ما بين (35-18) هي الأكثر في ارتكاب الجريمة، وهذا ما يؤكد التأثير الكمي والنوعي للسن على الجريمة.

-أن الحالة المدنية (الحالة العائلية) لها تأثير في مستويات الجريمة حيث تبين لنا من خلال تحليل البيانات أن فئة العزاب أو المطلقين أكثر إجراما مقارنة الفئات الأخرى.

الدراســة الثانية: دراســة لعجال خالد (2017) بعنوان "العلاقات القرابية وإثرها على الإندماج الاجتماعي في الوسط الحضري" دراسة ميدانية لمدينة عين وسارة ولاية الجلفة.[1]

عالجت الإشكالية التالية: ما مدى تأثير علاقات القرابة على الإندماج الاجتماعي للأسر النازحة من الريف الى المدينة؟

للإجابة على هذا الســـؤال قام الباحث بتقديم الفرضـــية التالية: إن علاقات القرابة من العوامل المؤثرة على عمليات الإندماج الاجتماعي للنازحين من الريف الى المدينة ولتحقق من هذه الفرضـــية طبق المنهج الكمي والكيفي على عينة قدرت 360 أسرة وطبقت أداة الملاحظة المباشرة والاستمارة وتوصلت إلى نتائج التالية.

من خلال إشـــكالية البحث التي انطلق منها الباحث والتى تتمحور حول "ما مدى تأثير علاقات على هذا التساؤل وضع فرضيتين والتي اختصت بعامل من عوامل القرابة المؤثرة على القرابة على الاندماج الاجتماعي للأسر النازحة من الريف إلى المدينة؟ " ارتأى الباحث للإجابة اندماج النازحين إلى المدينة.

لقد تبين أن نوعية السكن تلعب دور فعال، حيث يساهم في تمركز وتجمع الجماعات القرابية بجانب بعضها البعض، كما أن تواجد الأقارب وبمختلف درجاتهم القرابية داخل الحي بعد من الدوافع الأســاســية لاختبار الأســر النازحة للحي الذى يقيمون فيه مما يؤدي حتما إلى تدعيم العلاقات القرابية واستمرارها.

كما توصل الباحث إلى أن طبيعة العلاقة مع الجيران هي كثيفة بالنسبة للذين هم أهل أقارب للأسر النازحة، حيث أن متوسط زيارة الأقارب داخل كثيفة من خلال الزيارات اليومية ومرة كل أسبوع لبعض الأسر.

كما تبين أن موقف رب الأسرة له تأثير بالغ على طبيعة العلاقة مع الجيران مما يجعل اغلبهم يكونون علاقات سطحية معهم وهذا ما يعيق اندماجهم اجتماعيا داخل الحي والمدينة عامة.

[1] لعجال خالد، العلاقات القرابية وأثرها على الإندماج الاجتماعي في الوسط الحضري، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص علم الاجتماع الحضري، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة ابن خلدون تيارت، 2018/2017.

كما تبين أيضا أن تواجد الأقارب بالحي يزيد من قوة التضامن ويدعم صلة القرابة بينهم، ويتضح من خلال الأمهات العاملات التي اغلبها تترك أطفالها برعاية الأهل والأقارب، لكونها تجد الأمان والثقة في الأقارب ومنه تخلق مساعدة مادية خاصة للأسر التي تعاني أزمات مالية حيث تتعمد اللجوء إليها لدرايتها بأوضاعهم، كما أن تواجد الأقارب في الحي هو سند وعون.

الدراسة الثالثة: دراسة لبكي أيمن (2021) بعنوان "واقع علاقات الجيرة في الوسط الحضري دراسة ميدانية لحي 75 سكن بلدية أولاد بسام –بمدينة تسمسيلت".[1]

عالجت فيها الإشكالية التالية: ماهي العوامل المساهمة في إضاعف أو تقوية علاقات الجيرة بين السكان في المدينة؟، أو بتعبير آخر ما طبيعة علاقات الجيرة بحي 75 مسكن بأولاد بسام؟.

للإجابة على هذا التساؤل قاما الباحثين بتقديم الفرضيات التالية:

-تساهم الخلفية الثقافية والإجتماعية للسكان الأحياء الجامعية في تقوية أو إضعاف علاقات الجيرة بينهم .

-تختلف علاقات الجيرة حسب التفاوت بين الأفراد ومكانة كل فرد في المجتمع.

-يساهم الرضا عن المسكن والتصميم المعماري والعمراني للحي ومدة الإقامة به في تقوية أو إضعاف علاقات الجيرة بين سكانه.

من أجل التحقيق من صحة الفرضية، إنتهج المنهج الكمي على عينة قدرت 50 عينة وطبقا أداة الملاحظة والإستمارة، حيث توصلت الى النتائج التالية: من خلال الدراسة التي قامو بها من خلال التقرب إلى الذي كان موضوع البحث ومن خلال التقصي عن الحقائق وبحث النزول الى ميدان توصلنا الى أنه وبحكم الكثير من أحداث والتركمات التي خضع لها المجتمع الجزائري بصفة عامة ومجتمع البحث بصفة خاصة. هذه الأحداث والتغيرات كان لها أثر كبير على أسرة، ومن ثم العلاقات الاجتماعية سواء داخل الأسرة أو خارجها مع جماعة الرفاق أو الجيران. وقد انعكست على الأسرة، ففي بعض الجوانب كان التغير إيجابيا وفي البعض الأخر أدى الى إنعكاس سلبي، وقد وجدو أنه لا توجد الكثير من الفروق بل البعض من الإختلافات والتفاوتات بين الأفراد التي يمكن أن تؤثر في طبيعة العلاقات بين سكان الحي. وتؤثر الخلفية الثقافية والإجتماعية للسكان الحي والعادات والتقاليد التي يحملها السكان وبإعتبار أنهم ينحدرون من نفس المنطقة ومتساوين نوعا ما في نفس الظروف، وقد لعب هذا العنصر دورا بارزا في

[1] أيمن عبد الحميد، واقع علاقات الجيرة في الوسط الحضري دراسة ميدانية لحي 75 سكن بلدية أولاد بسام –بمدينة تسمسيلت، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص علم الاجتماع الحضري، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة ابن خلدون تيارت، 2022/2021.

توطيد وتمتين علاقات الجيرة بين سـكان من خلال التعاون، الإعارة، الإسـعاف، الإقراض، التبادل، التدخل لفك الشجارات والنزعات بين الأفراد، وهذا يؤدي الى زيادة التماسك بين الجيران.

الدراسة الرابعة: دراسة عمبار فايزة(2018) بعنوان "القبالة وتحقيق الإندماج الاجتماعي في المجتمع التيارتي".[1]

عالجة فيها الإشكالية التالية:

-هل يوجد فرق بين المهاجريين المؤقتيين والدائمين في مسألة إندماجهم الاجتماعي؟

-هل توجد صعوبات في تواصل "القبالة" مع سكان ولاية تيارت؟

-هل يعاني "القبالة" من التهميش؟

- ماهي المشكلات التي يعاني منها أسر "القبالة" في محيطهم الإجتماعيالجديد "تيارت"؟

للإجابة على هذا التساؤل قام الباحثتين بتقديم الفرضية التالية:

تختلف مسـتويات الإندماج الاجتماعي "القبالة". ولتحقق من هذه الفرضـية طبقو المنهج الكمي على عينة 80 فرد واستعانتا بأداة استمارة ومقابلة، حيث توصلت الى النتائج التالية:

بعد تفريغ البيانات وتبويبها وتحليلها تمكنت من الوصول إلى النتائج الآتية والمرتبطة بأهداف البحث بداية من الفرض الرئيسي الذي ينص على أنه تختلف مستويات الاندماج الاجتماعي عند القبالة وهذا ما استنتجته من تحليل نتائج الجداول السابقة.

أما فيما يتعلق بالفروض الفرعية فالنتائج المتوصل إليها هي:

أولا: الفرضـية الأولى والتي تنص على أن للفئة العمرية والجنس القبلي أثرا على مسـتوى اندماج في المحيط الجديد، وقد تحققت صحة هذا الفرض في حدود النتائج التالية:

أكبر نسـبة هي 70% من أفراد مجتمع البحث يفضـلون اكتسـاب الأصـدقاء في مدينة تيارت فقط والذي تتراوح أعمارهم بين 20 و40.

أما أكبر نسـبة حول اختلاط الجنسـين هي 96% من الإناث الذين يفضـلون لأزواجهم الاختلاط بالذكور فقط، لقد تحققت صـحة الفرضـية بدليل أن نسـبة كبيرة من أفراد العينة تحقق نسـبة عالية من مسـتويات الاندماج الاجتماعي.

[1]عمبار فايزة، القبالة وتحقيق الإندماج الاجتماعي في المجتمع التيارتي، مذكرة لنيل شـهادة الماسـتر في علم الإجتماع، تخصـص علم الاجتماع الاتصـال، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة ابن خلدون تيارت، 2019/2018.

نتائج الفرضية الثانية: المتعلقة بالمنطقة الأصلية وعلاقتها بالاندماج الاجتماعي.

النسبة 66.67% تمثل أعلى نسبة في الجدول للأفراد الغير مولودين في تيارت يفضلون الاحتفال بالمناسبات بطريقة عصرية.

الدراسة الخامسة: دراسة عباس عمر (2020) بعنوان "الإندماج الاجتماعي للأسر النازحة في الوسط الحضري" دراسة ميادينة على عينة من أسر في مدينة برج بوعريريج.[1]

عالج فيها الإشكالية التالية: كيف تعمل الأسرة النازحة على تحقيق إندماجها في الوسط الحضري، وماهي الطرق التي تعتمدها في ذلك؟

للأجابة على هذا التساؤل قام الباحث بتقديم الفرضيات التالية:

-يساعد إمتلاك الأسرة النازحة لمجال سوسيو-جغرافي في الوسط الحضري على إندمجها فيه.

-إستمرار إرتباط الأسرة النازحة بوسطها الأصلي يعيق اندماجها في الوسط الحضري.

-مشاركة الأسرة النازحة في حياة الحضرية من خلال تفاعلها مع مختلف الجماعات الاجتماعية في الوسط الحضري، وبنائها شبكة علاقات إجتماعية جديدة في هذا الوسط يساعدها على الإندماج فيه.

من أجل تحقيق من صحة الفرضيات طبق المنهج الوصفي على عينة مكونة من 350 أسرة وإستعان بأداة ملاحظة والإستمار والإحصائيات والتقارير الرسمية حيث توصل الى النتائج التالية:

قد أثبت من خلال دراسته هذه صحة الفرضيات التي انطلق منها في بحثه حيث توصل إلى أن امتلاك الأسرة النازحة مجال سوسيو-جغرافي في الوسط الحضري يساعدها على الاندماج فيه، كما توصل إلى أن استمرار ارتباط الأسرة النازحة بوسطها الأصلي يعيق اندماجها في الوسط الحضري، وأن مشاركة الأسرة في الحياة الحضرية يساعدها على الاندماج في الوسط الحضري، وبالتالي يمكن القول أنه قد تمكنا إلى حد بعيد من الإجابة عن تساؤلات إشكالية بحثه.

- إن النتائج التي توصل إليها من خلال دراسته هذه تتوافق إلى حد ما مع النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة ولو جزئيا حيث تتوافق نتائج دراستنا هذه مع النتائج التي نوصل إليها الباحث "فاروق بن عطية" فيما يخص تأثير الهجرة الريفية على زيادة عدد سكان المدينة، كما أن الاندماج الاجتماعي يتأثر بالمستوى الاجتماعي الاقتصادي

[1] عباس عمر، الإندماج الاجتماعي للأسر النازحة في الوسط الحضري دراسة ميادينة على عينة من أسر في مدينة برج بوعريريج، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع الحضري، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر 02، 2021/2020.

والثقافي للأسرة، وأن الجماعات التي نجحت في التخلي عن ثقافتها التقليدية (الثقافة المرتبطة بوسطها الأصلي)، هي التي استطاعت أن تندمج في المدن، وتتوافق نتائج دراستنا أيضا مع نتائج دراسته فيما يخص تحقق الاندماج الاجتماعي عند تحول البنيات الاجتماعية من النمط الجماعي التقليدي إلى النمط الحديث، بالإضافة إلى أن فرص تحقيق الاندماج الاجتماعي تزيد كلما كان المهاجر مستقلا في عمله و مكتفيا في أجره. كما توصلت كلتا الدراستين إلى أن الاندماج الاجتماعي يمر بمراحل بفضل الزواج الخارجي وعلاقات جيرة جديدة وتشكيل علاقات اجتماعية ومهنية.

1.4. التعقيب على الدراسات السابقة:

تُظهر الدراسات السابقة تنوعًا واضحًا في المواضيع التي عالجتها، حيث تركزت بشكل عام حول ظاهرة الاندماج الاجتماعي في الوسط الحضري، مع تباين في الزوايا المعتمدة في التحليل. فقد تناولت دراسة حمادي حنان (2021) العلاقة بين التنظيم الاجتماعي للمجال الحضري والجريمة، مركزةً على كيفية توزيع الجريمة في المجال الحضري وتأثير العوامل السوسيولوجية في انتشارها. في المقابل، ركزت دراسة لعجال خالد (2017) على العلاقات القرابية وأثرها في اندماج الأسر النازحة، موضحة دور الأقارب في دعم التكيف الاجتماعي والمادي داخل الأحياء الجديدة. كما سلطت دراسة لبكي أيمن (2021) الضوء على واقع علاقات الجيرة في الوسط الحضري، مركزة على العوامل التي تضعف أو تعزز تلك العلاقات مثل الخلفية الثقافية والرضا عن السكن. من جهة أخرى، اهتمت دراسة عمير فايزة (2018) بموضوع القبالة وتحقيق الاندماج الاجتماعي، مركزة على الفروق بين المهاجرين المؤقتين والدائمين في مدينة تيارت، في حين عالجت دراسة عباس عمر (2020) مسألة اندماج الأسر النازحة في مدينة برج بوعريريج، غير أن بياناتها ظلت غير مكتملة.

من الناحية المنهجية، يُلاحظ أن أغلب الدراسات اعتمدت المنهج الكمي أو الكيفي أو كليهما معًا. ففي حين اعتمدت حمادي حنان (2021) على المنهج الكيفي باستخدام المقابلات الموجهة والإحصائيات، دمجت لعجال خالد (2017) بين المنهجين الكمي والكيفي باستعمال الاستبيانات والملاحظة المباشرة. كما اعتمدت لبكي أيمن (2021) على المنهج الكمي بأدوات كالملاحظة والاستبيان، بينما وظفت عمير فايزة (2018) استمارات المقابلات في منهج كمي شمل عينة من المهاجرين. هذا التنوع في المناهج والأدوات يعكس وعي الباحثين بأهمية الجمع بين الرصد الكمي والتحليل النوعي لفهم الظواهر الاجتماعية المركبة بشكل أكثر دقة وواقعية.

أما من حيث الإطار المكاني، فقد شملت الدراسات عدة مدن جزائرية مثل بسكرة (حمادي)، الجلفة (لعجال)، تيارت (عمير)، وبرج بوعريريج (عباس)، مما سمح بمقارنة أوجه التشابه والاختلاف في أنماط الاندماج

والعلاقات الاجتماعية بين مناطق مختلفة. وقد استهدفت العينات فئات متنوعة مثل الشباب، الأسر النازحة، النساء، وسكان الأحياء العشوائية، مما أضفى طابعًا نوعيًا غنيًا على التحليل.

وعلى صعيد النتائج، فقد كشفت الدراسات عن مجموعة من المؤشرات التي تؤثر في مستوى الاندماج الاجتماعي. فقد بيّنت دراسة حمادي (2021) أنّ الجرائم تنتشر أكثر في الفضاءات الحضرية المكتظة والعشوائية، وأن الفئة العمرية 18–35 والعزاب هم الأكثر تورطًا في الجريمة. أما دراسة لعجال خالد (2017) فأكدت على أهمية العلاقات القرابية في تسهيل اندماج الأسر النازحة من خلال الدعم الاجتماعي والمادي. في حين أشارت لبكي أيمن (2021) إلى أنّ الخلفية الثقافية المشتركة والرضا عن السكن يلعبان دورًا أساسيًا في تقوية علاقات الجوار، في مقابل ضعف العلاقات مع الجيران من خارج دائرة القرابة. كما توصلت عمیار فایزة (2018) إلى أنّ الفئة العمرية ما بين 20–40 هي الأكثر اندماجًا، وأنّ النساء يفضلن تقاليد تمنع الاختلاط، في حين عبّر غير المولودين في تيارت عن ميول أكبر نحو الحداثة في الطقوس والمناسبات. أما عباس عمر (2020)، فلم تكتمل بيانات دراسته بشكل يسمح بتكوين نتائج واضحة، ما يعكس نقصًا في المعالجة المنهجية.

ورغم القيمة العلمية لهذه الدراسات، إلا أنّ بعضها يعاني من محدودية من حيث التأصيل النظري أو الاستكمال المنهجي، كما في حالة دراسة عباس (2020)، التي ظلت نتائجها غير مكتملة. كما يلاحظ أنّ غالبية الدراسات ركزت على الأوصاف الميدانية دون استثمار نظري معمق، مما يفتح المجال أمام دراسات مستقبلية توظف الأطر النظرية الكبرى مثل النظرية البنائية الوظيفية أو الرمزية التفاعلية لفهم آليات الاندماج والتفكك الاجتماعي في البيئة الحضرية.

وفي المجمل، تشكل هذه الأعمال مرجعًا مهمًا لفهم آليات الاندماج الحضري في السياق الجزائري، خاصة في ظل التغيرات الاجتماعية والتحولات الحضرية التي تشهدها المدن الجزائرية. غير أن الحاجة لا تزال قائمة لتوسيع دائرة البحث النظري والميداني حول العوامل البنيوية والثقافية التي تُسهم في دمج الفئات الهشة داخل النسيج الحضري.

5. الإشكالية:

تعد الحياة الحضرية نمط الذي يعيش به الافراد داخل المدن وذلك من خلال التفاعل مع طبيعة البيئة ويكون هذا الأخير وفق التنظيم الاجتماعي الذي يساهم في خلق تماسك بين الأفراد ويقلص من حالات الصراع المختلفة.

يعتبر التنظيم الاجتماعي أحد العوامل الرئيسية التي تساهم في بناء مجتمعات حضرية متماسكة وقادرة على التكيف مع التحديات الحالية، حيث يشير إلى الطريقة التي يتم بها تنظيم الأفراد والمجموعات داخل المجتمع ويتضمن ذلك توزيع الأدوار والمسؤوليات وتحديد العلاقات الاجتماعية وتطوير القيم والمعايير التي تحكم التفاعلات بين الأفراد.

تتكون المجتمعات من مجموعة من المؤسسات الاجتماعية مثل الأسرة والمدرسة والحكومة.... وكل منها يلعب دورا مهما في تشكيل هياكل اجتماعية على سبيل المثال الأسرة تعتبر الوحدة الأساسية التي تساهم في تنشئة الأفراد بينما تلعب المؤسسات التعليمية دورا في نقل المعرفة وكل مؤسسة لها دور ولها تنظيم اجتماعي خاص بها.

ويمكن تقسيم التنظيمات الاجتماعية إلى ما هو تقليدي وما هو حديث ويعد التنظيم الاجتماعي التقليدي تلك الروابط القرابية والجوارية ويكون بين أفراد تربطهم علاقات أسرية أو جوارية، أما بالنسبة للتنظيم الاجتماعي الحديث فهو تلك التعاقدات الرسمية التي تكون داخل مؤسسات.

وتساهم هذه التنظيمات في تنظيم التفاعلات والتعاملات بين الأفراد فهي تقوم على مجموعة من القواعد التي تترتب وتنسق العلاقات الاجتماعية ولها دور حيوي في عملية الاندماج الحضري حيث يساهم في خلق بيئة يشعر فيها الأفراد بالانتماء وبأنهم جزء لا يتجزأ من المجموعات الاجتماعية.

وعلاوة على ذلك فأن التنظيم الاجتماعي بأنواعه يساهم في بناء مجتمعات مترابطة في ظل الاندماج الحضري وبما أن الاندماج هو العملية التي تتعلق بتجمع وتفاعل الثقافات المختلفة داخل المدن، فهو يشير إلى كيفية تفاعل الأفراد من خلفيات متنوعة وكيفية تكاملهم في بيئة حضرية واحد.

سؤال عام: ما مدى مساهمة التنظيم الاجتماعي القرابي والجواري والرسمي في الاندماج الحضري ؟

الأسئلة الفرعية:

- ما مدى مساهمة التنظيم الاجتماعي القرابي والجواري باعتبارهما تنظيما اجتماعيا تقليديا في الاندماج الحضري؟
- ما مدى مساهمة التنظيم الاجتماعي الرسمي باعتباره تنظيما اجتماعيا حديثا في الاندماج الحضري؟

6. الفرضية العامة:

يساهم التنظيم الاجتماعي القرابي والجواري والرسمي في تحقيق الاندماج الحضري للأفراد الوافدين الجدد.

1.6. الفرضيات الفرعية:

- يساهم التنظيم الاجتماعي القرابي والجواري في تحقيق الاندماج الحضري المنطقي (الكلي) للأفراد الوافدين الجدد.
- لا يتجاوز التنظيم الاجتماعي الرسمي مستويات الاندماج الحضري المكاني والوظيفي للأفراد الوافدين الجدد.

7. التحديد الإجرائي للمفاهيم

1.7 التنظيم الاجتماعي القرابي: هي تلك علاقة التي أساسها الروابط الدموية لتكون القرابة في علاقة الأب والأم والأبناء والأعمام والأخوال وكذلك علاقة الأنساب من خلال الزواج.

2.7 التنظيم الاجتماعي الجواري: هو الرابط الذي يخضـــع لطبيعة علاقات الجيرة، وتبنى علاقات الجيرة بفضـــل السكن بالجوار قديما أو حديثا.

3.7 التنظيم الاجتماعي الرسمي: هو التأطير الذي يتشـكل من خلال رابطا اجتماعيا يخضـع لتعاقدات حديثة بين المواطنين تحدد من خلالها أدوارهم وحقوقهم وواجباتهم وهي تتضمن الالتزام بالقواعد والأنظمة التي تفرضها المؤسسات أو السلطات العليا.

4.7الاندماج الحضـــري: عبارة عن تلك العمليات الديناميكية المرتبطة بنماذج التفاعل الاجتماعي التي تظهر قدرة الأفراد والجماعات على التقارب والتكامل والانسجام والتكيف مع طريقة الحياة الحضرية التي تأخذ شكل من أشكال الصـراع مع البيئة السـكنية وذلك من خلال بنية ونسـق التفاعل الاجتماعي وممارسـات الاجتماعية في المجال العمراني الحضري.

5.7 الوافدين الجدد:

هم مجموعـة من الأفراد الـذين انتقلوا إلى بلـد أو منطقـة جـديـدة خلال فترة زمنيـة معينـة بهـدف الاســـتقرار أو العمل أو الدراسة.

8. المنهج المتبع:

يقصـد بالمنهج الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسـة موضـوع ما ويعرف منهج البحث العلمي بأنه أسـلوب للتفكير والعمل يعتمده الباحث لتنظيم أفكاره وتحليلها وعرضـــها وبالتالي الوصـــول إلى نتائج وحقائق معقولة حول الظاهرة موضوع الدراسة ويعرف أيضا بأنه الأسلوب الذي يستخدمه الباحث في دراسة ظاهرة معينة والذي من خلاله يتم تنظيم الأفكار المتنوعة بطريقة تمكنه من علاج مشكلة البحث. [1]

وبما ان دراستنا تهدف إلى معرفة كيف تساعد التنظيمات الاجتماعية في الاندماج الحضري استخدمنا المنهج الكمي الذي يساعد في البحوث العلمية من خلال تقديم أدوات دقيقة ومنهجية لقياس وتحليل الظواهر.

يعتبر المنهج الكمي نوع من البحوث المســحية وهي بحوث تعني بجمع البيانات من خلال اســتعمال أدوات القياس الكمية، يتم تطويرها وتخضـع لشـروط الصـدق والثبات وتعالج بياناتها إحصـائيا ويمكن التعميم نتائجها على المجتمع الأصـــلي، فالبحث الكمي هو لبحث الذي يهدف إلى جمع البيانات حول ظاهرة معينة، باســتخدام أدوات

[1] محمد سرحان علي المحمودي، مناهج البحث العلمي، ط3، دار الكتب، اليمن، صنعاء، 1441هـ/2019م، ص35

قياس كمية تطبق على عينة من المجتمع لكنها تمثل، وتتم معالجة البيانات التي يتم جمعها بطريقة إحصائية للوصول على نتائج علمية قابلة للتعميم على مجتمع البحث كاملا.[1]

9. المقاربة النظرية:

سنحاول في هذه الدراسة تبني المقاربة النظرية البنائية الوظيفية لأننا نعتقد أن جهازها المفاهيمي يساعدنا على فهم التنظيم الاجتماعي بنوعين: القرابي الجواري والرسمي ودوره في الاندماج الحضـــري، وتفســـير كيف تســـاهم في الاندماج وذلك من خلال توزيع الأدوار والوظائف لبناء مجتمع متماسك.

والنظرية البنائية الوظيفية تمثل رؤية سوسيولوجية تنتمي إلى الفكر الوضعي كما تقدم سلفا، فالنزعة الوضعية منذ بداية القرن التاسع عشر معارضة للميتافيزيقيا التقليدية، وتؤيد العلم والمنطق التجريبي، وهذا كان يقتضي إلزامية الوصول الى القوانين التي تخضع لها الوقائع والظواهر الاجتماعية، لذلك لجأ البنائيين الوظيفيين الى تطعيم أفكارهم من العلم الطبيعي، خاصـــة علم الأحياء وأهميته في دراســـة المجتمع، فعلم الأحياء يدرس تراكيب ووظائف الكائن الحي، وبذلك تجاوزوا القصور والإخفاق الذي لحق بالنظرية البنائية الوظيفية.

تســـتند البنائية الوظيفية الى مفهومي البناء Structure والوظيفة Function في تفكيكها لبنية المجتمع والوظائف التي يقوم بها، وفي تحليلها للظواهر الاجتماعية وترابط الوظائف المتولدة عن ذلك، حيث يشير المفهوم الأول الى الجزء أو العنصر الذي يتكون منه أي نظام أو وحدة أو بناء اجتماعي أما الوظيفية فيشير بها الى الدور والإسهام الذي يقدمه كل جزء ضمن البناء الكلي، بما أن الظاهرة الاجتماعية حسب رواد هذه النظرية هي نتاج الأجزاء البنيوية التي تظهر في وســـطها، ولها وظيفة اجتماعية مرتبطة بدورها بوظائف الظواهر الأخرى الناتجة عن بقية الأجزاء المكونة للبناء الاجتماعي، فإنه يســـتحيل فصـــل الوظائف عن البنى أو العكس، فالمجتمع بناء ووظيفة وأن هناك تكاملا بين الجانب البنيوي للمجتمع والجانب الوظيفي، إذ أن البناء يكمل الوظيفة والوظيفة تكمل البناء.[2]

أهم رواد النظرية الوظيفية:

نذكر منهم: هربرت سبنسر، تالكوت بارسونز، روبرت مرتون، هانز كيرت وسي رايت ملز.

وتتميز النظرية في تصورهم بعشرة مبادئ أساسية متكاملة، كل مبدأ يكمل الآخر، وهذه المبادئ هي على النحو الاتي:

---

[1] ميادة قاسم، "الفوارق بين المناهج الكيفية والمناهج الكمية في البحوث العلمية"، المجلة العربية للنشر العلمي، عدد 30، 2021، ص 336

[2] غربي محمد، قلواز إبراهيم، مجلة التمكين الاجتماعي، النظرية البنائية الوظيفية: نحو الرؤية الجديدة لتفسير الظاهرة الاجتماعية، المجلد الأول، ع3، د.ط، جامعة الأغواط، الجزائر، 2019، ص6.

1. يتكون المجتمع أو المجتمع المحلي أو المؤسسة أو الجماعة مهما يكن غرضها وحجمها من أجزاء ووحدات مختلفة بعضها عن بعض وعلى الرغم من اختلافها إلا أنها مترابطة ومتساندة ومتجاوبة واحدتها مع الأخرى.

2. المجتمع أو الجماعة أو المؤسسة يمكن تحليلها تحليلا بنيويا وظيفيا الى أجزاء وعناصر أولية، أي أن المؤسسة تتكون من أجزاء أو عناصر لكل منها وظائفها الأساسية.

3. إن الأجزاء التي تحللها المؤسسة أو المجتمع أو الظاهرة الاجتماعية إنما هي أجزاء متكاملة، فكل جزء يكمل الجزء الآخر وإن أي تغيير يطرأ على أحد الأجزاء لابد أن ينعكس على بقية الأجزاء وبالتالي يحدث ما يسمى بعملية التغير الاجتماعي، من هنا تفسر النظرية البنيوية الوظيفية التغير الاجتماعي بتغير جزئي يطرأ على أحد الوحدات أو العناصر التركيبية، وهذا التغير سرعان ما يؤثر في بقية الأجزاء إذ يغيرها من طور إلى طور آخر.

4. إن كل جزء من أجزاء المؤسسة أو النسق له وظائف بنيوية نابعة من طبيعة الجزء، وهذه الوظائف مختلفة نتيجة اختلاف الأجزاء أو الوحدات التركيبية، وعلى الرغم من إختلاف الوظائف فإن هناك درجة من التكامل بينها، لذا فوظائف البنى المؤسسية مختلفة ولكن على الرغم من الاختلاف فان هناك تكاملا واضحا بينهما، فمثلا وظيفة المدرس او الاستاذ في المؤسسة التربوية تختلف عن وظيفة الطالب، ولكن وظائف كل منهما تكمل بعضها البعض فالأستاذ لا يستطيع أداء وظائفه التعليمية والتربوية دون أن يكون هناك طلبة كما أن الطالب لا يستطيع تلقي العلوم والمعرفة والتربية دون أن يكون هناك مدرس، لذا فالاختلاف والتفاضل في المراكز هو شيء وظيفي للتماسك والتكافل الاجتماعي في المؤسسة التربوية أو التعلمية.

5. الوظائف التي تؤديها الجماعة أو المؤسسة أو يؤديها المجتمع انما تشبع حاجيات الأفراد المنتمين أو حاجات المؤسسات الأخرى، والحاجات التي تشبعها المؤسسات قد تكون حاجات أساسية او حاجات اجتماعية أو حاجات روحية.

6. الوظائف التي تؤديها المؤسسة أو الجماعة قد تكون وظائف ظاهرة أو كامنة أو وظائف بناءة أو وظائف هدامة.

7. وجود نظام قيمي او معياري يسير البنى الهيكلية للمجتمع أو المؤسسة في مجاله، فالنظام القيمي هو الذي يقسم العمل على الافراد ويحدد واجبات كل فرد وحقوقه، كما يحدد أساليب اتصاله وتفاعله مع الآخرين، اضافة الى تحديد لماهية الافعال التي يكافئ عليها الفرد أو يعاقب.

8. تعتقد النظرية البنيوية الوظيفية بنظام اتصال او علاقات انسانية تمرر عن طريق المعلومات والايعازات من المراكز القيادية الى المراكز القاعدية او من المراكز الاخيرة الى المراكز القيادية.

9. تعتقد النظرية البنيوية الوظيفية بنظام سلطة، فنظام السلطة في المجتمع او المؤسسة هو الذي يتخذ القرارات ويصدر الايعازات والاوامر الى الادوار الوسطية او القاعدية لكي توضع موضع التنفيذ فهناك في النظام ادوار تصدر الأوامر وهناك ادوار تطيعها.

10. أما نظام المنزلة فهو النظام الذي يقضي بمنح الامتيازات والمكافئات للمعلمين الجيدين لشدهم والآخرين من زملائهم الى العمل الذي يمارسونه.

علما بأن الموازنة بين نظامي السلطة والمنزلة هي شيء ضروري لديمومة وفاعلية المؤسسة أو النظام أو النسق.[1]

[1] مولود زايد الطبيب، النظرية البنائية الوظيفية (ظهورها روادها مبادئها وتطبيقاته العملية، أنظر الرابط: https://ejtema3e.com/works-by-others/32-2013-07-28-22-56-49.html

الفصل الثاني: الجانب النظري

1. مفهوم التنظيم الاجتماعي
2. سمات التنظيم الاجتماعي
3. أنماط التنظيم الاجتماعي وجماعات التفاعل
4. التنظيم الاجتماعي في المدينة
5. التنظيم الاجتماعي في الجزائر

تمهيد :

يعد التنظيم الاجتماعي من أبرز مفاهيم في علم الاجتماع، فهو يساعد على تفسير وتنظيم العلاقات داخل المجتمعات وذلك وفقا لمعايير وقواعد تساهم في بناء مجتمع متماسك منظم يضبط للأفراد أدوارهم داخل المجتمعات. كما يساهم التنظيم في تكوين علاقات وتفاعلات تساعد الأفراد على الشعور بالانتماء، ويخفف التماسك الاجتماعي في الأوساط الحضرية.

المبحث الأول : التنظيم الاجتماعي

1. مفهوم التنظيم الاجتماعي

تبدو صعوبة في تعريف التنظيمات الاجتماعية، ولذا لم يتم الاتفاق على تعريف محدد للتنظيم الاجتماعي، فكلمة تنظيم ترجمة لكلمة Organization وتعنى الشيء ذو البنية الموضوعية، فهناك إذن مجموعة من الأعضاء تنظم معاً في تناغم وانسجام محققة بنية متكاملة تنشد هدفاً مشتركاً رغم أهدافها الجزئية.

والتنظيم بوجه عام ظاهرة وضرورة مجتمعية عصرية تفرضها متطلبات تصريف شئون المجتمع الحديث، وما ينطوي عليه من تعقيدات جسيمة، سواء من حيث تنوع مناشطة وتداخلها، واتساع آفاق العلاقات الفردية والتفاعلات الاجتماعية وتناقضها، أم من حيث طبيعة وخصوصية الأزمات الداخلية والتحديات الخارجية التي تعرض له ويتصدى للتعامل معها. فضلاً عن تداعيات التغيير المستمرة الذي يعانيه وما يقترن بها من تصاعد فى ثورة التطلعات المتزايدة للأفراد والجماعات، وتزايد في معدلات الاهتمام بجهود التحديث والتنمية وفاء بحاجات الإنسان وتحسباً لعواقب الركود والتخلف إلى غير ذلك من مشكلات وصعوبات مرهقة عديدة تغشى ربوع المجتمع الإنساني.

ولقد تبين أنه ما من سبيل لتناول وتجاوز هذه الأخطاء سوى الأخذ بأسباب التنظيم، والتعويل عليه كسلاح ناجز من شانه الحيلولة دون تفاقمها وكفالة متطلبات الاستقرار والنمو المطرد بأعلى درجة من الفعالية والاقتدار.[1]

وليس معنى ذلك أن التنظيم اكتشاف ينفرد به المجتمع الحديث، أو أن المجتمع الحديث وحده هو مجتمع تنظيم، لأن وجود المجتمع من حيث هو كذلك لابد أن ينطوي على نوع من التنظيم. ويستند التنظيم الحديث إلى

[1] السيد عبد الحليم الزيات في سوسيولوجية بناء السلطة، - الطبقة – القوة- الصفوة، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2003 ص 152، نقلا عن حسين عبد الحميد أحمد رشوان، التنظيم الاجتماعي والمعايير الاجتماعية، شارع الدكتور مصطفى مشرقة، الإسكندرية، 2014.

أسس شديدة الوضوح، قوامها العقلانية والكفاءة والقدرة على الإنجاز، مما يضفي على المجتمع الحديث تمييزاً يفرقه عن المجتمعات التقليدية، وبأن الأول هو مجتمع التنظيم الرشيد.[1]

ولمصطلح التنظيم الاجتماعي استعمالات فهو يشير إلى نوع من التنظيم كالتنظيم الاجتماعي للمصنع، أما الاستعمال الثاني، فهو يشير إلى التنظيم الاجتماعي كمرادف للبناء الاجتماعي – أي اعتباره بناء – أي وحدة مكونة من أجزاء مترابطة ومنظمة، ويعتمد بعضها على بعض، هذه العناصر المترابطة هي المعايير الاجتماعية التي تنظم سلوك الناس، وتجعل السلوك الاجتماعي يسير طبقاً لقواعد معينة لتأدية وظائف معينة في الحياة الاجتماعية، وتحقق الأغراض والغايات التي يستهدفها المجتمع.[2]

وهذه القواعد التنظيمية ليست إلا مستويات قدرتها زمرة من الأفراد لضبط سلوك أفرادها من حيث علاقاتهم بعضـــهم ببعض وعلاقاتهم بالزمرة ككل، وكل فرد من أفراد المجتمع يحترم نفس القواعد، واحترامه لها ليس فطراً ولا موروثاً، ولكن نتيجة التكيف مع المجتمع، وهذه خاصـــية جوهرية للكيانات الاجتماعية الدائمة، مثل المجتمع، والكيانات الاجتماعية والمجتمعات المحلية.

فالمجتمع لا يترك الحياة الاجتماعية تسير سيراً عشوائياً دون تنظيم، بل إنه يوجد ضوابط تحدد صور العلاقات الاجتماعية وطرق تنظيم الحياة الإنسانية، وتجعل السلوك الاجتماعي يسير طبقاً لقواعد معينة لتأدية وظائف معينة في الحياة الاجتماعية وتحقيق الأغراض والغايات التي يســـتهدفها المجتمع، وكل فرد من أفراد المجتمع يحترم تلك القواعد واحترامه لها ليس فطرياً أو موروثاً، ولكنه نتيجة التكيف مع المجتمع.[3]

التنظيم الاجتماعي كمصطلح سوسيولوجي: يشير إلى كل الأساليب والطرق التي تضفي طابعا نظاميا على السلوك الإنسان وهذا النظام يرجع إلى البيئة الاجتماعية المحيطة بأعضاء المجتمع، والتي تتألف من عنصرين متكاملين هما: بناء العلاقات الاجتماعية المتبادلة بين مختلف الوحدات الاجتماعية والضوابط الموجهة للسلوك.

والتنظيم بمعناه العام وحدة اجتماعية أو جماعة يرتبط أعضـــاؤها فيما بينهم بشـــبكة علاقات تنظمها مجموعة محددة من القيم والمعايير الاجتماعية وهذا هو المفهوم الواســـع للتنظيم الذي يشـــير إلى طائفة من الظواهر الاجتماعية تتناول بصفة عامة الطرق والوسائل التي يتخذ بمقتضاها السلوك الإنساني طابعا منظما منتظما.

---

[1] محمد علي محمد، علم الاجتماع التنظيم، مدخل للتراث والمشكلات، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، د.س، ص 08، نقلا عن حسين عبد الحميد أحمد رشوان، التنظيم الاجتماعي، المعاير الاجتماعية، شارع الدكتور مصطفى مشرقة، الإسكندرية، 2014.

[2] حسين عبد الحميد، التنظيم الإجتماعي والمعايير الإجتماعية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2014، ص 40.

[3] المرجع السابق، ص 42.

وبعبارة أخرى، يشير التنظيم الاجتماعي إلى الأساليب التي تضمن انتظام السلوك بالشكل الذي يمكن ملاحظته ويتوقف ذلك على الظروف الاجتماعية التي يعيشها الأفراد وتشير عناصر التنظيم الاجتماعي إلى توافر علاقات اجتماعية بين عدد كبير من الأفراد وتوافر معتقدات مشتركة توحد بينهم وتوجه سلوكهم بينما يشير المعنى المحدد للتنظيم إلى الوحدة الاجتماعية التي تقام بطريقة مقصودة لتحقيق أهداف محددة، وتتخذ طابعا بنائيا يلائم تحقيق هذه الأهداف وقد تختلف مسميات التنظيم لكن جوهرها واحد التغير، فقد يستخدم البعض مصطلح البيروقراطية للإشارة إلى المعنى الذي يقصد بمصطلح التنظيم، وقد يميل البعض الآخر إلى استخدام مصطلحات محددة مثل منظمة أو مؤسسة لكنها تشير أيضا إلى المعنى الذي يتضمنه مصطلح التنظيم ويستخدم البعض مفهوم البناء الاجتماعي محل التنظيم الاجتماعي، وهو بذلك يعني تنظيم معين للسلوك اليومي لأفراد المجتمع ولعلاقاتهم الاجتماعية بطريقة تتيح التنبؤ بسلوك هؤلاء الأفراد، ويعد مفهوم البناء الاجتماعي مفهوما أساسيا من مفاهيم علم الاجتماع ومن بين أبرز عناصره النظم الاجتماعية والمعايير والمكانات والأدوار.[1]

التنظيم الاجتماعي الحضري: يمكن القول إن كلمة تنظيم هي ترجمة للكلمة الفرنسية (organization) وتعني شيئا له بنية عضوية (أجزاء مشكلة لبناء)، نسق من الأعضاء تتجمع معاً في انسجام محققة بنية متكاملة تنشد هدفا مشتركا رغم وجود اختلاف وتداخل جزئي، ومن هنا يمكننا أننقف على ذلك التناغم بين الافراد لتحقيق التكامل، وبالتالي ففكرة الاختلاف مطروحة وواردة ولابد من الإشارة إليها.[2]

2. سمات التنظيم الاجتماعي:

التنظيم الاجتماعي كسلوك يتميز بعدة سمات أبرزها:

- تقسيم العمل باعتباره ظاهرة ما لازمة للتنظيم الاجتماعي وال تخلو منها أي جماعة إنسانية.
- الأدوار والمراكز الاجتماعية باعتبارها بناء مرافق لتقسيم العمل.
- المعايير الاجتماعية الموجهة للسلوك، أو قواعد الفعل الاجتماعي التي تحكم طريقة قيام الفرد بالأدوار المنوطة به.
- الاتصال بين الأفراد بهدف تحقيق الغايات الجمعية، فهناك الاتصال المباشر بين أعضاء الجماعة الصغيرة والبسيطة، ويسمى الاتصال الأول وهناك الاتصال الجمعي الذي يحدث على نطاق واسع ودرجة عالية من التخصص.

[1] المرجع السابق، ص ص 54-55.

[2] عمر بوزكور محمد بومخاوف، التنظيم الاجتماعي الحضري كآلية لتحقيق الإندماج للأفراد في المدينة، مجلة الأنثروبولجيا، مجلد 08، عدد 01، 2022، ص 363

– لابد أن يتضمن التنظيم بناء للسلطة، وتوزيع السلطة على القائمين بها وبشكل منظم بحيث يكون هناك تحديد واضح لدور ووظيفة القائم بالسلطة من حيث الحق والواجب.

– لأهداف والوسائل المتمثلة بتقسيم العمل والمعايير الاجتماعية، وإن ما يميز التنظيم الاجتماعي أن يكون أعضاؤه على درجة عالية من الاتفاق في نظرتهم للأهداف والوسائل المتبعة وتشترك هذه الخصائص جميعها لتشكل طبقات اجتماعية متباينة، ومستويات مهنية مختلفة تعبر كل منها عن مصالح مشتركة واهتمامات خاصة تختلف، إن لم تتعارض مع المصالح والاهتمامات التي تعبر عنها الطبقات الاجتماعية والمستويات المهنية الأخرى، مما يؤثر على بناء التنظيم ووظائفه. ووفق هذا التصور نستطيع أن نجد أمثلة كثيرة على التنظيمات، فهي تشمل الوحدات الاجتماعية التي تتوافر فيها كل الخصائص السابقة أو بعضاً منها مثل المصانع والهيئات الحكومية التي تمارس الخدمة المدنية والجيش والمستشفيات، والجامعات والبنوك والسجون، والنقابات ... الخ، فكل هذه الوحدات الاجتماعية أنشئت لكي تحقق أهدافا محددة، وتستعين بعدد من التدابير والإجراءات التي تضمن بها تحقيق أهدافها.

وبذلك يصف التنظيم تلك الوحدات الاجتماعية التي اتفق على تسميتها تنظيمات اجتماعية، ولكن ذلك لا يمنع من توافر خصائص التنظيم في وحدات اجتماعية قد لا ينطبق عليها مصطلح التنظيم بمعناه الضيق. ومع ذلك تضل الأهداف الواضحة الصريحة والنشأة المقصودة من أبرز الخصائص المميزة للتنظيم عن كافة أشكال الجماعات والوحدات الاجتماعية الأخرى، وبهذا المعنى نستطيع التفرقة بين التنظيم الرسمي والتنظيم غير الرسمي، فالأخير يشير إلى الممارسات غير الرسمية التي تظهر في شكل استجابة للقواعد الرسمية المنظمة للتنظيم.

وتظهر الممارسات عادة من خلال العالقات الاجتماعية الطبيعية التي تظهر بين أعضاء التنظيم. وتبدو التفرقة بين المصطلحين واضحة إذا ما أدركنا أن المصطلح الأول يعبر عن البيئة التنظيمية الحقيقية التي يعيش في ظلها أعضاء التنظيم، بينما يعبر المصطلح الثاني عن الاستجابات التي تظهر في مواجهة هذه البيئة.[1]

3. أنماط التنظيم الاجتماعي وجماعات التفاعل:

1.3 النسق القرابي:

يرتبط مفهوم القرابة بمفهوم الأسرة إلى درجة أن أحدهما لا يعني شيئا في غياب الآخر فتعتبر القرابة من أهم الأنساق الاجتماعية كما يقول حسين أحمد رشوان في كتابه الأسرة والمجتمع والأسرة أحد النظم الاجتماعية الأساسية وأقدمها. وهي موجودة في كل المجتمعات الإنسانية في العالم وغير التاريخ ولا يخلو منها أي مجتمع من المجتمعات فهي

[1] حنان حمادي، التنظيم الاجتماعي للمجال الحضري وعلاقته بالجريمة "دراسة ميدانية حول التوزيع الجغرافي للجريمة بمدينة بسكرة"، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع تخصص علم اجتماع حضري، قسم علم الاجتماع، جامعة أبو القاسم سعد الله الجزائر 2، 2022/2021، ص ص 63-64.

نواة المجتمع وهي تعكس تصرفات يذكر ابن منظور في لسان العرب القرابة والقربى الدنو في النسب والقربى في الرحم وهي في الأصل مصدر، وأقارب الرجل أقربوه وعشيرته الأدنون، والتقرب التدني إلى شيء والتوصل إلى إنسان بقربة أو يحق ويقصد بالقرابة اصطلاحا علاقات ثابتة بيولوجية وأخرى اجتماعية وقد تعني النسب مجموعة صلات رحمية وروابط نسبية تربط الأفراد بوشائج عضوية واجتماعية متماسكة تلزمهم بتنفيذ التزامات ومسؤوليات وواجبات تفيد أبناء الرحم الواحد أو النسب الواحد"

ويعرفها كلود ليفي ستروس Claude Lévi-Strauss بأنها تعتبر مؤسسة اجتماعية تقوم على روابط دموية أو روابط المصاهرة حيث يعتبر الآب والابن أقارب تجمعهم صلة الدم ويعتبر الزوج أو الزوجة أصهار.

وتمثل القرابة أو النسق القرابي ثقافة تحدد نمط العلاقات بين أفراد تربطهم صلة الرحم في شكل حقوق وواجبات تلزم كل واحد منهم تجاه الآخر " علاقات اجتماعية تقوم على ارتباط أسري محدد ثقافيا.

ويقصد بالقرابة في بحثنا الروابط العائلية الحميمية والعلاقات الأولية المتينة بين أفراد الأسرة ومحيطها هذه الروابط الدموية تجعل الفرد يتحمل المسؤولية تجاه أقاربه وتفرض عليه الالتزامات الأخلاقية وكل أشكال التضامن والتكافل وخدمة الأقارب من أعمام وأخوال وبني عمومة وبني خولة وأجداد وأصهار وكل حسب قربه من أصول الفرد فكلما كان الفرد قريبا زادت متانة العلاقة وعظمت المسؤولية تجاهه فالقرابة هي: الأسمنت الذي يقوى به البناء ليستمر.

يمثل النسق القرابي نظام اجتماعي يتضمن مجموعة القوانين والأعراف وقواعد السلوك المرسومة في المخيال الاجتماعي يتفق عليها أفراد المجتمع تحكم تصرفاتهم ومواقفهم ويتم تعلمها والوقوف عندها كنماذج السلوك والقيم والمعايير والأمثال وغيرها ويتم تلقينها للأجيال عن طريق التنشئة الاجتماعية تحدد موقف وسلوك أفراد الدوائر القرابية كل حسب منزلته تجاه بعضهم بشكل يحدده المجتمع ويوافق عليه وهو قائم بين أفراد تربطهم علاقة دم أو علاقة مصاهرة.

المجتمع الجزائري ليس معزولا عن المجتمعات الأخرى الأوروبية والعربية والإفريقية فهو يتفاعل معها ويؤثر ويتأثر بثقافتها وقد اكتسب رصيدا معتبرا من القيم الاجتماعية عبر تاريخه الطويل، ويعتبر الفتح الإسلامي من أهم الروافد التي شكلت منظومته القيمية وتشربها ونقلها إلى أجياله المتعاقبة عن طريق التنشئة الاجتماعية. ومن أهمها حفظ المراكز والأدوار والمكانات الشيء الذي يسمح بحياة أمنة مستقرة كل فرد منها يلتزم بهذا البناء والنظام.[1]

- كيف تتشكل علاقات الجيرة داخل الحي المدروس؟

[1] عيساني أمحمد، الأسرة الجزائرية والنظام القرابي، مجلة المعيار، جامعة أحمد، بن يحيى الونشريسي، تيسمسيلت، مجلد 15، 2024، ص ص 952- 953.

- ما هي سمات وخصائص الأفراد الذين يميلون إلى تدعيم علاقات الجيرة؟
- ما هي شروط تكوين الأفراد للجماعات المصغرة داخل الحي؟

3-2 جماعة الجيرة

يعرف محمد عاطف غيث جماعة الجيرة على أنها جماعة أولية غير رسمية، توجد داخل منطقة أو وحدة إقليمية صغيرة، تمثل جزءا فرعيا من مجتمع محلي أكبر منها، ويسودها إحساس الوحدة والكيان المحلي، إلى جانب ما تتميز به من علاقات اجتماعية مباشرة وأولية، وثيقة ومستمرة نسبيا، ويطلق لدريت على جماعة الجيرة مصطلح التجاور المكاني، ويعني به – إقامة السكان قرب بعضهم البعض. وهؤلاء السكان غالبا ما يتعايشون ويتعاونون فيما بينهم والظاهر أن أعضاء هذه الجماعة يشتركون في العديد من الأنشطة الاجتماعية على أساس التعاون الواضح وخدمة بعضهم بعضا.

ولفهم جماعة الجيرة فهما دقيقا نعود إلى بلتر الذي شرحها في نقاط ثلاث: طلعت، التجاور المكاني لمجموعة من الناس التمايز الفيزيقي أو الثقافي لهذه المنطقة عن غيرها المشاركة الفعلية بين المقيمين في هذه المنطقة.

من ذلك تعتبر الجيرة الجماعة التي تقطن مكانا واحدا، تربط أفرادها علاقات وثيقة تقوم على مشاركة بعضهم بعضا في قضاء حاجاتهم ويضيف بتلر في تعريفه لهذه الجماعة طبيعة المباني التي تسكنها، هذه المباني والمساكن متشابهة ذات طابع ونمط ثقافي واحد، تحدها وتفصلها عن المناطق الأخرى فواصل كالجدران الممتدة والمنغلقة.

والطرقات الرئيسية. إلا أن مجرد السكن داخل مكان واحد أو بجوار بعضنا البعض غير كافية لإنشاء علاقات اجتماعية كما أكد لفافر

ومما سبق ذكره يمكن تعريف جماعة الجيرة على أنها مجموعة من الناس تسكن مكانا واحدا يشتركون في العديد من الأنشطة الاجتماعية على أساس التعاون الواضح وخدمة بعضهم بعضا، تربطهم علاقات اجتماعية أولية مباشرة وثيقة نسبيا. ونقصد بالعلاقات الأولية التي تتسم بروح الجماعة وشدة التماسك بين أعضائها، وهي ظاهرة تفرزها الحياة الريفية، بينما الحياة الحضرية فهي تفرز غالبا نوعا آخر من العلاقات وهي المسماة بالثانوية ومن مميزات هذه العلاقات أنها عرضية غير وثيقة الصلة بين أعضاء الجماعة مؤقتة لا تستمر طويلا بالمقارنة مع العلاقات الأولية، ولعل السبب في هذا يرجع إلى تعقد الحياة في المجتمع الحضري، الذي يضم أعدادا هائلة من السكان تسودها هيئات وتنظيمات رسمية.[1]

[1] نورية سوالمية، جماعة الجيرة داخل الأحياء الحظرية، مجلة الموافق للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، جامعة معسكر، 2013، ص ص 177- 178

3-3 التنظيم الرسمي:

التنظيم الرسمي هو نظام اجتماعي مبني على قواعد وأهداف وممارسات واضحة ويعمل على أساس تقسيم العمل وتسلسل هرمي واضح للسلطة. الأمثلة في المجتمع واسعة النطاق، وتشمل الأعمال والشركات والمؤسسات الدينية والنظام القضائي والمدارس، والحكومة، وغيرها على المنظمات الرسمية ضممت المنظمات الرسمية لتحقيق أهداف محددة من خلال العمل الجماعي لأفرادها وتعتمد على تقسيم العمل وتسلسل هرمي للسلطة والنفوذ لضمان إنجاز العمل بكفاءة وفعالية. وداخل المنظمة الرسمية، لكل وظيفة أو منصب مجموعة محددة بوضوح من المسؤوليات. والأدوار والواجبات والصلاحيات التي يرفع إليها تقاريره.

لاحظ تشيستر، برنارد وهو شخصية رائدة في الدراسات التنظيمية وعلم الاجتماع التنظيمي، ومعاصر وزميل لتالكوت بارسونز، أن ما يُكوّن منظمة رسمية هو تنسيق الأنشطة لتحقيق هدف مشترك. ويتحقق ذلك من خلال ثلاثة عناصر رئيسية التواصل والاستعداد للعمل بتناغم، والغرض المشترك.[1]

3-3-1 التنظيمات الرسمية:

تقوم هذه التنظيمات استجابة للحاجات التي لا يمكن إشباعها من خلال المجتمع المحلي، سواء كانت هذه الحاجات فردية أم جماعية، ولهذا فإن إنشاء هذا النوع من التنظيمات، يشير إلى الحاجة إلى إيجاد نوع من العالقة المستجيبة المتبادلة بين النظم القائمة والتغير الاجتماعي. وتعد التنظيمات الرسمية جزءا مهما من البناء الاجتماعي وهي أكثر تعقيدا من الجماعات الصغيرة، وتتضمن وظائف وأعمال تتباين تباينا عريضا، وتكون المكانات فيها مكتسبة، كما تشمل تقسيما دقيقا للعمل يسير وفق لوائح مكتوبة. وينبع سلوك الدور أساسا من المكانة التي يحتلها الفرد في التنظيم، وليس على أساس شخصي، وعلى ذلك يكون دور الفرد في التنظيم الرسمي أقل مرونة من دور الفرد في التنظيم غير الرسمي.

والتنظيم الرسمي وسيلة فعالة لإنجاز الأعمال الكثيرة المتنوعة التي تتطلبها التطورات الحديثة، فكلما ازداد تطور المجتمع ازدادت التخصصات المطلوبة وتعقدت الوظائف وتنوعت وازداد بالتالي حجم التنظيم ليصبح تنظيما رسميا.[2]

4- محددات الجماعة في المنظمة:

الكثير من المؤثرات والعوامل التي تحدد الجماعات في المنظمة، وإذا كنا في الفصل السابق قد حددنا الجماعات غير الرسمية عن طريق المنهج "السوسيومتري" واخترنا عينة البحث عن طريق التحديد الدقيق للجماعات، فإننا في هذه

[1] achleyCrossman.www.hhtps/ Thoughtco.com. 05 mai 2025

[2] المرجع السابق، ص 59

الفقرة ستطلع على أهم المؤثرات التي يفضل الأفراد على أساسها بعضهم على بعض، وقد حاولنا جمع هذه المؤثرات، باستخلاصها من عدة أبحاث ودراسات، ويمكن عرضها فيما يلي:

- القرب المكاني، تشابه المهن والوظائف، السن والأقدمية في العمل.
- العمر، الجنس (ذكر، أنثى)، الحالة العائلية (متزوج مطلق، أعزب).
- الجنسية، الانتماء الديني والمذهبي، العامل الايكولوجي (المكاني أو الجغرافي كما يطلق عليه بعضهم).
- تقارب المكانة الاجتماعية

ونظرا لأهمية هذه العوامل في نشوء وتشكل الجماعات غير الرسمية، رأينا أن نتوقف عند بعضها بشيء من التفصيل والتوضيح، حتى نعطي لكل عامل حقه من الشرح والتحليل.

4-1 القرب المكاني: يعتبر القرب المكاني من أهم العوامل في تشكل جماعات العمل. فبواسطة المكان يلتقي العمال ويتفاعلون والقرب المكاني أيضا يدعم أواصر الاتصالات بينهم، ويؤدي إلى نشوء العلاقات الاجتماعية، فالأشخاص الذين يعملون في عنبر واحد يتجهون إلى الاشـــتراك معا في تنظيمات غير رسمية بحكم التقارب الفيزيقي بينهم نتيجة للتفاعل المستمر الذي ينشأ في بيئة العمل.[1]

وقد ســبق أن ذكرنا رأي "بيل" الذي يرى أن ســبب تجمع الناس لا يتحقق إلا بالقرب المكاني أو الجغرافي، لذلك فإن أغلب المفكرين يذهبون إلى أن أهم عامل في تشكل

جماعات العمل غير الرسمية يعود إلى القرب المكاني للعمال وعملهم في عنبر واحد.

4-2 تشــابه المهن والوظائف: إن تشــابه المين والوظائف التي يقوم بها العمال وتماثلها يؤدي بهم إلى التشــكل في جماعات غير رسمية، فالعمال المهرة يشـكلون جماعات مع بعضـهم، تختلف عن تلك الجماعات التي يشـكلها العمال غير المهرة، والعامل الميكانيكي يشكل مع العمال الذين في اختصاصه تنظيما اجتماعيا يختلف عن التنظيم غير الرسمي الذي يشـكله النسـاجون والسـداؤون فالأشـخاص الذين يشـتركون في أعمال متشـابهة، يميلون إلى الاشـتراك معا في تنظيمـات غير رسميـة، ويحـاولون الابتعـاد عن غيرهم من ذوي المكـانات الأعلى أو الأدنى، لـذلـك فـإن الوظيفـة التي يشـــغلها العامل تؤثر في اختياره للزملاء بل وتربطه بزملائه برباط متين فكل فئة تحاول أن تشـــكل جماعات تتفق مع طبيعة العمل الذي تقوم به.[2]

[1] حسان جيلالي، التنظيم والجماعات، دار الفجر للنشر والتوزيع، جامعة محمد خيضر بسكرة، د. ط، 2008، ص 161

[2] حسان جيلالي، المرجع سابق، ص 162

3-4 السن والأقدمية في العمل: إن العمال كبار السن يدخلون في علاقات وتفاعلات مع بعضهم، ويشكلون جماعات عمل غير رسمية، ذلك أن ثقافة وتقاليد العمال المسنين تختلف في بعض الأحيان عن ثقافة الشباب، وقد يقع صراع بين الجيلين في بعض القيم والمعايير الاجتماعية، لذلك يميل الشباب من جهتهم إلى تكوين جماعات غير رسمية لا تضم إلا العمال الذين يتقاربون في السن أو الأقدمية في العمل فكبار السن والأشخاص الذين أمضوا فترة أطول في العمل يشعرون أن مكانتهم تفوق غيرهم من العمال الصغار أو الحديثي العهد بالخدمة، ولذا تميل كل فئة إلى الاشتراك في الجماعات التي تتفق مع ما تتميز به من خصائص.

فالسن والأقدمية في العمل يلعبان دورا بارزا في تشكل العمال في جماعات وتنظيمات غير رسمية.

4-4 المكانة الاجتماعية: وهي الدرجة التي يحصل عليها الفرد باعتباره عضوا في المجتمع المحلي، وعضوا في جماعة العمل داخل المصنع، لذلك نجد أن البعض يطلق على المكانة اسم الهيبة ومنهم الدكتور عبد الباسط محمد حسن والدكتور محمد الجوهري إذ يرى هذا الأخير أن من عوامل نشوء الجماعات غير الرسمية هو المصنع تشابه الهيبة التي يتمتع بها بعض الأفراد رغم ما قد يفصل بينهم من بعد مكاني داخل.

فالمكانة التي يتمتع بها بعض الأفراد تساعدهم على التشكل في تنظيمات غير رسمية وقد تكسب هذه المكانة من المجتمع المصنع الذي يعمل فيه الفرد، أو قد تكون المجتمع المحلي بصورة عامة. أما العوامل الأخرى التي تؤدي إلى تشكل العمال في جماعات غير رسمية ومنها عامل الجنس (ذكر، أنثى) والحالة العائلية (متزوج مطلق، أعزب والانتماء الديني والمذهبي، فهي كلها عوامل متداخلة ومترابطة إلا أنها ليست بالعوامل الأساسية والجوهرية، فهي تشكل جماعات العمل، لذلك لم تركز عليها كثيرا ولم افصل فيها، نظرا للدور الضئيل الذي تلعبه. والعوامل المذكورة سابقا لا يمكن فصلها عن بعضها فهي مترابطة، ومتشابكة وتكمل بعضها البعض، فلا يمكن اعتبار جماعة معينة تقوم على عامل واحد مثلا وهو السن، أو الأقدمية في العمل. فكل العوامل مهمة وأساسية، إلا أن الأكثر أهمية في رأينا هو القرب المكاني. فلا لا يمكن تصور جماعة غير رسمية ليس لها مكان نتجاذب فيه. الحديث، وتتفاعل وتلتقي، لذلك فالقرب المكاني عامل جوهري في تشكل جماعات العمل، وذلك لا ينفي دور العوامل الأخرى طبعا.[1]

5- واقع التنظيم الاجتماعي في الجزائر

إن المتتبع لواقع المجتمع الجزائري يجده في لا يزال إلى حد الساعة مجتمعا يعتمد في كثير من الأحيان على التنظيمات التقليدية في تنظيم نفسه خاصة في الأرياف والبوادي والقرى وذلك لأن طبيعة مثل هذه المجتمعات ما تزال تحتكم إلى العائلة والفرقة والعشيرة في والقبيلة في تسيير شؤونها وحل مشاكلها فإذا ساءت العلاقة بين بعض الأسر من

[1] حسان جيلالي، نفس المرجع، ص 163

مجموعة واحدة يتدخل كبار الجماعة للصـــلح بينهم ويحتكم عندئذ إلى رأي الكبار الذي يعتبر ملزما للطرفين. وكذلك الشـــأن في القرى و في الأحياء الفوضـــوية في المدن خلافا لمجتمع المدينة الذي تلاشـــت فيه مثل هذه التنظيمات التقليدية، لتحل محلها ما يســـمى بالتنظيمات الرسمية وهي التنظيمات التي تكون في إطار هيئات لها هياكل اجتماعية وقوانين تضـبط أسـس أنشـطتها وطرق الانضـمام إلها تسـير على تنظيم حياة المواطنين وتسـييرها كالجمعيات ولجان الأحياء وقد شيدت هذه التنظيمات تزايدا رهيبا وملفتا خاصة بعد صدور القانون 31/90 الذي تمخض عنه ظهور أكثر من 81 ألف جمعية من تاريخ صـــدوره إلى غاية 2007 مثلما ذكرنا ســـابقا، لكن هذا الكم الهائل من هذه التنظيمات رغم كثرة عددها واختلافها وتنوعها إلا أنها لم تكن في مســـتوى تطلعات المجتمع الجزائري ولم تســـهم في تنظيمه وتأطيره كما ينبغي، ولم ترق حتى إلى العدد المطلوب كما هو الحال في باقي المجتمعات وباقي دول العالم" ففي فرنسا مثلا عدد 50 %الجمعيات سنة 2001 بلغ 880000 جمعية وتسجل سنويا 70000 جمعية جديدة وفي الولايات المتحدة الأمريكية يتم الترخيص يوميا لـــــ 200 جمعية تعمل في القطاع الخيري ، ضـف إلى ذلك أن هذه الجمعيات الجزائرية لا تســتجيب للمعايير الدولية الواجب توفرها في عمل الجمعيات وليس لها تأثير على المجتمع وعلى أصـحاب القرار ثم أن هناك منها من لها علاقات تعاون وتبعية للسـلطات العمومية فهي تدعم سـياسـتها أكثر من خدمها مصـالح المواطنين، وتقوم هذه الأخيرة في مقابل هذا بمساعدتها وتقديم يد العون لها فهناك إذن شبه تواطؤ بين الطرفين وحتى الجمعيات التي تخدم مصـــلحة المواطن وتدافع عن حقوقه ومطالبه نجدها تتعرض لنوع من المضـــايقات بســبب المراقبة الشـــديدة لها من طرف أجهزة الدولة كالجمعيات الدينية والخيرية مثلا بحجة ضـــبط الأوضـــاع الأمنية ومراعاة المصلحة العامة، إن مثل هذه الظروف والأسباب المحيطة بالعمل الجمعوي هي من أفقد المجتمع الثقة في بعض هذه التنظيمات التي تنظم حياته وتؤطرها، ومن ثمة لم تعد لديه الرغبة الجامعة في الانتماء إليها والانخراط فيا، وهي من أفقدت أيضا بعضا من التنظيمات روح التحرك والمبادرة إلى مساعدة المواطن وتقديم يد العون له.[1]

6. التنظيم الاجتماعي في المدينة:

مقابل معيشـة الرعي التي تسـود في البادية والمعيشـة الزراعية في القرية، تسـود في المدينة أنماط معيشـية تتمركز حول التجارة والصناعة والإدارات الحكومية والخدمات الاجتماعية والمؤسسات الثقافية والترفيهية. يستدعي كل ذلك انفتاحاً على الخارج، وازدهار الأســـواق، وقيام الإدارات البيروقراطية، ونشـــوء التنظيمات الرسمية وغير الرسمية والعامة والخاصـة. كذلك يفترض نظرياً على الأقل حصـول توجه نحو إقامة مؤسـسـات ومنظمات ذات علاقات شـبه رسمية

[1] عبد القادر بريم، التنظيم الجماعي في الجزائر، ملامحه، مراحله، واقعه، ســبل النهوض به، مجلة الحكمة للدراســات الاجتماعية، مجلد 04، عدد 08، 2016، ص ص 12- 13

وتعاقدية بالمقارنة مع العلاقات الشخصية غير الرسمية والأولية التي هي أكثر رسوخاً في القرية والبادية، وكانت حتى وقت قريب تسود أحياء المدن نفسها.

تتشكل البنية السياسية في المدينة من شبكات من العلاقات المنتظمة في مؤسسات الدولة، من تنفيذية وتشريعية وقضائية، وفي أحزاب ومنظمات وحركات سياسية موالية أو معارضة، وفي الجيش وقوى الأمن العام، وفي النقابات والمؤسسات العلمية ووسائل الإعلام ... الخ. ومما يلفت النظر في المدن حضور مؤسسات الدولة وشموخها من قلاع وأسوار ومبان عامة ومتاحف وقصور ومجالس شعبية ووزارات ومحاكم.

وبين التحولات المهمة، وبعضها نتيجة للاحتكاك بالغرب، كما يذكر السيد الحسيني، ظهور مدن جديدة بور سعيد والإسماعيلية والسويس وانتعاش المدن الساحلية والموانئ أو الثغور على حساب المدن الداخلية، فانتعشت بيروت والإسكندرية ومدينة تونس ومدن الجزائر والرباط وطنجة وجدة وعدن وغيرها، واتساع الهجرة من الريف، وتضييق الفجوات بين البادية والقرية والمدينة وبين الأحياء نفسها داخل المدن بنشوء أو تحسن المواصلات، وتبلور الفروقات والتناقضات الطبقية، وقيام الأحزاب والنقابات وانتشار التعليم، وارتفاع مستويات المعيشة، واكتشاف النفط الذي أحدث تحولات ثورية في امتلاك الثروة، وإقامة مدن جديدة منفتحة على العالم الخارجي، ربما أكثر مما هي منفتحة على نفسها هي بالذات .

لقد تسبب كل ذلك باندماج الأحياء في نسيج المدينة العربية بعد أن كان الحي أو الحارة (أو ما يُسمى الحومة بلغة المغرب العربي المتداولة تشكل تقليدياً وحدة اجتماعية شبه منعزلة وربما يمكن القول إن كل مدينة عربية قبل هذه التحولات كانت في الأساس مجموعة من الأحياء المتميزة، مما شكل عملاً فسيفسائياً فريداً مختلفاً اختلافاً جوهرياً عن المدن الصناعية الغربية. وهذا ما ركز عليه المستشرقون في دراستهم للمدينة الإسلامية كما سبق وذكرنا.

ونختم هذا القسم حول التنظيم الاجتماعي بالإشارة إلى النقاشات السجالية حول مدى استمرارية شبكات العلاقات الشخصية الوثيقة والتجمعات التي ترتكز عليها وأهمية كل ذلك في استقرار الحياة الاجتماعية، أو على العكس، في حصول اضطرابات اجتماعية سياسية في المدن العربية. هناك رأي يقول إن وجود جماعات غير رسمية منتظمة حول العلاقات التقليدية من عائلية وطائفية وعرقية يساهم في تأقلم الفقراء والنازحين من الريف مع الأوضاع القائمة والمستجدة، مما يشكل مانعاً دون قيام اضطرابات سياسية. وهناك رأي معاكس يقول إن وجود مثل هذه التجمعات غير الرسمية يقود إلى قيام مشاكل، مما يفسر لنا النزاعات والحروب الداخلية في عدد كبير من بلدان العالم الثالث.[1]

[1] حليم بركات، بحث في تغيير الأحوال والعلاقات، المجتمع العربي في القرن العشرين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت – لبنان د.ط، 1999، ص ص 246-245.

وقد صدر في مطلع التسعينيات كتاب بالإنكليزية حول غياب الاستقرار في مدن الشرق الأوسط ذهب إلى أن شبكات العلاقات غير الرسمية التي من الممكن حقاً أن تؤدي إلى حصول اندماج وتلاحم اجتماعي، قد تستخدم أيضاً كوسيلة للتعبير عن الإحساس بالظلم لدى بعض الجماعات، مما يؤدي إلى حصول مشاكل واضطرابات عامة خاصة في أزمنة التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السريعة. هذا ما أظهره الباحث غيلين دينوي Guilain Denoeux حول عدد من المدن في لبنان ومصر وإيران في العقود الثلاثة الأخيرة في مثل هذه الأوضاع يتسبب توسع المدن السريع في حصول توترات اجتماعية ونفسية تؤدي إلى قيام تكتلات تقليدية، وبالتالي إلى عدم الاستقرار السياسي. ومثالاً على ذلك أن الزعامات التقليدية في لبنان فقدت سيطرتها على جماعاتها في السبعينيات، وكان أن حصلت الحرب الأهلية متخذة مظهراً طائفياً في ظل غياب طبقة برجوازية متبلورة المعالم.[1]

[1] حسان جيلالي، المرجع نفسه، ص255.

2. الاندماج الحضري

1. مفهوم الاندماج الاجتماعي
2. أشكال الاندماج الاجتماعي
3. مستويات الاندماج الاجتماعي عند سوركين
4. واقع الاندماج الاجتماعي في الوسط الحضري
5. معيقات الاندماج الاجتماعي في الوسط الحضري:

المبحث الثاني: الاندماج الحضري

1. مفهوم الاندماج الاجتماعي:

" يفيد معجم "لسان العرب" بأن مصطلح "البُنّ" مذكور ومُعرّف. كما يُستخدم الفعل "مَدَجَ الأمرَ" للإشارة إلى استقامة الحال أو استقراره. أما التعبير "تَدامجوا على الشيء" فيعني توحُّد الأفراد واجتماعهم حول أمر ما باتفاق. ويُشير الفعل "اندمج" إلى تداخل شيء في شيء آخر وامتزاجه به إلى حدّ التواري أو الاندماج الكامل، كما يدلّ على التمركز أو الاستقرار المحكم ضمن سياق معيّن. وبذلك، فإن عبارة "اندمج الشيء وأُدمِج" تدل على دخول الشيء في غيره واستقراره فيه بشكل عميق ومتماسك[1]"..

يشير مفهوم الاندماج الاجتماعي إلى مجموعة من العمليات التي تتفاعل من خلالها العناصر المتنوعة داخل مجتمع أو جماعة معينة، مما يؤدي إلى تحقيق الانسجام والتكامل بينها. ويتم ذلك عبر تبنّي استراتيجيات وأساليب تهدف إلى تعزيز التعايش والوحدة الاجتماعية. ويُعد الاندماج الاجتماعي عملية بنيوية تنشأ داخل المجتمعات، وتسعى إلى تحويل حالات الصراع والمواجهة إلى علاقات قائمة على الفهم المتبادل والتعايش السلمي بين الأفراد والجماعات.[2]

يُعتبر الاندماج الاجتماعي عملية يتأقلم فيها الأفراد أو الجماعات مع البيئة الاجتماعية الجديدة من خلال تبني القيم والمعايير السائدة، والتفاعل مع المحيط، وبناء علاقات اجتماعية جديدة، واكتساب أنماط السلوك الشائعة في ذلك الوسط. وتعتمد هذه العملية على مجموعة من الشروط، أبرزها التمكن من الولوج إلى الفضاء الاجتماعي، بالإضافة إلى الدور الجوهري الذي تلعبه المؤسسات الاجتماعية كالعائلة والمدرسة في دعم التوافق الاجتماعي. فهذه المؤسسات تساهم في تعزيز التواصل بين الأفراد وتوسيع شبكات العلاقات، بما يضمن استمرارية البناء الاجتماعي. وبما أن البنية الاجتماعية تتكون من منظومات ومؤسسات مترابطة، فإن أي تغيير في أحد مكوناتها سينعكس حتماً على باقي الأنساق والمؤسسات الأخرى[3]..

يُشير تعريف فريدريك تولون للاندماج الاجتماعي إلى كونه عملية يُدرج من خلالها الفرد ضمن جماعة أو مجتمع محلي أو المجتمع بشكل عام، شريطة أن يتبنى الفرد القواعد والمعايير التي تحكم الجماعة الجديدة. وفي المقابل، ينبغي أن تعترف الجماعة بهذا الفرد كعضو من أعضائها. ويتميز تصور تولون بتسليطه الضوء على الطابع التبادلي

[1] ابن منظور، معجم لسان العرب، القاهرة، المجلد السادس، دار المعارف، القاهرة د س. ص 754.

[2] عماد فاروق محمد صالح، مؤشرات تمكين المعوقين من الاندماج الاجتماعي، منشورات جامعة السلطان قابوس، عمان، مسقط، 2011، ص 09.

[3] إحسان محمد الحسن، موسوعة علم الاجتماع، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 1999، ص 111.

لعملية الاندماج، حيث لا تقتصر على تكيّف الفرد فقط، بل تشمل أيضًا قبول الجماعة له ودمجه ضمن بنيتها، مما يُبرز طبيعة العلاقة التفاعلية القائمة على التكيف والاعتراف المتبادل[1]..

في سياق حديثه عن موجات الهجرة، يعتبر "تولون" أن الاندماج هو سيرورة يتم من خلالها ربط الفرد بجماعة معينة، وربط هذه الجماعة بدورها بتجمع اجتماعي أشمل. ويتحقق هذا الاندماج عندما يسهم الفرد في دينامية الجماعة المستقبِلة، أو عندما تساهم أقلية اجتماعية بفعالية في حركية المجتمع الجديد الذي استقرت فيه، مع الحفاظ على مميزاتها الثقافية الأصلية. ويُعدّ الاندماج ناجحًا عندما يتجسد في مشاركة حقيقية للأفراد والجماعات في دعم تماسك واستمرارية المجتمع المستقبل، بما يُجنب حدوث التمييز أو المقاومة تجاه عملية الاندماج. ومع ذلك، فإن هذه العملية قد تؤدي في بعض الحالات إلى تلاشي تدريجي للهوية الثقافية الأصلية واندماجها في ثقافة المجتمع الجديد.

يُشير محمد عاطف غيث إلى أن الاندماج الاجتماعي يتم بشكل أكثر فعالية بين جماعات تتقاسم إطارًا ثقافيًا مشتركًا، حيث تُعد درجة التشابه أو التقارب في القيم والمعايير الثقافية عاملًا حاسمًا في إنجاح هذا المسار. ويستدل غيث بحالة هجرة الأسر الجزائرية من الأرياف إلى المدن، حيث يُلاحظ أن التشابه الثقافي العام بين الوسطين يسهم بشكل كبير في تسهيل عملية التكيف والاندماج ضمن البيئة الجديدة.

ويُشدّد غيث على أن الاندماج لا يُختزل في مجرد العيش المشترك في الفضاء الاجتماعي ذاته، بل هو عملية ديناميكية تُفضي إلى توحيد جماعات كانت في الأصل منفصلة، عبر تنازل كل منها عن بعض جوانب الاختلاف أو التعارض الثقافي، في سبيل تحقيق الانسجام والتكامل الذي يُفضي في النهاية إلى اندماج فعلي وشامل داخل الجماعة الواحدة[2]..

يتحقق الاندماج الاجتماعي من خلال القبول الاجتماعي، والذي يُقاس بمدى تفاعل الفرد مع نظرائه ومحيطه الاجتماعي. ويسهم هذا التفاعل في تنمية الشعور بالانتماء وتعزيز التماسك الجماعي، مما يؤدي إلى نشوء ضمير جمعي موجّه للسلوك الفردي بما يتماشى مع المعايير الجماعية. وعليه، يتصرف الفرد المندمج بطريقة تتسم بالمشاركة والالتزام بمعايير الجماعة، ويتبنى نمط تفكير جماعي.

ومع ذلك، فإن الاندماج لا يُمكن أن يتحقق فعليًا إلا عبر تفاعل دائم بين الأفراد يؤدي إلى تبنٍ مشترك للقيم والأفكار، بما يعزز من التوازن والاستقرار الاجتماعي. ويُعد الاندماج بذلك ركيزة أساسية لاستمرارية المجتمع، بينما يؤدي غيابه أو ضعفه إلى اضطراب في الوحدات الاجتماعية، وهو ما قد يُهدد تماسك البنية المجتمعية ككل[3]..

---

[1]Frédéric TEULON: Les 100 mots-clés en sciences économiques et sociales, Ed Ellipses, Paris, 1999, p34.

[2] محمد علي محمد، مجتمع المصنع، دراسة في علم الاجتماع التنظيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1975، ص 217.

[3]دينكن ميتشل، معجم علم الاجتماع، ترجمة: إحسان محمد الحسن، بيروت: دار الطليعة، ط.1، 1981، ص 150.

إن الحديث عن مفهوم **الاندماج الاجتماعي** يســـتدعي منا الإشـــارة إلى مفاهيم أخرى لا تقل أهمية عنه، وغالبًا ما تُستعمل كمرادفات له في العديد من الأحيان[1].

يتمثل المفهوم الأول في **"التكيف"**، والذي يُقصد به تغيير السلوك الإنساني بصورة تتماشى مع شروط التنظيم الاجتماعي للجماعة الجديدة. يؤدي هذا التغيير إلى تعديل في نمط العلاقات الاجتماعية بين الأفراد والجماعات، بغرض التخفيف من النزاعات. كما قد يُقصد به تطوير الفرد لسلوكه وعلاقاته الاجتماعية بشكل تدريجي، في إطار شـــروط التنظيم الاجتماعي وتقاليد الجماعة وثقافتها، مما يضـــمن له توافقه مع المعايير الاجتماعية والبيئة التي يعيش فيها[2].

يمكن القول إن الفرد يتكيف مع وسطه الاجتماعي عندما يستوعب ويتقبل أنماط وقيم ورموز هذا الوسط، ويتبناها كمبادئ شخصية تُوجّه سلوكه.

أما مفهوم "التعايش"، فيعرّفه زكي أحمد بدوي بأنه التفاعل بين الأفراد والجماعات التي تقوم بوظائف متشابهة، وينشأ عنه شعور بالتضامن الاجتماعي. كما يُفهم التعايش على أنه عيش جماعات مختلفة في إطار احتكاك وتفاعل طويل الأمد، يؤدي إلى إقامة علاقات تبادل منفعة تخدم مصالح كل جماعة.

ولا يتم هذا التفاعل إلا عبر تقارب جماعي يؤدي إلى تداخل القيم والعادات والتقاليد بين الجماعات، بحيث يصعب التفريق بينها.

تمر هذه العملية بمرحلة انتقالية تتسم بصراع ثقافي، وعزلة، ونبذ اجتماعي، خاصة في حالات الانتقال من الريف إلى المدينة. مع مرور الزمن، وفي ظل تقارب ثقافي، يظهر تعايش يستند إلى تأثير وتأثر متبادلين، حيث تذوب الجماعة الوافدة في الجماعة المضـــيفة، وتزول الحدود الاجتماعية والمكانية، وتندمج العادات والتقاليد والقيم، فتختفي الفروقات والاختلافات، وهنا يتحقق الاندماج الاجتماعي الحقيقي[3].

المفهوم الثالث هو "التماثل"، وهو عملية اجتماعية تهدف إلى تقليل وتخفيف الفروق والاختلافات بين الأفراد والجماعات، مع زيادة في مظاهر الوحدة التي ترتبط بالمصـــالح المشـــتركة. وتشـــمل هذه العملية انتقال جماعات من مناطقها الأصلية إلى مناطق أخرى يسكنها جماعات مختلفة بغرض الإقامة الدائمة. وتتميز هذه العملية بتركيزها على

[1] Alain BIROU: Vocabulaire des sciences sociales, Ed Ouvrières, Paris, 1966, p07

[2] سليم مصطفى شاكر، *قاموس الأنثروبولوجيا*، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، 1990، ص. 593.

[3] أحمد زكي بدوي، *معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية*، مكتبة لبنان، بيروت، 1990، ص. 333

توحيد السـمات الثقافية والاجتماعية بين هذه الجماعات، مما يؤدي في النهاية إلى نشـوء هوية جماعية موحدة ومتماسكة[1]..

تتجلى عملية التماثل في توافق الجماعات الوافدة مع الجماعات الأصـلية من حيث القيم والعادات، وتصـبح هذه العملية كاملة عندما تتحد الجماعات في مختلف جوانب الحياة. غالبًا ما تحدث هذه العملية عند نزوح جماعات مهاجرة إلى جماعات أخرى، وتشـمل التأثير المتبادل بين الجماعتين، المنتقلة والمسـتقبلة. وتصـبح عملية التماثل كاملة حين تختفي الحدود الفاصـلة بين الجماعتين وتتحدان لتحقيق أهداف مشـتركة. في هذه الحالة، تذوب الجماعة الوافدة في المجتمع الجديد، مكتسبة عاداته وتقاليده وقيمه، لتصبح جزءًا لا يتجزأ منه.

ويشير "دينكن ميتشل" إلى أن التماثل يُعد المرحلة الأخيرة من مراحل التكيف التي تمر بها الأقليات، والتي تتم عبر تداخلها واندماجها مع المجتمع الأكبر. وذلك من خلال تبني قيم وعادات وتقاليد وأهداف ذلك المجتمع إلى حد تفقد فيه المجموعة الوافدة خصائصها الجوهرية التي تميزها عن المجتمع الأكبر، فتذوب فيه وتصبح جزءًا منه، متشابهة في صفاته وخصائصه[2]..

2 – أشكال الاندماج:

يُعد مفهوم الاندماج من المفاهيم الأسـاسـية التي نال اهتماماً واسـعاً من قِبل علماء الاجتماع، كما تناولته العديد من التخصصات العلمية المختلفة. ويتميز هذا المفهوم بتعدد أبعاده وأشكاله، وذلك وفقاً لطبيعة العلاقات التي تنشأ بين الأفراد أو الجماعات، ومستويات حدوثه المتنوعة، فضلاً عن الميادين والمجالات التي يتجلّى فيها، سواء كانت سياسية، اقتصادية، اجتماعية، أو حتى وفق طبيعة البيئة أو الوسط الذي يحدث فيه، وعلى هذا الأساس، فإننا نميز بين ثلاثة أشكال رئيسية من أشكال الاندماج:

أ– الاندماج الثقافي:

الاندماج الثقافي هو عملية انتشار وانتقال القيم والمعايير الثقافية إلى مجتمعات أخرى، حيث تخضع هذه القيم للتغيير بهدف التكيف مع ظروف وأوضـاع المجتمعات التي تدخلها. ومع ذلك، غالبًا ما تواجه هذه العملية عقبات تمثلت بشكل رئيسي في الصراع بين القيم الأصلية والقيم الدخيلة، مما يؤدي إلى مقاومة الثقافة الأصلية للثقافة الوافدة وصمودها أمامها.

---

[1] *فريدريك معتوق*، قاموس علم الاجتماع (إنجليزي – عربي – فرنسي)، *أكاديمية بيروت، بيروت، 1991، ص 97.*

[2] عبد الحميد لطفي، علم الاجتماع، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1977، ص 151.

يمتاز كل مجتمع بثقافة تميّزه عن غيره، وقد تتواجد داخل المجتمع الواحد ثقافات فرعية خاصة بجماعات صغيرة أو فئات اجتماعية أو مهنية، تتفق وتتفاعل فيما بينها لتشكل ثقافة متكاملة تميز المجتمع ككل. هذه الثقافة الشاملة تحتوي على أنماط اجتماعية متعددة يعيش ويُفكر أفراد المجتمع في ظلها، وترتبط هذه الأنماط ببعضها ارتباطًا وثيقًا لتشكّل كيانًا ثقافيًا متماسكًا يميز المجتمع عن غيره.

يُعتبر تكامل ثقافة مجتمع معين ظاهرة اجتماعية تهدف إلى الحفاظ على الطابع الأصلي للنظام الثقافي أو استيعاب قيم وثقافات أخرى تتقارب مع الطابع الأصلي، خصوصًا في حالات التغير المجتمعي. شرط نجاح هذا التكامل هو انسجام وتوافق القيم والثقافات الجديدة مع النماذج الأصلية، مما يحافظ على هوية المجتمع وينتج علاقات جديدة بين مختلف العناصر الثقافية في إطار هذا التكامل[1]..

يُعد التكيف الاجتماعي عملية يكتسب من خلالها الفرد أو الجماعة الخصائص الحضارية لجماعة أو مجتمع آخر من خلال التواصل والتفاعل المستمر بينهما. ومع ذلك، يختلف اندماج الفرد وتكيفه مع الثقافات المختلفة عن تكيف ثقافة المجتمع واندماجها مع ثقافات أخرى. ويرجع ذلك إلى أن الفرد يتفاعل يوميًا مع مؤسسات ووسائل ثقافية متنوعة تهدف إلى ترسيخ التراث الثقافي له، بينما يميل بطبيعته إلى تبني كل ما هو جديد وعصري، الأمر الذي قد يؤدي إلى تشتته. ورغم ذلك، فإن التوسع المستمر في التعرض للثقافات المختلفة قد يجعل الفرد عاجزًا عن الاندماج الكامل فيها، مما يؤدي إلى تراجع أو نسيان ثقافته الأصلية.

وفي هذا السياق يرى "أحمد زكي بدوي" أن فقدان اندماج الأفراد في ثقافة المجتمع أو الجماعة التي ينتمون إليها يفضي إلى حدوث اضطراب وفوضى، بالإضافة إلى ظهور مشاكل نفسية واجتماعية وصراعات قد تعيق تطور الجماعة أو المجتمع بشكل سليم.

ب – الاندماج الحضري:

لا يمكن الحديث عن الاندماج الحضري إلا في سياق الهجرة والحراك الاجتماعي من الوسط الريفي إلى الوسط الحضري، أو حتى من وسط حضري إلى آخر. يرتبط الاندماج الحضري بتغير البيئة التي يعيش فيها الفرد أو الجماعة، حيث يجد الأفراد أو الجماعات أنفسهم في محيط جديد يختلف جذريًا عن محيطهم الأصلي من حيث السكن، والبنية التحتية، والمؤسسات، والعلاقات الاجتماعية. في هذا الوسط الجديد، يواجهون جماعات وعلاقات اجتماعية تتميز بأنماط تعامل مختلفة عما اعتادوه، مما يدفعهم إلى استكشاف ثقافات جديدة تُميز حياتهم الحضرية.

[1] إبراهيم بيومي مذكور، معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1975، ص 175.

غير أن هذه العملية غالبًا ما تواجه صعوبات وتحديات، لا سيما بالنسبة للوافدين الجدد إلى المدينة، الذين يواجهون مشاكل اقتصادية واجتماعية وثقافية متعددة. ونظرًا لأن التكيف مع نمط الحياة الحضرية يستوجب في كثير من الأحيان التخلي عن بعض العادات والتقاليد الريفية، يُجبر هؤلاء الوافدون على تبني أنماط جديدة من العادات والتقاليد المرتبطة بالحياة في الوسط الحضري[1]..

إن الممارسات والخصائص الاجتماعية والثقافية التي يأتي بها الوافد الجديد من الريف إلى المدينة قد تؤدي إلى عراقيل وصعوبات تمنع اندماجه السريع في الوسط الجديد، أو على الأقل مع الجماعات الجديدة. غير أنه، ومع مرور الوقت، يمكنه أن يندمج مع الجماعة الجديدة ويصبح عضوًا منها[2].

ما يمكن الإشارة إليه هنا هو أن إقامة المهاجر الريفي في المدينة لا تعني بالضرورة مشاركته الفعلية في الحياة الحضرية أو اندماجه الحقيقي فيها. فقد يعيش المهاجر في المدينة دون أن يشعر بالانتماء الكامل إليها، حيث تكون علاقاته الاجتماعية محدودة ومحصورة، خصوصًا في مراحل إقامته الأولى، نتيجة عدم تعوده على أسلوب الحياة الحضرية المختلفة عن محيطه الأصلي. هذا الوضع يؤدي إلى شعوره بالعزلة والتهميش على المستويين الاجتماعي والمالي.

ويرجع ذلك إلى الفارق الكبير بين مجاله الأصلي والمجال الجديد، خاصة إذا لم يكن للمهاجر دور في تصميم أو بناء هذا المجال الجديد. فبالتالي، لا يعكس هذا المجال منطق حياته ولا يتوافق مع رغباته واحتياجاته، مما يدفع الأفراد إلى قضاء أوقاتهم خارج هذا المجال، وكأنهم يرفضون التكيف معه. غالبًا ما يسعى هؤلاء إلى تعديل بيئتهم الجديدة لتتناسب مع رغباتهم واحتياجاتهم.

ويُظهر اندماج الأفراد في الأحياء التي يعيشون فيها من خلال تعاونهم الجماعي في تسيير شؤون حياتهم وحل المشكلات التي تواجههم، كما قد يلجؤون إلى بناء شبكة علاقات اجتماعية جديدة تتجاوز العلاقات القرابية التقليدية، مثل علاقات الجيرة، علاقات العمل، والصداقة.

ج- الاندماج الاجتماعي:

يُعتبر الاندماج الاجتماعي أوسع أشكال الاندماج، فهو يتعلق بكل مراحل الاندماج في الحياة الاجتماعية، ويتعلق أساسًا بدمج فرد داخل جماعة، أو جماعة اجتماعية داخل جماعة اجتماعية أكبر منها (المجتمع)، من خلال التفاعلات والعلاقات التي تقوم بينهم.

[1] M'hamed BOUKHOBZA : Ruptures et transformations sociales en Algérie, Vol01, OPU, Alger, 1989, p226.

[2] محمد بومخلوف، اليد العاملة الجزائرية في الصناعة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص 69.

فإذا كان مفهوم الاندماج الحضري مفهومًا شاملًا، كونه يتعلق بتكيف الأفراد والجماعات في وسط حضري، أي التكيف مع نمط الحياة السائد في المدينة من الناحية الثقافية والاجتماعية، فإن الحديث عن الاندماج الحضري يتطلب حدوث حركة بين وسطين، أحدهما ريفي والآخر حضري، فالأمر هنا يتعلق بمجتمع جديد يختلف عن المجتمع الأصلي.

كما أن الحديث عن الاندماج الثقافي يتطلب وجود حركة بين وسطين متمايزين ثقافيًا، فلا يمكن الحديث عن اندماج ثقافي في حالة انتقال فرد أو جماعة إلى وسط آخر له نفس الخصائص والسمات الثقافية.

إن الحديث عن الاندماج الاجتماعي يمكن أن يكون في حالة حركة أو انتقال من وسط ريفي إلى وسط حضري، أو انتقال من وسط ريفي إلى وسط ريفي آخر، أو حتى من وسط حضري إلى وسط حضري آخر. كما يمكن الحديث أيضًا عن اندماج اجتماعي في حالة انتقال وحركة بين وسطين متماثلين أو متمايزين من حيث الخصائص والسمات الثقافية. فالأمر يتعلق هنا بتفاعلات وعلاقات اجتماعية متغيرة، والتي لا يمكن أن تكون متماثلة حتى في الأوساط المتقاربة ثقافيًا أو مجاليًا[1].

3. مستويات الاندماج الاجتماعي عند سوروكين:

يُعد مفهوم الاندماج الاجتماعي عند بيتريم سوروكين مدخلاً رئيسياً لفهم تحولات المجتمعات وتماسكها، حيث يصوغه عبر "قانون الدمج" الذي يرتقي من التواجد الجغرافي البسيط إلى الوحدة القيمية الشاملة. تبدأ العملية بالدمج المكاني، حيث يُشارك الأفراد الفضاء ذاته دون تفاعل، ثم تتدرج نحو التكيف البيئي والوظيفي، وصولاً إلى الذوبان الكلي للهويات الفرعية. يربط سوروكين هذه المستويات بطبيعة الثقافة السائدة، مؤكداً أن الاندماج الحقيقي لا يُختزل في التشابه، بل في التفاعل المنظم بين التنوعات. بذلك، يقدم رؤية ديناميكية تربط بين البنية المادية والروحية للمجتمع، كاشفاً عن التحديات التي تواجه المجتمعات في تحقيق التماسك وسط التحولات الحضارية.

3-1 مستوى الدمج المكاني:

يشير إلى وجود مجموعات أو أفراد في نفس الحيز الجغرافي (مثل مدينة أو حي) دون تفاعل اجتماعي أو ثقافي عميق. هذا المستوى هو **أدنى مراحل الدمج**، حيث يقتصر التماس على المشاركة في الفضاء المادي فقط، مثل: المهاجرون الجدد الذين يعيشون في أحياء منعزلة (مثل "الغيتوهات العرقية") داخل مدن كبرى، أو تجمعات سكانية متنوعة في مناطق صناعية دون تفاعل حقيقي.

[1] محمد بومخلوف، المرجع السابق، ص 95..

ويرى سوروكين أن هذا المستوى يعكس **ضعف التماسك الاجتماعي**، خاصة في الثقافات الحسية (المادية) حيث تسود الفردية وتفتقد الروابط القائمة على القيم المشتركة

3-2 مستوى الدمج الجغرافي:

يرتبط بتأقلم الأفراد أو الجماعات مع الخصـائص البيئية والمناخية للمنطقة الجديدة، مثل التكيف مع أنماط الزراعة أو العمارة المحلية، أبعاده:

- **التكيف البيئي** :مثل استخدام تقنيات بناء مناسبة للمناخ.
- **التفاعل مع الموارد** :كاستغلال الأراضي الزراعية أو مصادر المياه.

ويُعتبر **الدمج الجغرافي** خطوة أولى نحو الاندماج الاجتماعي الأعمق، لأنه يُكسِب الأفراد مهارات عملية تسمح لهم بالبقاء والتفاعل مع البيئة، مثل تكيف المستوطنين الأوروبيين في الأمريكتين مع مناخ وزراعة القارة الجديدة.

3-3 مستوى الدمج الوظيفي:

يحدث عندما تشارك المجموعات المختلفة في أدوار ووظائف اجتماعية متكاملة (اقتصادية، سياسية، تعليمية)، مما يُنتج **اعتماداً متبادلاً** يُذيب الحواجز الثقافية.

- **آليات التحقيق الدمج الوظيفي:**
  - **تقسيم العمل** :مثل تعاون مجموعات عرقية مختلفة في سوق عمل واحد.
  - **المشاركة السياسية** :تمثيل الأقليات في مؤسسات صنع القرار.
  - **التبادل الثقافي** :عبر الفنون أو التعليم.

يربط هذا المستوى حسب **سوروكين** بالثقافة **التوفيقية** (المزيج بين المادية والروحية)، حيث تتعايش التناقضات من خلال منظومة وظيفية متوازنة، مثل اندماج المهاجرين السوريين في ألمانيا عبر العمل في قطاعات مثل الطب والهندسة، مما يعزز الاعتراف بقيمتهم المجتمعية.

3-4 مستوى الدمج الكلي:

هو المرحلة التي تختفي فيها الفوارق الثقافية أو العرقية بشكل شبه كامل، وتتشكل **هوية مشتركة** تجمع الأفراد تحت نظام قيمي وعقلاني موحد..[1]

[1] مصطفى خلف عبد الجواد، نظريات علم الاجتماع المعاصر، دار المسير للنشر، عمان، 2009، ص 361

3-4-1 خصائص مستوى الدمج الكلي:

- **ذوبان الهويات الفرعية** :كأن يصبح الانتماء للوطن أهم من الانتماء العرقي.
- **نظام قانوني وعقلاني** :يحكم العلاقات بدلاً من العادات التقليدية.
- **توافق في الرموز الثقافية** :مثل لغة موحدة أو رموز وطنية

يشكك **سوروكين**في إمكانية تحقيق هذا المستوى كلياً، خاصة في الثقافات الحسية التي تفتقد لقيم روحية عميقة. يرى أن الدمج الكلي الحقيقي يتطلب **ثقافة مثالية** تُقدس قيماً إنسانية مشتركة.

مثال عن مستويات الاندماج الاجتماعي عند سوروكين:

عند انتقال مجموعة من السكان من منطقة ريفية إلى مدينة كبيرة، يبدأ الدمج في المستوى المكاني حيث يتواجد الأفراد في نفس الحي أو المدينة، لكن وجودهم في المكان نفسه لا يعني بالضرورة تفاعلهم أو تأقلمهم. في المرحلة التالية، يبدأ هؤلاء السكان بالتكيف مع البيئة المناخية والاجتماعية للمدينة (الدمج الجغرافي)، كالتعود على نمط الحياة الحضرية والمناخ المختلف.

ثم مع مرور الوقت، يدخلون في الدمج الوظيفي من خلال مشاركتهم في سوق العمل أو الانخراط في مؤسسات تعليمية وخدمات عامة، مما يتيح لهم التفاعل والتعاون مع المجموعات الحضرية الأخرى، وتقاسم الأدوار والمسؤوليات. في نهاية المطاف، إذا ما نجح هذا التفاعل في إزالة الفوارق الثقافية والاجتماعية تدريجياً، يصلون إلى الدمج الكلي، حيث يتبنون نظاماً عقلانياً مشتركاً وتتطور بينهم وحدة في السلوك والقيم، مما يعكس اندماجهم الكامل في المجتمع الحضري.

يرى سوروكين أن الاندماج الاجتماعي عملية ديناميكية تتمثل في توحيد العناصر الاجتماعية المختلفة داخل نسق اجتماعي منسجم. فالمجتمع المتكامل اجتماعياً هو ذلك الذي ترتبط فيه أفراده وجماعته ومؤسساته بروابط تفاعلية منظمة، تتجلى من خلال تبني قيم ومعايير مشتركة، وتعزيز التعاون، وازدهار الشعور بالانتماء المتبادل بين أفراده[1]..

ويؤكد سوروكين أن الاندماج الاجتماعي لا يعني التشابه التام بين الأفراد، بل يقوم على التفاعل والانسجام بين مختلف مكونات المجتمع. فالأجزاء المتنوعة تعمل ضمن نسق مشترك، حيث تؤدي كل منها وظائفها بطريقة تكفل استقرار المجتمع وتعزز تماسكه الاجتماعي[2]..

---

[1] *Sorokin, Pitirim A.* Society, Culture, and Personality: Their Structure and Dynamics. *New York: Harper & Brothers, 1947. P 35.*

[2] *Sorokin, Pitirim A.* Social and Cultural Dynamics. *Vols. I–IV. New York: American Book Company, 1937–1941. P 75.*

كما ميّز سوروكين بين نوعين من المجتمعات بناءً على درجة الاندماج الاجتماعي:

- مجتمعات متماسكة :تسود فيها حالة من الانسجام الاجتماعي، وترتبط القيم والممارسات بين أفرادها بشكل متكامل، مما يعزز الاستقرار والتعاون.
- مجتمعات مفككة :تفتقد إلى القيم والمعايير المشـــتركة، وتســـود فيها التوترات والانقســـامات، مما يؤدي إلى تفكك الروابط الاجتماعية وضعف التماسك المجتمعي[1].

يظل نموذج سوروكين للاندماج الاجتماعي إطاراً مرجعياً لفك تعقيدات التفاعل البشري، حيث يبرز أن التماسك لا يقتصـــر على التواجد المشـــترك، بل يتطلب تفاعلاً وظيفياً وقِيَمياً يُذيب الفوارق. رغم تشـــكيكه في إمكانية بلوغ الدمج الكلي في الثقافات المادية، إلا أن رؤيته تفتح آفاقاً لإعادة بناء المجتمعات حول قيم إنســـانية مشـــتركة. تُجســـد مســـتويات الدمج الأربعة مســـاراً تطورياً يعكس صـــراع المجتمعات بين التفتت والوحدة، مما يدعو إلى إعادة النظر في سياسات الإدماج المعاصرة. بهذا، يبقى سوروكين مُلهِماً لفهم تحديات العولمة والهجرة، مؤكداً أن الانسجام الاجتماعي رهين بتحقيق توازن بين التنوع والوحدة

4. واقع الاندماج الاجتماعي في الوسط الحضري:

يمتاز المجتمع الحضـــري بمجموعة من العلاقات الاجتماعية التي تربط بين الأفراد والجماعات المختلفة، والتي تنشأ من خلال التفاعلات القائمة بينهم على مستويات متعددة مثل الحي، المدرسة، مكان العمل، ومراكز الخدمات الأخرى. فكل بيئة حضرية تُشكل مجالًا خصبًا للعلاقات الاجتماعية بين مختلف فئات المجتمع، وتُبنى هذه العلاقات على أسس اجتماعية متعددة تشمل المستوى الاجتماعي، المهنة، وأحيانًا الانتماءات الإثنية أو العرقية.

تشـــكل هذه البيئة الحضـــرية مســـاحةً لتقاطع أو تصـــادم الجماعات الاجتماعية المتنوعة التي تنتمي إلى نظم اجتماعية متعددة، مثل جماعات الجوار، الجماعات الإثنية، جماعات العمل، والأســـر. ويتم التفاعل بين الأفراد والجماعات الاجتماعية من خلال تنقلاتهم واستغلالهم لما توفره المدينة من تجهيزات وخدمات تلبي حاجاتهم اليومية.

وتُعتبر هذه الحركة الناتجة عن تكيف الأفراد والجماعات مع نمط الحياة الحضرية شرطًا أساسيًا لحدوث التفاعل الاجتماعي والتحكم فيه، كما تســـهم في خلق علاقات متبادلة من خلال احتكاكهم واختلاطهم المتكرر داخل فضاءات المدينة المختلفة[2].

[1] *Sorokin, Pitirim A.* Fads and Foibles in Modern Sociology and Related Sciences. *Chicago: Henry Regnery Company, 1956. P 80.*

[2] P-H CHAMBART DE LAUWE: Des hommes et des villes, Ed petite bibliothèque PAYOT, Paris, 1963, p44.

غير أن هذه الحركة والتفاعل داخل الوســـط الحضـــري قد تكون محدودة أو منعدمة لدى بعض الفئات الاجتماعية، مثل كبار السن، المرضى، الفقراء، والأميين، وذلك بسبب عوامل صحية أو اقتصادية أو اجتماعية تعيق قدرتهم على المشاركة الفعلية في أنشطة الحياة الحضرية. ويؤدي هذا التقييد في الحركة والتفاعل إلى ضعف استقرار هذه الفئات داخل المجتمع الحضري، مما ينعكس سلبًا على مستوى اندماجهم الاجتماعي وثباتهم ضمن النسيج الاجتماعي للوسط الجديد[1]..

تُعتبر المدينة مجتمعًا اجتماعيًا تنشـــأ داخله ثقافات مختلفة، غير أنه من خلال التفاهم والتلاؤم بين ســـكانها واندماجهم ببعضـــهم البعض يحدث تجانس ثقافي، وذلك لأن المدينة تعمل على دمج المقيمين فيها، ومن هنا تعكس واقع البناء الاجتماعي[2].

ومن الجدير بالذكر أن ارتفاع المستوى الثقافي للفرد يسهم بشكل كبير في بناء روابط اجتماعية متنوعة، تشمل الروابط العائلية والاجتماعية التي تتأسس على أسس مكان العمل أو الدراسة. هذه الروابط المتعددة التي ينشئها الفرد مع مختلف الفئات التي ينتمي إليها أو يتفاعل معها تُشـكّل أسـاسًـا قويًا للعلاقات الاجتماعية، والتي قد تفتح أمامه آفاقًا للحراك الاجتماعي والاقتصادي.

وتُعد قضية الاندماج الاجتماعي من القضايا الحيوية التي تبرز بقوة في سياق الهجرة والتحركات السكانية، لا سـيما في حالات انتقال السـكان من الريف إلى المدن. ففي هذه الحالات، يسـعى الريفيون إلى التكيف مع الأنماط الثقافية والاجتماعية السائدة في الوسط الحضري، وذلك عبر انخراطهم في سوق العمل، وممارستهم لعلاقات وتفاعلات يومية مع مختلف الفئات الاجتماعية، إضافة إلى استفادتهم من الخدمات والتجهيزات الحضرية.

وعليه، تصبح المشاركة الفاعلة في الحياة الحضرية ضرورة لا غنى عنها لتحقيق الاندماج الاجتماعي والثقافي، وهي عملية ديناميكية مستمرة تتطلب من الفرد تكيفًا متبادلًا مع محيطه الجديد[3]..

تتميّز المدينة بوجود نوع من الترابط بين البنية المجالية وبنيتها الاجتماعية، كما أنها تتسم بأنماط عمرانية مختلفة، تختلف حسـب كيفية وطريقة امتلاك المجال فيها. ويؤثر ذلك بشـكل مباشـر على اندماج الأفراد وتكيّفهم، إذ يختلف تبعًا لاختلاف تلك الأنماط العمرانية.

[1] Jean REMY & Liliane VOYE: La ville: vers une nouvelle définition?, Ed l'Harmattan, Paris, 1992, p73.

[2] هادفي سمية، سوسيولوجية المدينة وأنماط التنظيم الاجتماعي الحضري، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 17، 2014، ص 172.

[3] Jean REMY & Liliane VOYE: La ville: vers une nouvelle définition?, Ed l'Harmattan, Paris, 1992, p76.

فالمستهلك للمجال الذي لم يكن له دور في إنجازه يواجه نوعًا من صعوبة التكيّف مع هذا المجال، الذي قد لا يتوافق مع نمط معيشته، أو عاداته وتقاليده. في المقابل، فإن الفرد الذي شارك في إنجاز مجاله وفقًا لرغباته وحاجاته، يمكن أن يندمج ويتكيف بسهولة أكبر، مع حفاظه على علاقاته الاجتماعية (سواء كانت قرابية أو عشائرية).

غير أن الأفراد في مثل هذه الحالات قد يفضلون الاستمرار في الحفاظ على علاقاتهم الاجتماعية داخل إطار محدود، كالجيرة أو القرابة أو العشيرة، خاصة عندما يكون مجال سكنهم متقاربًا ومتجاورًا مبنيًا على أساس الروابط العائلية أو العشائرية، حفاظًا على وحدة الأسرة أو الجماعة الاجتماعية. [1].

ومع ذلك، يُلاحظ في كثير من الأحيان أن الفرد قد يلجأ إلى تغيير مجال سكنه عدة مرات، استجابةً لرغبته في تحسين ظروف السكن وتأمين مسكن يتناسب مع تطلعات أسرته. وفي هذه الحالة، يعكس المجال السكني الجديد وضعه الاجتماعي والمهني. هذا التنقل أو الحراك السكني لا يُفسر بالضرورة على أنه دليل على ضعف الاندماج الاجتماعي، بل يمكن اعتباره خطوة نحو البحث عن بيئة معيشية أفضل تلبي حاجاته وتطلعاته.

5. معيقات الاندماج الاجتماعي في الوسط الحضري:

كما أشرنا في العنصر السابق، فإن العلاقة مع الوسط الأصلي، وكذلك التجمعات القرابية والعشائرية، تُعد من بين المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس مدى اندماج الأسرة المهاجرة في الوسط الحضري من عدمه[2].

وعليه، فإن استمرار علاقة الأسرة الريفية المهاجرة مع وسطها الأصلي يُعد من أهم العوامل تواجه الأسر التي تنتقل من الأوساط الريفية إلى المدينة مجموعة من الصعوبات التي تعيق اندماجها الكامل في الوسط الحضري. فعندما تنتقل الأسرة إلى المدينة، فإنها ترافقها عاداتها وتقاليدها وقيمها، كما تحافظ على علاقاتها الاجتماعية والاقتصادية مع الوسط الأصلي لأطول فترة ممكنة. وتتجلى هذه العلاقة في استمرار زياراتها إلى الوسط الريفي، والتمسك بالقيم والممارسات الثقافية الخاصة به، بالإضافة إلى مزاولة بعض الأنشطة الاقتصادية وتنظيم المناسبات الاجتماعية داخل ذلك الوسط.

ويرجع هذا التمسك إلى صعوبة نقل الأسرة لممتلكاتها وأصولها من الريف إلى المدينة، مما يدفعها إلى الاستمرار في استغلال تلك الموارد حتى بعد استقرارها في البيئة الحضرية، وهو ما يعكس صعوبة التخلي عن العادات والتقاليد والممارسات الريفية، ويؤكد استمرار تأثير الوسط الأصلي في حياة الأسرة رغم انتقالها إلى المدينة[3]..

---

[1] هادفي سمية، سوسيولوجية المدينة وأنماط التنظيم الاجتماعي الحضري، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 17، 2014، ص 173.

[2] دحماني محمد بومدين، اندماج المهاجري الريفيين في الوسط الحضري، دراسة ميدانية بمدينة الجلفة، مجلة لأنسنة للبحوث والدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد 5، 2011، ص 121.

[3] فوشان عبد القادر، والعلاوي أحمد، الإندماج الاجتماعي، المفهوم الأبعاد والمؤشرات، مجلة الراصد العلمي، العدد 4، 2017، ص 34.

فالأسرة حديثة التحضّر تسعى إلى استمرار علاقاتها العائلية، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية، مما يجعل من عملية اندماجها الكامل في الوسط الحضري عملية معقدة وممتدة زمنيًا.

في كثير من الأحيان، تنتقل الأسرة إلى المدينة لأسباب اقتصادية، غير أنها تظل متمسكة بكافة الروابط والعلاقات التي تربطها بوسطها الأصلي، وتسعى إلى الحفاظ عليها. وتنقسم علاقات الأسرة المهاجرة إلى قسمين رئيسيين: علاقات اجتماعية وعلاقات اقتصادية.

فالعلاقات الاجتماعية تتمثل في الروابط القرابية التي تجمع الأسرة بأهلها وعشيرتها في الوسط الأصلي، بينما تتجلى العلاقات الاقتصادية من خلال ممارسة بعض الأنشطة الاقتصادية أو إدارة الممتلكات التي لا تزال الأسرة تملكها في ذلك الوسط، كالإشراف على هذه الممتلكات أو الانخراط في العمل الجماعي إلى جانب الأقارب وأبناء العشيرة.

وحسب الباحث مصطفى بوتفنوشت، فإنه رغم التغيرات التي طرأت على بنية العائلة التقليدية، يظل المتحضرون الجدد مرتبطين بجذورهم الريفية، وهو ما يعبر، في نظره، عن رغبتهم في العودة إلى منطقتهم الأصلية.

فمحافظة الأسرة المهاجرة على ما تملكه في وسطها الأصلي من مساكن وأراضٍ، وأنشطة فلاحية وزراعية، يجعلها مرتبطة بذلك الوسط لفترة طويلة. كما أن انتقالها إلى وسط اجتماعي يختلف عن وسطها الأصلي من حيث العادات والتقاليد والسلوكيات، يُشعرها بالغربة، ويدفعها نحو الانعزال، فتلجأ إلى الحفاظ على روابطها القرابية مع وسطها الأصلي كوسيلة لمقاومة هذا التغيير والاختلاف الذي تواجهه في الوسط الحضري[1].

يظهر استمرار علاقة الأسرة المهاجرة بوسطها الأصلي أيضًا من خلال زياراتها المتكررة للمنطقة الأصلية في كل المناسبات وكلما سنحت الفرصة. فالأفراد المهاجرون غالبًا ما يظلون مرتبطين بوعي جمعي يعزز تمسكهم بالعلاقات القرابية والعشائرية، ويعتمدون عليها من الناحيتين المادية والمعنوية. كما تمنحهم هذه الروابط قيمة اجتماعية متميزة في الوسط الجديد، تسهم في دعم استقرارهم واندماجهم الجزئي.

وتدوم روابط القرابة في كثير من الأحيان لفترة طويلة، وقد تمتد، كما يرى الباحث محمد السويدي، لتشمل جيلين من المهاجرين: جيل الآباء وجيل الأبناء معًا، مما يدل على عمق ودوام هذه العلاقات عبر الأجيال[2].

إن استمرار علاقة الفرد بوسطه الأصلي يجعله يعيش حالة من التناقضات، إذ يطمح من جهة إلى عيش حياة الحضر وتبني أنماطها، بينما يحتفظ من جهة أخرى بعاداته وتقاليده التي نشأ عليها. فالمحافظة على هذه العلاقة مع الوسط الأصلي تُساعد المهاجر على مقاومة الضغوط والاختلافات التي تفرضها البيئة الاجتماعية الجديدة، لكنها في

[1] محمد بومدين دحماني ونصيرة بلبول، اندماج المهاجرين الريفيين في الوسط الحضري .مجلة أنسنة للبحوث والدراسات، (2)، 5–13. جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر.، 2010، ص 35.

[2] محمد السويدي، بدو الطوارق بين الثبات والتغير، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص 209.

الوقت نفســـه تمنعه من التحرر الكامل من بعض الضـــغوط القبلية والعرفية التي تفرضـــها روابطه الأصـــلية، مما يؤثر في علاقاته الاجتماعية داخل المدينة.

وفي هذا السياق لا يُنشئ المتحضر الجديد علاقات جديدة إلا في إطار محدود، غالبًا ما يقتصر على مكان العمل أو الحي السكني، وتتميز هذه العلاقات بالسطحية، وهو ما يُعيق تحقيق الاندماج الاجتماعي والثقافي الكامل. إذ إن الشـــخص المندمج في الحياة الحضـــرية، بمختلف أبعادها الاقتصـــادية والاجتماعية والثقافية، هو من يتمكن من احتلال مكانة تسـمح له بإعادة إنتاج علاقاته الاجتماعية، سـواء مع أعضـاء جماعته الأصـلية أو مع جماعات أخرى خارج نطاق القرابة أو العشيرة.

وبالتالي تُعد العلاقات القرابية والعشائرية، التي تستمر بفعل التمسك بالوسط الأصلي، من أهم العوامل التي تؤثر سلبًا على عملية الاندماج الاجتماعي في الوسط الحضري[1]..

وفي حال تعذر على المهاجرين الريفيين الحفاظ على علاقاتهم بوســـطهم الأصـــلي، فإنهم يســـعون إلى إعادة تشكيل بيئتهم الاجتماعية الأصلية داخل المدينة، من خلال إنشاء تجمعات سكانية قائمة على أساس القرابة العائلية أو العشـــائرية. وتُعتبر هذه التجمعات من أبرز المعوقات التي تواجه عملية الاندماج الاجتماعي في المدينة، إذ تظهر غالبًا في ضـواحي المدن، وتحمل في كثير من الأحيان أسماء العائلات أو العشـائر التي تسـكنها، مما يؤدي إلى تشـكيل نوع جديد من التجاور بين الجماعات القرابية والعشـــائرية داخل الحي الواحد. في هذه الأحياء، [2].يعيد المهاجرون تنظيم شـبكة من العلاقات الاجتماعية تقوم على أسـس مشـتركة، كاللهجة، والثقافة، والانتماء الإثني، مما يعزز من تماسكهم الداخلي لكنه يحد من انفتاحهم على المجتمع الأكبر.

[1]Djamchid BEHNAM et Soukaina BOURAOUI: Familles musulmanes et modernité, le défi des traditions, Ed Publisud, Paris, 1986, p119.
[2]Djamchid BEHNAM et Soukaina BOURAOUI: Familles musulmanes et modernité, le défi des traditions, Ed Publisud, Paris, 1986, p119.

الفصل الثالث:

التحقق الميداني

تمهيد:

يعد الجانب الميداني من أهم أســـس وخطوات البحث العلمي، فهو بدوره يكمل ويدعم الإطار النظري للموضـوع، وذلك من خلال ما يمكن التوصـل إليه من نتائج بعد اختيار المنهج الملائم لطبيعة الموضـوع، وأدوات جمع البيانات التي تساعدنا في البحث، وتمكننا من تحصيل المعلومات المطلوبة لظاهرة التنظيم الاجتماعي وعلاقته بالاندماج الحضري، ففي هذا الفصل سنتطرق إلى مختلف الإجراءات الميدانية للدراسة.

المبحث الأول : الإجراءات المنهجية

1. منهج الدراسة:

تتعدد مناهج البحث بتعدد الظواهر المدروســة، ويُعد اختيار المنهج أســاس نجاح أي بحث علمي. ويُقصــد بالمنهج: الأســلوب أو الطريقة التي يعتمد عليها الباحث في تنظيم معلوماته وتحليلها بهدف الوصــول إلى نتائج علمية وموضوعية.

وقد ســـبق أن حددنا المنهج المتبع وبررنا اختيارنا له، حيث اعتمدنا منهجًا يجمع بين المنهج الكمي، بحيث كان المنهج الكمي هو الرئيس. ويرجع هذا الاختيار إلى اعتقادنا بأنه هو الأنسب لاختبار فرضيات الدراسة.

2. أدوات جمع البيانات:

نظرًا للأهمية العملية التي تحظى بها أدوات جمع البيانات الميدانية، وإسـهامها في إنجاح أي دراسـة، فقد ناقشـنا مع الأستاذ المشرف الأداة الأمثل لجمع البيانات. وبعد التعرف على بعض خصائص العينة، تم الاتفاق على استخدام أداة الاستمارة للتأكد من صحة النتائج المتحصل عليها.

1.2. الاستمارة:

فضـلنا توظيف الاسـتمارة كأداة أسـاسـية لجمع المعلومات المطلوبة. وقد مرت عملية صـياغة أسـئلتها بثلاث مراحل. فبعد التحليل البعدي للمتغيرات والفرضيات، تم تحويل أهم مؤشرات هذه المتغيرات إلى أسئلة ضمن الاستمارة الأولية. عُرضت هذه الاستمارة على الأستاذ المشرف، الذي بدوره طلب إجراء مجموعة من التعديلات وصحح بعض الأخطاء لتأخذ شكلها النهائي.

تم بعد ذلك توزيع الاستمارة بصيغتها النهائية على مجموع المبحوثين. وقد تفاعل المبحوثين معها بشكل جيد عمومًا.

وعليه فقد اشتملت الاستمارة النهائية على ثلاث محاور، وتمحورت أسئلتها فيتا أسئلة مغلقة ذات إجابات محددة. وبلغ مجموع الأسئلة 29 سؤالًا. وقد تضمن المحور الأول البيانات الشخصية، بينما تضمن المحور الثاني التنظيم الاجتماعي القرابي والجواري 20 سؤال، أما المحور الثالث التنظيم الاجتماعي الرسمي 09 أسئلة.

3. مجالات الدراسة:

1.3. المجال المكاني: أجريت هذه الدراسة بدائرة السوقر، حي عدل 400، ولاية تيارت.

2.3. المجال الزماني: امتدت فترة دراسة هذا الموضوع من 20 -03- 2024 الى 15-05-2025 وذلك نظرا لاختلاف فترات الدراسة المختلفة من زمن إلى آخر حيث اجرينا الدراسة بحي عدل 400 حيث شملت على جولات استطلاعية داخل الميدان، ثم تمت عملية توزيع الاستمارات مع بداية شهر ماي واسترجاعها خلال منتصف شهر ماي 2025.

3.3. مجتمع البحث : يتكون مجتمع البحث في دراستنا من سكان حي عدل 400 بدائرة السوقر، ويشمل هذا المجتمع فئات مختلفة من حيث الجنس، والسن، والمستوى التعليمي، بهدف فهم مدى تأثير التنظيم الاجتماعي على اندماجهم الحضري.

4.3. عينة الدراسة: عينة الدراسة هي الطريق التي يتبعها الباحث للحصول على نتائج، وتساعده على حل مشكلة بحثه، وفي موضوعنا هذا اخترنا العينة الطبقية وذلك لعدم تجانس مجتمع البحث ولتغطية كل سكان الحي، حيث شملت 60 مبحوث، وتم تقسيم 70استمارة واسترجاع 60 وذلك لعدم تجاوب بعض المبحوثين وعدم إرجاع الاستمارات أي انه قدرة نسبة الاسترجاع بـ 85.71%.

4. خصائص عينة الدراسة:

المحور الأول: البيانات الشخصية

الجدول رقم 01 يوضح توزيع الجنس

الجنس	النسبة المئوية(%)	التكرار
ذكر	**32**	**53.3%**
أنثى	**28**	**46.7%**
المجموع	**60**	**100%**

يُظهر الجدول أن عينة الدراسة (60 فردًا من سكان حي عدل 400) تضمنت 32 ذكورًا (53.3%) و28 إناثًا (46.7%)

تشكل نسبة الذكور (53.3%) والإناث (46.7%) توازنًا نسبيًا في سكان حي 400 سكن عدل دائرة السوقر ولاية تيارت

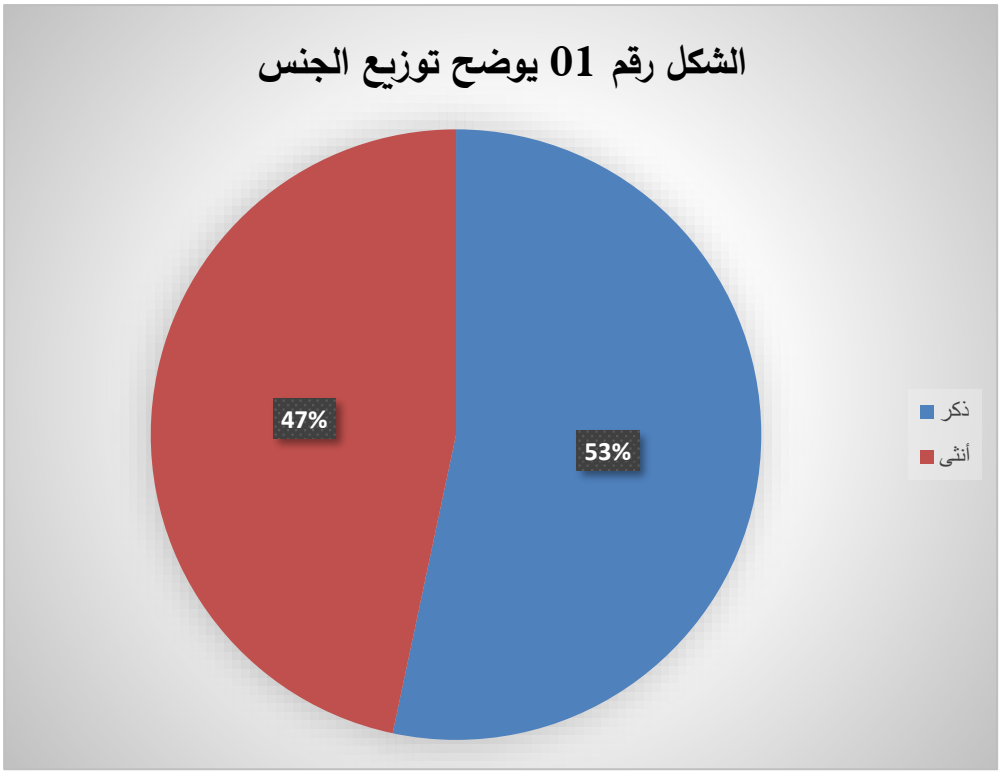

الجدول رقم 02 يوضح توزيع العينة حسب الفئة العمرية

الفئة العمرية	النسبة المئوية(%)	التكرار
30إلى 35 سنة	18	30%
36إلى 41 سنة	22	36.7%
42سنة فما فوق	20	33.3%
المجموع	60	100%

يعكس توزيع العينة حسب الفئة العمرية في حي عدل 400 سكن (n = 60) تمثيلًا متوازنًا إلى حد كبير للفئات العمرية الثلاث: 30–35 سنة (30%)، 36–41 سنة (36.7%)، و42 سنة فما فوق (33.3%)، هذا التنوع العمري يتيح لنا تحليل تجارب الاندماج الحضـــري عبر مراحل عمرية مختلفة، مع العلم أن الفئة الوسيطية تحظى بالحضور الأكبر قليلًا، مما قد يعكس استقرارًا أكبر لأفرادها في الحي.

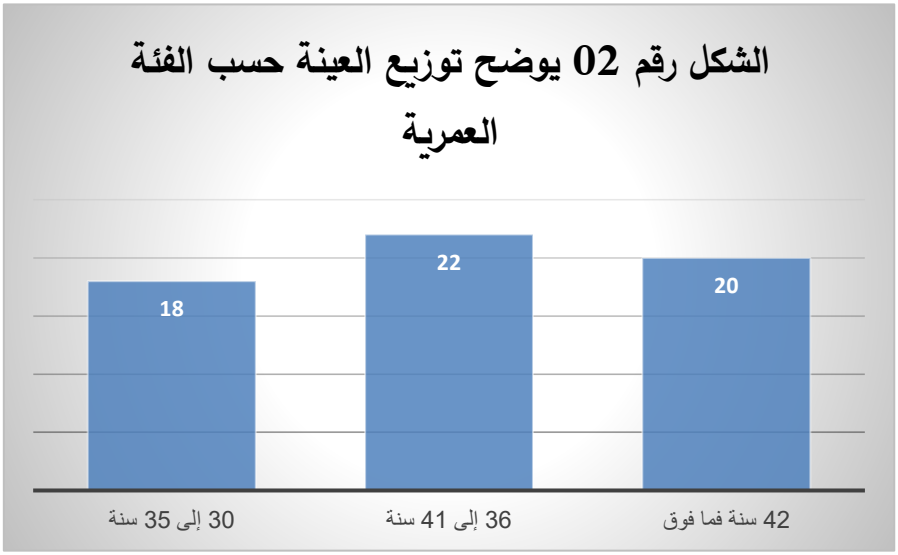

الجدول رقم 03 يوضح توزيع العينة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	النسبة المئوية(%)	التكرار
ابتدائي	10	16.7%
متوسط	15	25%
ثانوي	20	33.3%
جامعي	15	25%
المجموع	60	100%

يُظهر التوزيع أن سكان حي "عدل 400" يتمتعون بتنوع ملحوظ في مستويات التحصيل التعليمي، إذ تشكل فئة حاملي الشهادة الثانوية النسبة الأكبر من العينة (33.3%، أي 20 من أصل 60 فردًا)، تليها فئات الحاصلين على التعليم المتوسط والجامعي بنسبة متساوية (25% لكلٍ منهما، 15 فردًا لكل مستوى)، فيما تمثل فئة حاملي الشهادة الابتدائية أقل الحضور (16.7%، نحو 10 أفراد).

يعكس هذا النمط ازدياد الوعي التعليمي مقارنة بالمستويات الأدنى من الشهادة، ويشير إلى أن غالبية السكان تقطعت بهم سُبل الارتقاء إلى مستويات دراسية فوق الابتدائية، مما يخلق قاعدة اجتماعية ذات قدرات وسيطة وعليا قادرة على الانخراط في أنشطة التنظيم الاجتماعي الرسمي وغير الرسمي، ويعد عاملاً مهمًا في تعزيز الفاعلية المجتمعية والحضَرية داخل الحي.

الشكل رقم 03 يوضح توزيع العينة حسب المستوى التعليمي

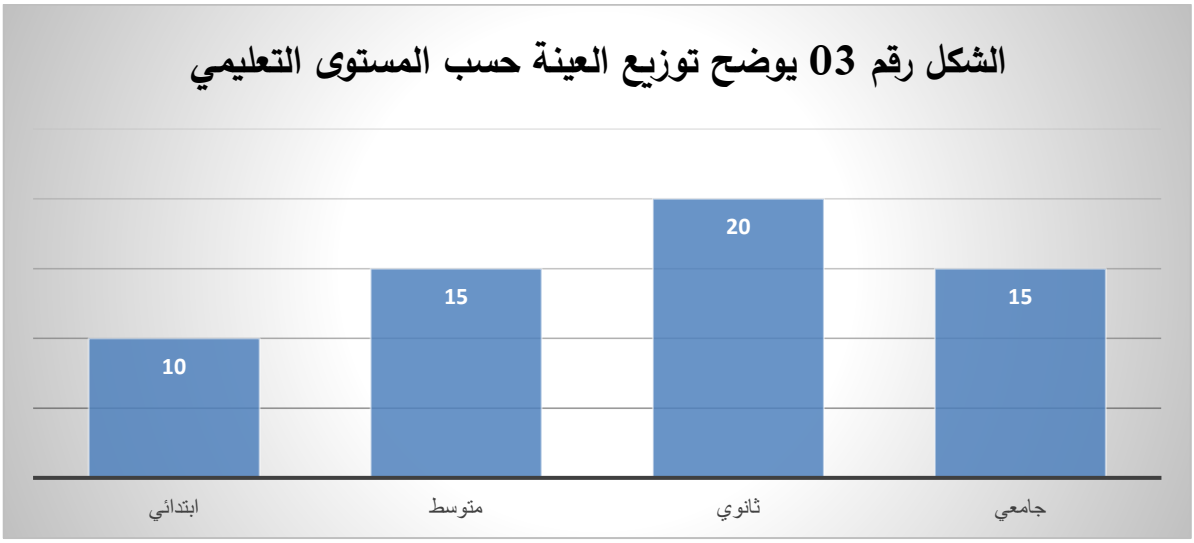

الجدول رقم 04 يوضح توزيع العينة حسب الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	التكرار	النسبة المئوية(%)
عازب	12	20%
متزوج	40	66.7%
مطلق	5	8.3%
أرمل	3	5%
المجموع	60	100%

يُظهر الجدول أن غالبية سكان حي "عدل 400" متزوجون بنسبة 66.7% (40 من أصل 60 فردًا)، فيما تشكّل فئة العزاب 20% (12 فردًا)، بينما يقتصر حضور المطلقين على 8.3% (5 أفراد) وحضور الأرامل على 5% (3 أفراد). تدل هذه التركيبة السكانية على أن الأسرة النواة – أي الزوجان وربما الأطفال – تشكل العمود الفقري للحياة الاجتماعية في الحي، مما ينعكس في قوة الروابط القرابية والجوارية وارتفاع مستويات التشارك والتضامن في المناسبات اليومية.

وبالمقابل قد تحتاج الفئات الأقل تمثيلًا (العزاب، المطلقون والأرامل) إلى شبكات دعم إضافية لإدماجهم الكامل، سواء عبر النشاطات الرسمية للجمعيات المحلية أو المبادرات الاجتماعية غير الرسمية، لتعزيز شعورهم بالانتماء والمساهمة في بناء تماسك جماعي حضري متوازن.

الشكل رقم 04 يوضح توزيع العينة حسب الحالة الاجتماعية

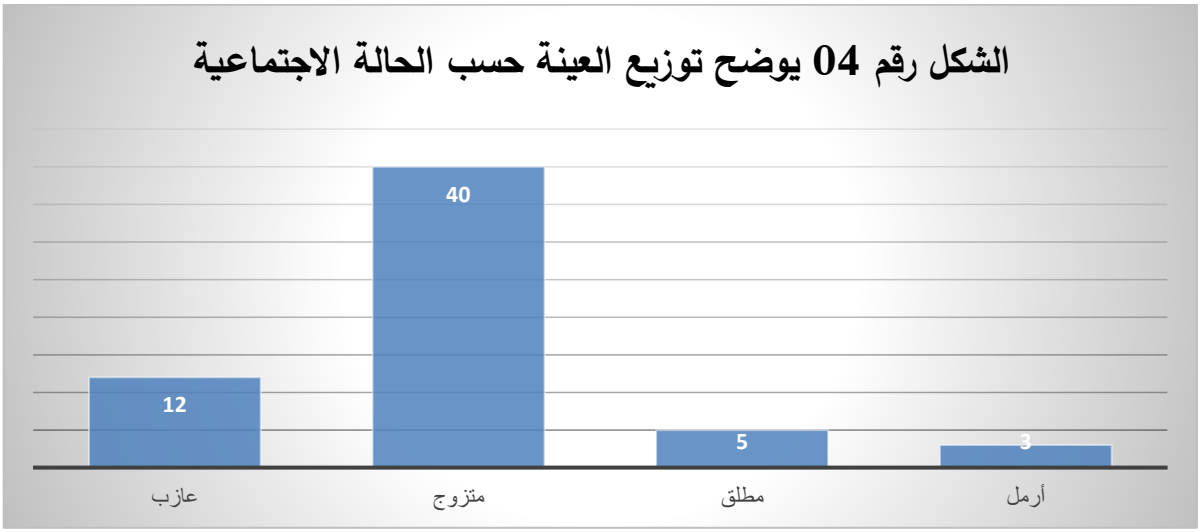

الجدول رقم 05 يوضح توزيع العينة حسب المهنة

المهنة	التكرار	النسبة المئوية(%)
موظف حكومي	27	45%
عامل حر	18	30%
متقاعد	15	%25
المجموع	60	100%

يعكس توزيع المهنة في حي "عدل 400" أن ما يقارب نصف السكان (45%، أي 27 فردًا) موظفون حكوميون يتمتعون باستقرار وظيفي ودخل منتظم، ما يعزز قدرتهم على المشاركة الفعّالة في الأنشطة الرسمية وغير الرسمية داخل الحي. يليهم العاملون في القطاع الحر بنسبة 30% (18 فردًا) الذين قد تتسم نشاطاتهم بتنوع أكبر ومرونة وظروف اقتصادية متفاوتة، ما يدعم ديناميكية اقتصادية محلية ولكنه قد يحدّ أحيانًا من التفرغ للمشاركة المجتمعية. أما المتقاعدون فبلغت نسبتهم 25% (15 فردًا)، وهم يمثلون شريحة ذات خبرة اجتماعية واسعة وقدرة على تقديم الدعم الإجتماعي والقيمي للأجيال الشابة، مما يساهم في نقل الروابط القرابية والجوارية التقليدية وتعزيز التماسك المجتمعي.

بهذا التوزيع المهني تتكامل خبرات الفئات المختلفة وتتشابك، ما يشكل أساسًا متينًا للتنظيم الاجتماعي الرسمي وغير الرسمي ويعزز دور الحي في عملية الاندماج الحضري

الشكل رقم 05 يوضح توزيع العينة حسب المهنة

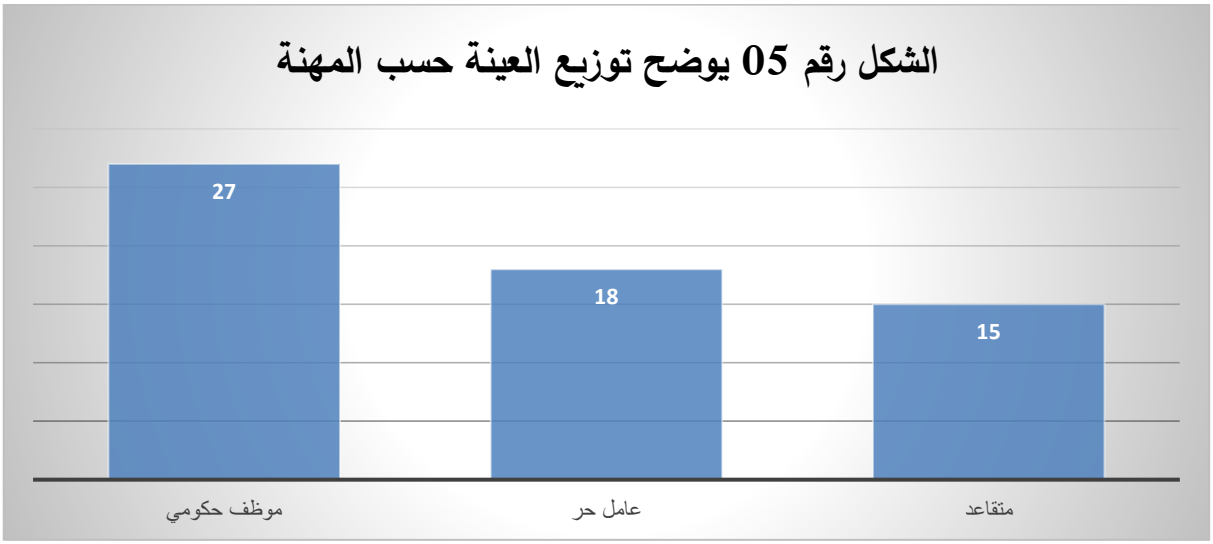

الجدول رقم 06 يوضح توزيع العينة حسب المنطقة السكنية التي جئت منها

المنطقة السكنية	التكرار	النسبة المئوية(%)
السوقر	50	83.3%
مناطق مجاورة	10	16.7%
المجموع	60	100%

يُظهر الجدول أن 83.3% من سكان حي "عدل 400" ينحدرون أصلًا من دائرة السوقر نفسها (50 من أصل 60 فردًا)، بينما جاءت نسبة طفيفة من المناطق المجاورة (16.7%، أي 10 أفراد). يعكس هذا الغلبة المحلية تماسكًا جغرافيًا قوياً بين السكان وانتماءً واضحاً للمكان، مما يسهل بناء شبكات القرابة والجوار داخل الحي ويعزز من مستوى الثقة والتعاون اليومي.

أما الوافدون من المناطق المجاورة، فوجودهم يضفي بعدًا جديدًا للاختلاط الحضري، حيث يساهمون في نقل خبراتهم وثقافاتهم الفرعية إلى الحي، ويمكن أن يستفيد التنظيم الرسمي وغير الرسمي من تنوع خلفياتهم في إثراء الحياة المجتمعية وتوسيع نطاق العلاقات الاجتماعية.

الشكل رقم 06 يوضح توزيع العينة حسب المنطقة السكنية التي جئت منها

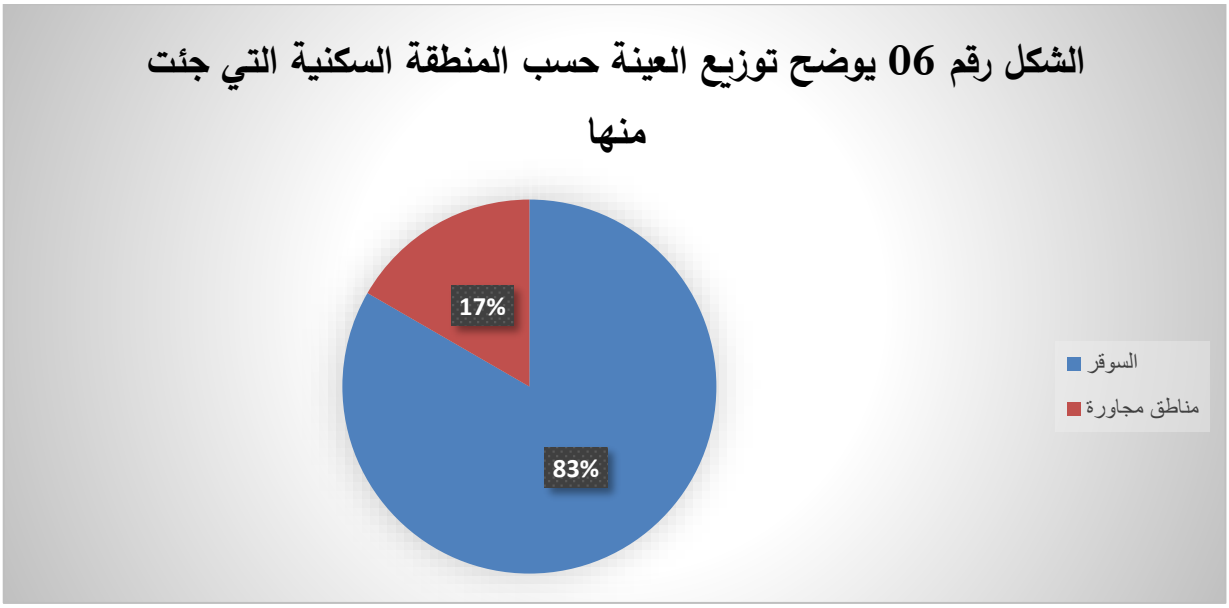

المحور الثاني: التنظيم الاجتماعي القرابي والجواري

الجدول رقم 07 يوضح العيش بالقرب من أفراد العائلة في الحي

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية(%)
نعم	45	75%
لا	15	25%
المجموع	60	100%

يشير الجدول إلى أن ثلاثة أرباع العينة (75%، أي 45 من أصل 60) يعيشون بالقرب من أفراد عائلتهم داخل الحي، في حين أن ربعهم فقط (25%) لا يتمتعون بهذا القرب العائلي. يعكس هذا التماسك القرابي القوي أهمية الروابط الدموية في تشكيل النسق الاجتماعي للحي، حيث يسهّل العيش بجوار الأقارب تبادل الدعم اليومي والمساندة في الأزمات، ويعزز الشعور بالأمان والانتماء. كما يبيّن الجدول أن نسبة ضئيلة نسبيًا من السكان لا يملكون هذه الشبكة القرابية المباشرة، مما قد يدفعهم للاعتماد أكثر على العلاقات الجوارية أو الرسمية لتعويض غياب الدعم العائلي. هذا التوزيع يوضح دور التنظيم القرابي كعامل رئيس في ديناميات الاندماج الحضري داخل حي "عدل 400".

يُشكّل السكن بجوار الأقارب «بنية» أولية أساسية في نسق التنظيم القرابي، حيث تُعزّز تقسيم الأدوار بين الأفراد داخل الأسرة الممتدة. فوجود الأقارب بقرب الساكن يخلق آلية لضبط السلوك الاجتماعي عبر شبكة من القيم والمعايير المشتركة تنقلها الأسرة. هذه الروابط تؤدي وظائفٍ أساسية في عملية الاندماج الحضري، مثل تقديم المساندة المادية والمعنوية، وتسهيل الحصول على المعلومات المحلية والخدمات، ما يساعد الوافدين الجدد على التكيّف مع متطلبات الحياة الحضرية وتفادي الصدمات الاجتماعية.

الجدول رقم 08 يوضح قوة الروابط القرابية في المنطقة السكنية

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية(%)
نعم	**38**	**63.3%**
لا	**22**	**36.7%**
المجموع	**60**	**100%**

يبين الجدول أن ما يقرب من ثلثي سكان الحي (63.3%، أي 38 من أصل 60) يقرّون بوجود روابط قرابية قوية في منطقتهم السكنية، فيما يصل عدد الذين لا يشعرون بهذه القوة إلى 22 فردًا (36.7%). يعكس هذا الانقسام النسبي أن التنظيم القرابي ما يزال يلعب دورًا محوريًا في بناء التماسك الاجتماعي لدى غالبية السكان، حيث تسهم هذه الروابط في توفير الدعم المادي والمعنوي وتنمية شبكة أمان اجتماعي فورية.

ومع ذلك فإن أكثر من ثلث السكان الذين لا يشعرون بقوة هذه الروابط قد يعتمدون على بدائل أخرى— كالجيران أو الجمعيات الرسمية—لتعزيز اندماجهم الحضري.

حيث تعد الروابط القرابية «وحدة» قائمة بذاتها ضمن نسق التنظيم الاجتماعي التقليدي، حيث تلعب وظيفة التكامل والتماسك

إن 63.3% من السكان الذين يعتقدون بأن روابطهم القرابية قوية هم بمثابة «أجزاء «مترابطة تساهم في استقرار النظام الاجتماعي الكلي. هذه القوة القرابية تُعزّز «التنشئة الاجتماعية «داخل المجموعة، فتُنقل القيم الحضارية والمعايير الجديدة عبر ديناميكية القرابة بما يضمن استمرارية الاندماج دون فقدان الهوية الأصلية

الجدول رقم 09 يوضح دور العلاقة بالأقارب في الشعور بالاندماج

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية(%)
دور كبير	30	50%
دور ثانوي	20	33.3%
لا يوجد لها دور	10	16.7%
المجموع	60	100%

يبين الجدول أن نصف السكان (50%، أي 30 من أصل 60) يرون أن علاقاتهم بالأقارب لها دور كبير في شعورهم بالاندماج الحضري، فيما يعتبر ثلثهم تقريبًا (33.3%، 20 فردًا) أن لهذا الدور أهمية ثانوية، بينما يرى 16.7% (10 أفراد) أن العلاقات القرابية لا تساهم في شعورهم بالاندماج .

يُظهر نصف العينة (50%) أهمية الدور القرابي في الشعور بالانتماء، وهو دليل على أن «الوظيفة «التي يؤديها التنظيم القرابي تتجاوز الدعم المادي إلى تحقيق «التكامل النفسي «.

يُمكن النظر إلى هذا الدور باعتباره وظيفة ظاهرة تتمثل في تعزيز الانتماء، ووظيفة كامنة تتعلق ببناء شبكة علاقات تمتد إلى ما هو أبعد من الأسرة المباشرة، فتتزايد فرص التفاعل مع المؤسسات الرسمية والجمعيات المحلية.

الجدول رقم 10 يوضح وصف العلاقة بجيران الحي السكني

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية(%)
قوية	25	41.7%
متوسطة	20	33.3%
ضعيفة	10	16.7%
معدومة	5	8.3%
المجموع	60	100%

يتبين لنا من خلال الجدول أعلاه أن 41.7% من السكان يصفون علاقتهم بالجيران بأنها قوية، و33.3% يصفونها بالمتوسطة، بينما 16.7% يصفونها بالضعيفة و8.3% بأنها معدومة

هذا يشير إلى وجود مستوى عام متقدم نسبيًا من الروابط الجوّارية داخل الحي؛ إذ يغلب عليه التماسك والتفاعل الإيجابي بين السكان. ومع ذلك، فإن وجود قرابة ربع العينة التي تقيّم علاقاتها بالجيران بأنها ضعيفة أو لا تكاد موجودة يسلط الضوء على حاجة تلك الفئة إلى تعزيز التواصل الاجتماعي، فضعف الروابط الجوارية قد يحدّ من

الاستفادة من الدعم اليومي –كالطمأنة الأمنية أو المساعدة في حل المشكلات المشتركة. لذا، من الضروري تنشيط الفعاليات والمشـــاريع المحلية (مثل نوادٍ اجتماعية أو لجان الحي) التي تجمع الســـكان وتدعم علاقاتهم غير الرسمية، بما يسهم في تعميق الشعور بالانتماء وتعزيز التكافل ضمن حي ''عدل 400.''

تبرز علاقات الجيرة كنوع من التنظيم الاجتماعي الوســـيط بين التنظيم القرابي والرسمي. فهي «جماعة أولية « تقليدية تنشأ من الاشتراك المكاني والمصالح المشتركة.

تبقى بعض أشكال التضامن الجوارية حيّة حتى في المدن الكبرى، وهو ما يفسر النسبة المعتبرة (41.7%) التي وصفت علاقتها بالجيران بأنها قوية.

هذه العلاقات تولّد رأسمالًا اجتماعيًّا يُستخدم في التعاون اليومي وتبادل الخدمات، ويعمل كجسر يربط الفرد بالمؤسسات الرسمية عبر القناة الجوارية قبل الدخول في التعقيدات البيروقراطية.

الجدول رقم 11 يوضح دور العائلة في تعزيز الاندماج الحضري

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية(%)
نعم	**50**	**83.3%**
لا	**10**	**16.7%**
المجموع	**60**	**100%**

يتبين لنا من خلال المعطيات المسجلة في الجدول أن 83.3% من العينة يرون أن للعائلة دورًا فعّالًا في تعزيز الاندماج الحضري، بينما 16.7% يرون العكس.

هذه الغلبة الواضحة لمؤيدِي أهمية العائلة تؤكد مركزية التنظيم القرابي كأساس للتماسك الاجتماعي في البيئة الحضـرية للحي، إذ توفر العائلات شـبكات دعم مادي ومعنوي تسـهّل على الأفراد التكيف مع متطلبات الحياة في المدينة، من تأمين الســكن والعمل إلى تنمية العلاقات الاجتماعية. وفي المقابل، فإن نســبة قليلة لا تعزو للعائلة هذا التأثير قد تستفيد من تعزيز القنوات الأخرى—كالروابط الجوّارية أو الفضاءات الرسمية (الجمعيات، اللجان المحلية)— لتعويض ضعف الدعم العائلي وضمان اندماج أكثر شمولاً

تُعد الأســرة وحدة بنيوية أســاســية تقوم بوظائف اجتماعية عديدة؛ فهي تولّد ''وظيفة ظاهرة ''تتمثّل في الإحاطة بالوافدين الجدد بمســاندة مادية ونفســية، وتُنشــئ ''وظيفة كامنة ''تكمن في نقل القيم الحضــارية والمعايير الجديدة إلى الأفراد.

إن نسبة 83.3% التي تضيف للعائلة دورًا في الاندماج تؤكد أن الروابط القرابية تلعب دور الضبط الاجتماع يعبر معايير مشتركة تساعد الأفراد على التكيّف مع متطلبات المدينة، وتعزّز لديهم مشاعر الانتماء والأمان.

الجدول رقم 12 يوضح دور الجيران في تعزيز الاندماج الحضري

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية(%)
نعم	**48**	**80%**
لا	**12**	**20%**
المجموع	**60**	**100%**

يتبين لنا من خلال المعطيات المسجلة في الجدول أن 80% من المستجوبين يعتبرون أن للجيران دورًا في دعم اندماجهم الحضري، مقابل 20% لا يرون لهم هذا الدور.

تشكّل جماعات الجيرة ''جماعات أولية''، إذ توفر روابط اجتماعية غير رسمية لكنها أساسية لبناء رأسمال اجتماعي

فتبادل المعلومات والخدمات اليومية بين الجيران يسهم في ''التماسك الاجتماعي ''ويعزّز الثقة المتبادلة. نسبة 80% التي تؤكد دور الجيران تُبرز كيف أن التنظيم الجواري يُكمّل دور الأسرة، من خلال توسيع شبكة الدعم لتشمل أفرادًا خارج دائرة القرابة المباشـــرة، مما يعزّز قدرة الوافدين الجدد على الانتقال من الاعتمادية القرابية إلى الاســـتقلالية التدريجية ضمن النسق الحضري.

يشـــير هذا التقدير المرتفع إلى قوة الروابط الجوّارية وقدرتها على توفير بيئة داعمة للتكيف مع متطلبات الحياة الحضرية، مثل الشعور بالأمان والمساعدة المتبادلة في الأزمات اليومية. كما يعكس اعتماد السكان على شبكة الجوار لتأمين احتياجاتهم الاجتماعية والنفسية، وبالتالي فإن تعزيز المبادرات التي تقوّي تفاعل الجيران—كاللقاءات الأسبوعية أو اللجان المتخصـــصـــة—يمكن أن يزيد من مســـتوى التكافل والانتماء ويعزز من فعالية عملية الاندماج الحضـــري للجميع.

الجدول رقم 13 يوضح مستوى التعاون والتكافل بين سكان الحي

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية(%)
دائمًا	**15**	**25%**
أحيانًا	**35**	**58.3%**
لا يتعاونون ولا يتكافلون	**10**	**16.7%**
المجموع	**60**	**100%**

يتبين لنا من خلال المعطيات المسجلة في الجدول أن 25% من السكان يتعاونون دائمًا، و58.3% يتعاونون أحيانًا، بينما 16.7% لا يظهرون تعاونًا أو تكافلاً.

يُعَد التعاون والتكافل من ''الوظائف الاجتماعية'' الأساسية التي يحققها التنظيم الاجتماعي، حيث تعمل على تلبية حاجات الأفراد والجماعات.

يمكن تمييز الوظائف البنائية من الوظائف الهدميةفالـ25% من التعاون الدائم يمثلون وظيفة بنائية لبناء الثقة والانسجام، في حين تمثل الـ16.7% من انعدام التعاون إخلالًا بالنظام القيمي الذي يوجه السلوك.

أما الـ58.3% من التعاون المتقطع فيدلّ على أن نسق العلاقات ما يزال في طور التكوين والتحوّل— وهو ما يعكس مرحلة انتقالية في اندماج الوافدين ضمن النسق الحضري.

يُعكس هذا التوزيع قدرة الحي على استثمار الروابط الاجتماعية في أوقات الحاجة، إذ أن نسبة 83.3% ممن يتعاونون بشكل دائم أو متقطع تعبّر عن فهم مشترك لأهمية التآزر المجتمعي. ورغم أن فئة ''أحيانًا'' تمثل الأغلبية، فإن هذه المرونة قد تنجم عن انشغالات شخصية أو متغيرات ظرفية؛ لذا فإن تعزيز ثقافة التعاون الدائم–عبر مبادرات مجتمعية منتظمة أو لجان الحي–يمكن أن يدعم الانتقال من ''التعاون العرضي'' إلى ''التعاون المستدام''، مما يسهم في تعزيز استقرار النسيج الاجتماعي ويعزز الشعور بالأمن والراحة لدى جميع السكان.

الجدول رقم 14 يوضح تقديم المساعدة للجيران في حالات المشكلات

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية(%)
لكل الجيران	20	33.3%
لبعضهم	30	50%
لا أقدم المساعدة لأحد	10	16.7%
المجموع	60	100%

يتبين لنا من خلال المعطيات المسجلة في الجدول أن 33.3% من السكان يقدّمون المساعدة لجميع الجيران عند وقوع مشكلة، و50% يساعدون بعضهم، بينما 16.7% لا يقدمون مساعدة لأحد.

إن تقديم المساعدة يعكس مدى ''التكامل الوظيفي''الذي توصّلت إليه جماعات القرابة والجيرة. فال33.3% الذين يعون المساعدة لجميع الجيران يمثلون وظيفة ظاهرة لتعزيز التضامن الاجتماعي، بينما يعبّر الـ50% من المساعدة الجزئية عن تقاطعات وظيفية بين الشبكات التقليدية والجديدة—فقد يلجأ الأفراد في أوقات الأزمات إلى أقرب دوائر الدعم أولًا، أما الـ16.7% الذين لا يقدّمون مساعدة فقد يعكسون فقدان الثقة أو العزلة الاجتماعية، وهو ما يتنافى مع النظام القيمي للجيرة ويشير إلى تحديات في عملية الاندماج الحضري التي لا تزال بحاجة إلى دعم مؤسسي ورسمي لتعزيزه.

هذا التوزيع يعكس مستوى معقولًا من التضامن المجتمعي، حيث يعتمد أغلب السكان نمطًا انتقائيًا في تقديم الدعم—ربما بناءً على عمق العلاقة أو القدرة المادية—في حين تبرز فئة الخمسة عشر من عشرين الذين يمدون يد العون للجميع كنواة قوية للتكافل، وهي شريحة يمكن تكليفها بقيادة مبادرات تضامنية رسمية أو غير رسمية لتعزيز التعاون الشامل. أما فئة الذين يمتنعون عن المساعدة، فقد تستفيد من برامج توعية أو فعاليات تشاركية تُقرب المسافات بينهم وبين جيرانهم، وتحوّل ''التعاون العرضي'' إلى ''مسؤولية جماعية'' تضمن استجابة أكثر فعالية وسرعة عند حدوث الأزمات.

الجدول رقم 15 يوضح الشعور بالأمان داخل الحي

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية(%)
دائمًا	**25**	**41.7%**
أحيانًا	**25**	**41.7%**
لا	**8**	**13.3%**
لا أشعر بذلك	**2**	**3.3%**
المجموع	**60**	**100%**

يتبين لنا من خلال المعطيات المسجلة في الجدول أن 41.7% من السكان يشعرون بالأمان دائمًا داخل الحي، و41.7% يشعرون به أحيانًا، بينما 13.3% لا يشعرون بالأمان و3.3% لا يشعرون به إطلاقًا.

يُعد الإحساس بالأمان من الوظائف الظاهرة لجماعات القرابة والجيرة، إذ تخلق روابط الثقة والاعتماد المتبادل شبكة حماية اجتماعية تُحد من مخاطر الصراع والانفلات.

يعكس أمان الحي نجاحًا في بناء «نظام قيمي معياري» ينقل الإحساس بالأمن من الأسرة إلى الجوار والمجتمع الأوسع. كما يشير الإحساس المتردد (أحيانًا) لدى 41.7% إلى وجود وظائف كامنة غير مكتملة؛ قد يكون ذلك نتيجة لضعف بعض الروابط الفرعية أو حاجة إلى دعم رسمي (الأمن الوطني) لتعزيز الشعور بالأمان.

يشير إلى وجود مستويات مقبولة من الاستقرار والأمان المجتمعي في الحي. ومع ذلك، فإن وجود نحو سدس السكان يعانون من انعدام أو تراجع في إحساسهم بالأمان يكشف عن نقاط ضعف يحتمل أن تكون مرتبطة بنقص الإضاءة أو ضعف التنسيق الأمني أو غياب بعض الخدمات الأساسية. لذا يمكن تعزيز الشعور بالأمان عبر تحسين إنارة الشوارع، وتفعيل دور لجان الحي في الدوريات المجتمعية، وتعزيز التعاون مع السلطات المحلية لضمان رد الفعل السريع على الحوادث الطارئة.

الجدول رقم 16 يوضح الرغبة في البقاء في الحي

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية(%)
أرغب في البقاء أطول مدة ممكنة	**40**	**66.7%**
سأغادر عندما تسمح الظروف	**20**	**33.3%**
المجموع	**60**	**100%**

يتبين لنا من خلال المعطيات المسجلة في الجدول أن 66.7% من العينة يفضلون البقاء في الحي أطول فترة، بينما 33.3% ينوون الرحيل عندما تتغير الظروف.

تعكس الرغبة في البقاء مدى «الانتماء النفسي «الذي حققه التنظيم القرابي والجواري. فالـ66.7% الذين يرغبون في البقاء يعبّرون عن نجاح عمليات التنشـــئة الاجتماعية والوظائف التكاملية للتنظيمات التقليدية في تكوين شعور بالمواطنة الحضارية.

أما الثلث الذين ينوون الرحيل فقد يفقدون جزءًا من رأسمالهم الاجتماعي أو يواجهون قصـــورًا في التفاعل مع التنظيم الرسمي والمؤسسات المحلية، مما يقلص فرص استقرارهم

وهو ما قد يعزى إلى عوامل اقتصـــادية أو مهنية أو إلى بحثهم عن خدمات ومرافق أفضـــل. هذا التوجه يؤكد أهمية تعزيز نقاط القوة في الحي—كشبكات الدعم القرابية والجوارية، ومستوى الأمان، والتعاون المجتمعي—للمحافظة على الرضا والاستقرار السكاني، وفي الوقت نفسه التعامل مع احتياجات الفئة المتهيئة للرحيل عن طريق تحسين البنى التحتية والخدمات المحلية لتقليل دوافع المغادرة

الجدول رقم 17 يوضح تبادل الزيارات مع الجيران

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية(%)
دائمًا	20	33.3%
أحيانًا	30	50%
نادرًا	10	16.7%
المجموع	**60**	**100%**

يتبين لنا من خلال المعطيات المسـجلة في الجدول أن 33.3% من السـكان يزورون الجيران دائمًا، و50% يزورونهم أحيانًا، بينما 16.7% نادرًا ما يتبادلون الزيارات.

يشكّل تبادل الزيارات مؤشرًا على قوة «الجماعات الأولية «في التنظيم الجواري. فالتردد (أحيانًا) لدى نصف العينة يشير إلى مرحلة متطورة من بناء الثقة، تعقبها زيارات دائمة (33.3%) تعكس استقرارًا وظيفيًا في العلاقة.

يعتبر هذا التبادل وظيفة بنائية تعزز «التكامل الوظيفي وتخلق رأسمالًا اجتماعيًا يدعم الأفراد في مواجهة التحديات الحضرية.

هذا التفاوت يُشـــير إلى أن الحي يشـــهد تحولات في نمط العلاقات الاجتماعية نتيجة عوامل مثل التنقل، واختلاف الأصول الاجتماعية للسكان، وطبيعة نمط العيش الحضري الذي يفرض نوعًا من التباعد الاجتماعي، وإن لم يصل بعد إلى القطيعة الكاملة. وتبعًا لذلك، فإن التنظيم الاجتماعي الجواري في هذا الحي يسهم بدرجات متفاوتة في تحقيق الاندماج الحضري، لكنه يظل في حاجة إلى دعم من خلال سياسات تشجع على التفاعل والتقارب بين السكان.

الجدول رقم 18 يوضح أثر العلاقات الجيدة مع الجيران على البقاء في الحي

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية(%)
نعم	45	75%
لا	15	25%
المجموع	**60**	**100%**

يتبين لنا من خلال المعطيات المسجلة في الجدول أن 75% من السكان يؤكدون أن للعلاقات الجيدة مع الجيران أثرًا إيجابيًا في قرارهم بالبقاء في الحي، مقابل 25% لا يربطون بين العلاقة والمكوث.

يوضح هذا الجدول الوظيفة الظاهرة للتنظيم الجواري في تعزيز الاستقرار المكاني، حيث يؤدي «التماسك الاجتماعي «إلى زيادة ولاء الأفراد للحي. كما تؤدي العلاقات الجيدة إلى وظيفة كامنة تتمثل في تكوين شبكة أمان اجتماعي تمكن الأفراد من الامتثال للمعايير المحلية والمشاركة في الفعاليات الجماعية، مما يعزز قدرة الحي على مواكبة التحولات الحضرية وتقليل معدلات التنقل السكني.

وفي السياق الحضري تحديدًا، يُظهر هذا الجدول أن التنظيم الجواري لا يزال يحتفظ بوظيفة اجتماعية ذات قيمة، في مواجهة الفردانية وتفكك الروابط التي كثيرًا ما تُميّز الأحياء الحضرية الحديثة. وعليه، فإن تعزيز هذه العلاقات الجوارية قد يُعد مدخلًا استراتيجيًا للسياسات الحضرية الهادفة إلى تقوية النسيج الاجتماعي وتقليل مظاهر التهميش والعزلة داخل المدينة

الجدول رقم 19 يوضح التعاون بين السكان لتحقيق الأمن

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية(%)
نعم	50	83.3%
لا	10	16.7%
المجموع	**60**	**100%**

يتبين لنا من خلال المعطيات المسجلة في الجدول أن 83.3% من السكان يتعاونون فيما بينهم لتحقيق الأمن داخل الحي، مقابل 16.7% لا يساهمون في هذا التعاون.

يمثل هذا التعاون ''وظيفة ظاهرة ''للتنظيمات القرابية والجوارية، حيث تعمل شبكات الثقة والتضامن على بناء «رأسمال اجتماعي «يتيح استجابة سريعة لأي تهديد أمني.

يضطلع هذا التعاون بدورٍ وقائي في ضبط السلوك الاجتماعي وتقليل حالات العنف أو الجريمة، كما يخلق آليات اتصال وتنبيه بين الجيران تنعكس على تصاعد شعور الأفراد بالأمان ويعزّز البنية التحتية غير الرسمية للأمن المجتمعي.

يشير هذا التعاون إلى وجود ما يمكن تسميته بـ"رأس مال اجتماعي محلي"، حيث يقوم الأفراد بتبادل الأدوار وتحمل المسؤولية الجماعية للحفاظ على أمن محيطهم. وهذا يعزز بدوره من الروابط الاجتماعية ويخلق بيئة يشعر فيها السكان بالانتماء والمشاركة، وهي عناصر محورية لتحقيق "الاندماج الحضري."

كما يعكس هذا المعطى أن الأمن لم يعد مسؤولية الدولة فحسب، بل يُعاد إنتاجه محليًا من خلال أنماط التضامن والمراقبة الاجتماعية اليومية التي يمارسها الأفراد داخل شبكاتهم الجوارية. ويمكن اعتبار هذا النوع من التنظيم الاجتماعي شكلاً من "الضبط الاجتماعي غير الرسمي"، الذي يحل أحيانًا محل القواعد الرسمية أو يدعمها، ما يساهم في استقرار الحي وبقائه كحي مرغوب للعيش فيه

الجدول رقم 20 يوضح التعاون في حل مشكلات النظافة

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية(%)
دائمًا	10	16.7%
أحيانًا	40	66.7%
نادرًا	10	16.7%
المجموع	**60**	**100%**

يتبين لنا من خلال الجدول أعلاه أن 66.7% من السكان يتعاونون أحيانًا في حل مشكلات النظافة، فيما 16.7% يتعاونون دائمًا، و16.7% نادرًا ما يشاركون.

يعكس هذا السلوك وظيفة كامنة للتنظيم الاجتماعي الجواري؛ فحلّ مشكلة النظافة ليس من اختصاص المؤسسات الرسمية وحدها، بل من خلال ممارسات التشاركية المجتمعية. التعاون المتقطع (أحيانًا) يشير إلى أنه رغم وجود شبكة تضامن، فإنها لا تزال في طور النضج، وقد تحتاج إلى ''نظام معياري'' أوسع (قوانين محلية أو حملات توعية) لجعل التنسيق دائمًا.

يعكس هذا التوزيع واقعاً مألوفاً في المجتمعات الحضرية، حيث تكون المشاركة المجتمعية في القضايا البيئية والاجتماعية غير متجانسة وتعتمد على عوامل متعددة، منها الوعي، والالتزام، والظروف الاجتماعية والاقتصادية.

التعاون المتقطع الذي يظهره أغلب السكان يشير إلى وجود روابط اجتماعية متوسطة القوة، حيث توجد استعدادات للمساعدة والمشاركة، لكنها ليست دائمًا متواصلة أو منظمة بشكل جيد. هذا يمكن تفسيره بضعف في التنسيق الجماعي أو غياب الحوافز الكافية لتفعيل دور السكان بشكل مستمر في هذه القضايا.

كما يعكس هذا الأمر تحديات التنظيم الاجتماعي الرسمي وغير الرسمي في تحفيز السكان على المشاركة الفاعلة، خاصة في المشكلات التي تتطلب جهودًا مستمرة مثل نظافة الحي، والتي تعد من أساسيات الاندماج الحضري وجودة الحياة. يمكن القول إن تعزيز الروابط الاجتماعية وتشجيع المبادرات المجتمعية المنظمة يمكن أن يرفع من نسبة التعاون المستمر، مما يسهم في تحسين بيئة الحي ويعزز الشعور بالانتماء والمسؤولية الجماعية

الجدول رقم 21 يوضح المحافظة على المرافق العامة من قبل السكان

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية(%)
في بعض الأحيان يتعاونون	40	66.7%
لا يتعاونون	20	33.3%
المجموع	**60**	**100%**

يتبين لنا من خلال المعطيات المسجلة في الجدول أن 66.7% من السكان يتعاونون أحيانًا في المحافظة على المرافق العامة، في حين 33.3% لا يشاركون في ذلك.

المحافظة على المرافق العامة تُعدّ ''وظيفة هدامة''إذا غاب التعاون، و''وظيفة بنائية ''عندما يتحقق.

النسبة المرتفعة للتعاون الجزئي تؤكد دور التنظيم القرابي والجواري في ترسيخ القيم المشتركة، لكنها تكشف أيضًا عن الحاجة لتعزيز ''النظام القيمي ''عبر تدخلات رسمية أو جمعوية لضمان استدامة صيانة المرافق.

تعاون السكان بشكل غير مستمر يشير إلى ضعف في التماسك الاجتماعي أو غياب الشعور الكامل بالمسؤولية الجماعية تجاه الممتلكات العامة، وربما يعود ذلك إلى نقص في الوعي أو ثقافة المشاركة المجتمعية، أو حتى غياب آليات التنظيم الرسمي التي تحفز المشاركة الفعالة والمستمرة. كما قد يكون هذا الوضع نتيجة لغياب أو ضعف القيادات المحلية أو الجمعيات الأهلية التي تلعب دورًا محورياً في تحفيز السكان وتنظيمهم حول قضايا الحي.

من منظور سوسيولوجي، فإن هذا التفاوت في مستويات التعاون يعكس واقع التحديات التي تواجهها المجتمعات الحضرية الجديدة أو المختلطة، حيث تتداخل الأصول الاجتماعية والثقافية للسكان، مما يؤثر على قدرة الحي على توحيد الجهود نحو هدف مشترك. وبالتالي، فإن تعزيز برامج الوعي المجتمعي وتنظيم المبادرات الجماعية يمكن أن يسهم في رفع نسبة التعاون وتحسين حالة المرافق العامة، مما يعزز من اندماج السكان داخل الحي ويقوي الشعور بالانتماء والمسؤولية المشتركة.

الجدول رقم 22 يوضح التضامن في المناسبات المختلفة

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية(%)
المولد	20	33.3%
تقديم مساعدة في رمضان	25	41.7%
في مأتم	15	25%
في الأعراس	10	16.7%
لا تتضامن في أي مناسبة	5	8.3%
المجموع	**60**	**100%**

يتبين لنا من خلال الجدول أن 41.7% من السكان يتضامنون في رمضان، و33.3% خلال المولد، و25% في المآتم، و16.7% في الأعراس، بينما 8.3% لا يشاركون في أي مناسبة.

يعكس هذا التفاوت طبيعة الأطر الاجتماعية والثقافية التي تهيمن على سلوك السكان، حيث تظهر مناسبات دينية مثل رمضان والمولد كأكثر المناسبات التي تحفز على التضامن والتعاون، وهو ما يعكس الدور المركزي للدين في تعزيز الروابط الاجتماعية وإعادة إنتاج القيم المجتمعية. في المقابل، تقل المشاركة في مناسبات اجتماعية مثل الأعراس والمآتم، مما قد يشير إلى تحولات في أنماط التفاعل الاجتماعي أو تباين الأصول الثقافية بين السكان.

التضامن في هذه المناسبات يمثل شبكة دعم اجتماعي مهمة تساهم في تقوية الشعور بالانتماء والاندماج داخل الحي، ويشير إلى وجود روابط اجتماعية قائمة، رغم أن عدم مشاركة شريحة من السكان في أي شكل من أشكال التضامن يشير إلى وجود فجوات أو ضعف في التواصل الاجتماعي. لذلك، فإن تعزيز الوعي بأهمية المشاركة الاجتماعية وتطوير آليات تشجيع التضامن الجماعي يمكن أن يسهم في تقوية الروابط الاجتماعية وتحقيق اندماج حضري أعمق وأكثر استدامة.

الجدول رقم 23 يوضح الحصول على دعم الجيران في المشاكل الاجتماعية والاقتصادية

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية(%)
نعم	35	58.3%
لا	25	41.7%
المجموع	**60**	**100%**

يوضح الجدول أن 58.3% من سكان الحي قد حصلوا على دعم من جيرانهم في حالات المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، مقابل 41.7% لم يحصلوا على مثل هذا الدعم. من الناحية السوسيولوجية، يشير هذا التوزيع إلى وجود شبكة دعم مجتمعي فعّالة بين غالبية السكان، مما يعزز من الشعور بالانتماء والتكافل الاجتماعي داخل الحي. هذا الدعم يعكس الترابط الاجتماعي والتضامن، وهو عنصر أساسي في بناء علاقات اجتماعية متينة تسهم في تعزيز الاندماج الحضري والاستقرار الاجتماعي.

ومع ذلك وجود نسبة كبيرة تصل إلى 41.7% لم يتلقوا دعماً من جيرانهم يشير إلى وجود تحديات في مستوى التفاعل الاجتماعي أو قد يعكس اختلافات في الخلفيات الثقافية أو الاقتصادية التي تؤثر على درجة الثقة والتعاون بين السكان. هذا الجانب يبرز أهمية العمل على تقوية الروابط الاجتماعية وتعزيز ثقافة التضامن والتعاون بين جميع سكان الحي لضمان توفير شبكة دعم شاملة للجميع، مما يسهم في تحسين جودة الحياة وتحقيق اندماج حضري مستدام.

الجدول رقم 24 يوضح اللجوء إلى الجيران طلبًا للمساعدة

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية(%)
كلهم	15	25%
بعضهم	30	50%
لا أطلب منهم ذلك	15	25%
المجموع	**60**	**100%**

يشير الجدول إلى أن نصف العينة تقريبًا (50%) يلجؤون إلى بعض جيرانهم لطلب المساعدة، بينما 25% يلجؤون إلى جميع جيرانهم، و25% لا يطلبون المساعدة من الجيران على الإطلاق.

يعكس هذا التوزيع تفاوتاً في درجة الثقة والترابط الاجتماعي بين سكان الحي، حيث يظهر أن أغلبية السكان يعتمدون على شبكة دعم محدودة من الجيران بدلاً من الاعتماد على الجميع، مما قد يدل على وجود علاقات اجتماعية متباينة ومستويات متفاوتة من القرب والحميمية في الحي.

كما أن نسبة الربع الذين لا يلجؤون للجيران تشير إلى وجود عزلة اجتماعية أو تباعد بين بعض السكان، ربما بسبب عوامل مثل اختلاف الخلفيات الثقافية أو الاقتصادية، أو نقص في التواصل والتفاعل الاجتماعي. هذا يبرز أهمية تعزيز ثقافة التواصل والتعاون بين جميع أفراد المجتمع المحلي، والعمل على بناء روابط اجتماعية أعمق تساهم في تحقيق اندماج حضري أفضل وتقوية الشعور بالأمان والدعم المتبادل

الجدول رقم 25 يوضح تأثير تعدد أصول الجيران على التعاون والتضامن

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية(%)
نعم	20	33.3%
لا	40	66.7%
المجموع	**60**	**100%**

يوضح الجدول أن ثلث العينة (33.3%) يرون أن تعدد أصول الجيران يشكل عائقاً أمام التعاون والتضامن بينهم، بينما يرى الأغلبية (66.7%) أن هذا التعدد لا يؤثر سلباً على العلاقات بينهم.

تعكس هذه النتائج قدرة المجتمع المحلي على تجاوز الفوارق الثقافية والجهوية، مما يشير إلى وجود درجة من التعايش والتسامح الاجتماعي بين سكان الحي.

هذه النتيجة تدل على أن الروابط الاجتماعية في الحي ليست محصورة فقط بالأصل الجغرافي أو الثقافي، بل قد تعتمد بشكل أكبر على عوامل أخرى مثل المصالح المشتركة، والتجارب الحياتية المتقاربة، والشعور بالانتماء المشترك. ويعكس ذلك نجاح التنظيم الاجتماعي في تعزيز الاندماج الحضري، حيث تمكن سكان الحي من بناء شبكة علاقات متماسكة رغم التنوع، ما يعزز من قوة التماسك الاجتماعي والتضامن بين أفراد المجتمع.

الجدول رقم 26 يوضح صعوبة تكوين علاقات جادة مع الجيران

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية(%)
نعم	25	41.7%
لا	35	58.3%
المجموع	**60**	**100%**

يوضح الجدول أن 41.7% من السكان يواجهون صعوبة في تكوين علاقات جادة مع جيرانهم، في حين أن 58.3% لا يعانون من هذه الصعوبة، تعكس هذه النسبة وجود تحديات في بناء روابط اجتماعية متينة بين بعض سكان الحي، والتي قد تكون نابعة من عوامل متعددة مثل انشغال الأفراد، اختلاف الاهتمامات أو الخلفيات الثقافية، أو نقص في الفعاليات الاجتماعية التي تعزز التواصل.

تشير الغالبية إلى سهولة تكوين العلاقات، مما يدل على وجود مستوى جيد من التفاعل الاجتماعي والتواصل في الحي، مما يساهم في تعزيز الانتماء والاندماج الحضري. هذه النتائج تؤكد أن العلاقات الاجتماعية في الحي ليست موحدة بل متباينة، وتتطلب جهوداً مستمرة لتعزيز التواصل والتضامن بين السكان لتحقيق تماسك اجتماعي أفضل

المحور الثالث: التنظيم الاجتماعي الرسمي

الجدول رقم 27 يوضح العيش مع زملاء العمل في نفس الحي

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية(%)
نعم	18	30%
لا	42	70%
المجموع	**60**	**100%**

يوضح الجدول أن 30% فقط من سكان الحي يعيشون مع زملائهم في العمل في نفس الحي، بينما يشير 70% منهم إلى عدم العيش مع زملاء العمل.

تعكس هذه النتيجة أن الروابط الاجتماعية الرسمية القائمة على مكان العمل لا تلعب دوراً كبيراً في تشكيل أنماط السكن أو التكتلات السكنية في هذا الحي، قد يكون ذلك مرتبطًا بعدم وجود سياسات إسكان مرتبطة بالمؤسسات أو الشركات، أو ربما بتنوع أماكن عمل السكان واختلاف أوقات ومواقع عملهم. هذا يبرز أهمية الروابط الاجتماعية غير الرسمية، مثل الروابط القرابية والجوارية، التي ربما تلعب دوراً أكبر في تعزيز الاندماج الاجتماعي داخل الحي، مقارنة بالعلاقات الرسمية المبنية على العمل

الجدول رقم 28 يوضح العلاقة بالسكان في الحي

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية(%)
تعرفت عليهم بسبب الوظيفة	25	41.7%
تعرفت عليهم عن طريق الجمعيات	10	16.7%
ننتمي إلى نفس المدينة	15	25%
لا أعرفهم	10	16.7%
المجموع	**60**	**100%**

الجدول يظهر أن 41.7% من السكان تعرفوا على جيرانهم في الحي بسبب العلاقة الوظيفية، مما يشير إلى أن العمل يشكل عاملًا هامًا في بناء العلاقات الاجتماعية داخل الحي. كما نجد أن 25% من السكان ينتمون إلى نفس المدينة، وهو ما يعزز الروابط المحلية التقليدية ويعطي بعدًا ثقافيًا واجتماعيًا مشتركًا.

في المقابل، 16.7% تعرفوا على جيرانهم من خلال الجمعيات، مما يعكس دور التنظيمات المدنية في تعزيز العلاقات الاجتماعية، بينما يشير 16.7% إلى أنهم لا يعرفون جيرانهم، مما قد يدل على ضعف الترابط الاجتماعي أو تباعد العلاقات داخل الحي.

تعكس هذه النتائج تعددية مصادر التفاعل الاجتماعي داخل الحي بين علاقات مهنية، جغرافية، ومدنية، مع وجود شريحة من السكان قد تعاني من عزلة اجتماعية نسبية، مما يؤثر على تماسك الحي والاندماج الاجتماعي

الجدول رقم 29 يوضح وصف العلاقات الاجتماعية مع أبناء الحي

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية(%)
شخصية	20	33.3%
متوترة	15	25%
مهنية	25	41.7%
المجموع	**60**	**100%**

الجدول يبرز تنوع طبيعة العلاقات الاجتماعية بين سكان الحي، حيث يشير 33.3% من المستجوبين إلى أن علاقاتهم مع أبناء الحي ذات طابع شخصي، ما يدل على وجود روابط حميمة ومشاركة اجتماعية تتجاوز حدود العمل أو المصلحة المباشرة. بالمقابل، يرى 41.7% أن العلاقات بين الجيران تتسم بالطابع المهني، مما يعكس اعتمادًا على العلاقات الوظيفية والتنظيمية أكثر من الروابط العائلية أو الودية.

أما 25% فيصفون علاقاتهم مع أبناء الحي بأنها متوترة، وهو مؤشر على وجود توترات أو خلافات قد تعيق التفاعل الاجتماعي الإيجابي والتماسك المجتمعي.

تعكس هذه النتائج تباينًا في طبيعة الروابط الاجتماعية داخل الحي، حيث تتنافس العلاقات الشخصية والمهنية في تشكيل نسيج الحي الاجتماعي، في حين يشير وجود نسبة معتبرة من العلاقات المتوترة إلى تحديات اجتماعية قد تنجم عن اختلاف الخلفيات أو النزاعات الحضرية، مما يستوجب تعزيز آليات الحوار والتقارب بين السكان لتعزيز الانسجام والاندماج الحضري.

الجدول رقم 30 يوضح وجود جمعيات تربط السكان في الحي

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية(%)
نعم	22	36.7%
لا	38	63.3%
المجموع	**60**	**100%**

الجدول يوضح أن 36.7% فقط من السكان يشيرون إلى وجود جمعيات تربطهم داخل الحي، في حين أن الغالبية بنسبة 63.3% تفيد بعدم وجود مثل هذه الجمعيات.

يعكس هذا التفاوت ضعفًا نسبيًا في التنظيم الاجتماعي الرسمي داخل الحي، حيث تلعب الجمعيات دورًا مهمًا في تعزيز الروابط الاجتماعية، وتنظيم الفعاليات الجماعية، ودعم التعاون بين السكان.

غياب الجمعيات أو ضعفها قد يحد من فرص التفاعل الاجتماعي المنظم والتضامن المؤسسي، مما يؤثر سلبًا على قدرة السكان على مواجهة التحديات الحضرية المشتركة كالأمن، النظافة، والحفاظ على المرافق العامة. لذلك، فإن تشجيع تشكيل الجمعيات وتفعيلها يمكن أن يكون خطوة هامة نحو تعزيز الاندماج الاجتماعي وتحقيق تماسك مجتمعي أكبر في الحي.

الجدول رقم 31 يوضح تأثير الخلفيات الاجتماعية والثقافية على التفاعل في الحي

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية(%)
تأثير إيجابي	18	30%
تأثير سلبي	30	50%
لا يوجد تأثير	12	20%
المجموع	**60**	**100%**

الجدول يبرز أن نصف أفراد العينة (50%) يرون أن الخلفيات الاجتماعية والثقافية المختلفة تؤثر سلبًا على مستوى التفاعل بين سكان الحي، بينما يرى 30% منها أن لهذه الخلفيات تأثيرًا إيجابيًا، ويعتقد 20% أن لا يوجد تأثير واضح.

تشير هذه النتائج إلى أن التنوع الاجتماعي والثقافي في الحي قد يشكل عائقًا أمام بناء علاقات متينة وتفاعل فعّال بين السكان. الاختلاف في العادات والقيم والتقاليد يمكن أن يخلق فجوات في التفاهم ويحد من فرص التعاون الاجتماعي، مما يؤثر سلبًا على التضامن الاجتماعي والاندماج الحضري. ومع ذلك، فإن نسبة معتبرة ترى في

هذا التنوع فرصـــة لتعزيز التفاعل، مما يدل على وجود إمكانيات إيجابية إذا ما تم توظيف هذا التنوع بشـــكل بنّاء من خلال برامج وأنشطة تهدف إلى التقريب بين الثقافات المختلفة داخل الحي.

الجدول رقم 32 يوضح انتماء أفراد الحي إلى المدينة الأصلية

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية(%)
نعم	20	33.3%
لا	40	66.7%
المجموع	**60**	**100%**

الجدول يوضـــح أن ثلث الســـكان فقط (33.3%) ينتمون أصـــلاً إلى المدينة، بينما الغالبية العظمى (66.7%) من السكان لا ينتمون إلى المدينة الأصلية.

تعكس هذه النســـبة الكبيرة من غير المنتمين الأصـــليين ظاهرة التنقل والهجرة الداخلية، التي تؤثر على بنية التنظيم الاجتماعي في الحي. قد يؤدي غياب الانتماء العميق للأصـــل الجغرافي إلى تحديات في بناء روابط اجتماعية قوية، حيث يرتبط الشـــعور بالانتماء عادةً بالارتباط بالمكان والثقافة المحلية. هذا قد يؤثر على مســـتوى التفاعل الاجتماعي والتضامن بين السكان، ويُضعف من فرص تحقيق اندماج حضري فعّال. من جهة أخرى، وجود تنوع في الأصول قد يخلق فرصًا لإعادة تشكيل علاقات اجتماعية جديدة، إذا ما توفرت شروط التفاعل الإيجابي والتقارب بين السكان، وهو ما يتطلب جهودًا مؤسساتية ومنظمات محلية لتعزيز الاندماج والانسجام داخل الحي

الجدول رقم 33 يوضح تمتع السكان بنفس الحقوق والواجبات

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية(%)
أتمتع بنفس الحقوق والواجبات	30	50%
في بعض الحالات	20	33.3%
لا أتمتع	10	16.7%
المجموع	**60**	**100%**

الجدول يوضح أن نصف السكان (50%) يشعرون بأنهم يتمتعون بنفس الحقوق والواجبات مثل أبناء المدينة الأصـــليين، بينما يرى ثلثهم تقريبًا (33.3%) أن ذلك يحدث فقط في بعض الحالات، وهناك نســـبة 16.7% تعبر عن عدم تمتعهم بهذه الحقوق والواجبات.

تعكس هذه النتائج تباينًا في مستوى الإدماج الاجتماعي والقانوني داخل الحي، حيث يشعر البعض بالمساواة والاندماج الكامل، في حين يعاني آخرون من نوع من التهميش أو التفاوت في الحقوق. هذا التفاوت قد ينشـــأ من

عوامل متعددة مثل الاختلافات الثقافية، الخلفيات الاجتماعية، أو القوانين والإجراءات الرسمية التي قد تعيق التمتع الكامل بالحقوق.

كما أن الإحساس بعدم المساواة يمكن أن يؤثر سلبًا على الاستقرار الاجتماعي ويحد من فرص التعاون والتضامن بين السكان، ما قد يضعف من نسيج الاندماج الحضري ويزيد من الشعور بالغربة داخل الحي. لذا، يتطلب الأمر تعزيز سياسات اجتماعية وقانونية لضمان المساواة وتوفير بيئة حاضنة لكافة السكان بغض النظر عن أصولهم.

الجدول رقم 34 يوضح السكن بجوار زملاء العمل وتحقيق الانتماء

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية(%)
نعم	22	36.7%
لا	38	63.3%
المجموع	**60**	**100%**

الجدول يبيّن أن نسبة كبيرة من السكان (63.3%) لا يرون أن السكن بجوار زملاء العمل يساهم في تحقيق شعور الانتماء، مقابل 36.7% فقط يشعرون بأن ذلك يعزز انتمائهم.

هذه النتائج تشير إلى أن الروابط المهنية ليست العامل الأساسي أو الحاسم في بناء الانتماء الاجتماعي داخل الحي. فقد يكون العامل الجغرافي أو القرابي، أو العلاقات الاجتماعية غير الرسمية، أكثر تأثيرًا في تعزيز شعور الانتماء والاستقرار. كما قد يعكس هذا الأمر وجود ضعف في التفاعل الاجتماعي بين الزملاء داخل الحي، وربما عدم وجود مساحة كافية لتكوين علاقات شخصية أو مجتمعية عميقة مبنية على العمل فقط. هذا يعكس أهمية الاعتراف بأن الانتماء الحضري يتطلب أكثر من مجرد التواجد الجغرافي بجانب أشخاص مرتبطين مهنيًا، بل يحتاج إلى بناء علاقات اجتماعية حقيقية وتفاعل يومي يعزز الروابط والتضامن.

الجدول رقم 35 يوضح سبب اختيار السكن في هذا الحي

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية(%)
عن طريق الوظيفة	35	58.3%
معرفة شخصية لبعض السكان	15	25%
لا يوجد سبب	10	16.7%
المجموع	**60**	**100%**

الجدول يوضح أن أغلب السكان (58.3%) اختاروا السكن في الحي لأسباب تتعلق بالوظيفة، بينما 25% استندوا إلى معرفة شخصية مع بعض سكان الحي، و16.7% منهم لم يذكروا سببًا محددًا لاختيارهم السكن في هذا المكان.

تعكس هذه النتائج أهمية العوامل الاقتصادية والمؤسساتية في تحديد خيارات السكن، حيث يلعب العمل دورًا محوريًا في توجيه القرارات السكنية للأفراد. كما أن وجود علاقات شخصية مسبقة يعزز من جذب الأفراد للحي، مما يبرز دور الشبكات الاجتماعية في تسهيل الاندماج الاجتماعي داخل الحي.

أما الفئة التي لا تملك سببًا واضحًا فقد تشير إلى التوجهات السكنية العشوائية أو الحاجة الماسة للسكن بغض النظر عن العوامل الاجتماعية. هذا يؤكد أن الديناميات الحضرية تتداخل فيها العوامل الاقتصادية والاجتماعية لتشكل نمط الاستقرار والاندماج في المجتمع الحضري.

المبحث الثاني : تحليل وتفسير نتائج الفرضيات.

1. تحليل الفرضية الأولى: يساهم التنظيم الاجتماعي القرابي والجواري في تحقيق الاندماج الحضري المنطقي للأفراد الوافدين الجدد.

الجدول رقم 36 يوضح العلاقة بين العيش مع العائلة والرغبة في البقاء في الحي

	أرغب في البقاء أطول مدة ممكنة		سأغادر عندما تسمح الظروف		المجموع	
	ت	ن	ت	ن	ت	ن
نعم	**30**	**%50**	**15**	**%25**	**45**	**%75**
لا	**10**	**%16.7**	**05**	**%08.3**	**15**	**%33.3**
المجموع	**40**	**66.7%**	**20**	**33.3%**	**60**	**%100**

تُظهر نتائج الجدول أن **الرغبة في البقاء في الحي** لا ترتبط ارتباطًا حاسمًا بالعيش بالقرب من العائلة، يُشير هذا إلى أن عوامل أخرى خارج إطار الروابط القرابية—كالروابط الجوارية، أو جودة الخدمات الحضرية، أو الاستقرار

الاقتصـــادي—قد تلعب دورًا محوريًا في تعزيز الانتماء المكاني. على الرغم من هيمنة القرب العائلي في النســيج الاجتماعي للحي (75% من العينة)، فإن اتساق النسب بين الفئتين يُضعف الفرضية القائمة على حصرية الدور القرابي في تحقيق الاندماج الحضري، ويدعو إلى اعتماد منظور أوسع يشمل التفاعلات المجتمعية غير القرابية.

هذه النتائج تؤكد أهمية الشبكات الاجتماعية المتنوعة—سواء أكانت عائلية أم جوارية—في بناء التماسك المجتمعي. ومع ذلك، يُلاحظ قيد منهجي في صغر حجم العينة (15 فردًا) لفئة "لا يعيشون مع العائلة"، ما يستدعي الحذر في تعميم النتائج. في الختام، تُبرز الدراسة أن الاندماج الحضري عملية معقدة تتشكل عبر تفاعل عوامل قرابية وغير قرابية، مما يُلزم صانعي السياسات بتبني استراتيجيات متكاملة تعزز الروابط الاجتماعية وجودة الحياة الحضرية معًا

الجدول رقم 37 يوضح دور الجيران في التعاون لحل المشكلات الاجتماعية

	دائما		أحيانا		نادرا		المجموع	
	ت	ن	ت	ن	ت	ن	ت	ن
نعم	09	15%	37	61.67%	02	03.33%	48	%80
لا	01	1.67%	03	05%	08	13.33%	12	%20
المجموع	10	16.67%	40	66.7%	10	16.67%	60	%100

تُبرز النتائج تناقضًا واضحًا بين الاعتراف بدور الجيران في التعاون (80%) وضعف الاستمرارية في هذا التعاون (61.67% أحيانًا فقط). يُعزى هذا التناقض إلى طبيعة الروابط الجوارية في المجتمعات الحضرية الحديثة، التي تتسم بالتفاعل الظرفي بدلًا من التكافل المستدام، حيث تُسيطر العلاقات المؤقتة على النسيج الاجتماعي. من ناحية أخرى، تؤكد نسبة الـ 80% كون الجيرة مصدرًا للثقة والدعم غير الرسمي، لكنَّ غياب التنسيق المؤسسي (كفعاليات دورية أو لجان محلية) يُفسر هيمنة التعاون المتقطع.

أما نسبة الـ 20% التي تنفي دور الجيران، فتُشير إلى وجود شرائح معزولة داخل الحي، ربما بسبب اختلاف الخلفيات الثقافية أو الاقتصادية، أو غياب آليات التواصل الفعّال. هذه الفئة تُذكِّر بأهمية التنظيم الاجتماعي الرسمي (مثل الجمعيات المحلية) لتعويض ضعف الروابط غير الرسمية، وهو ما يدعمه انخفاض نسبة التعاون الدائم (16.67% فقط).

يُظهر الجدول أن الجيرة تُشكل قاعدة أولية للاندماج الحضري، لكنها لا تكفي وحدها لضمان تماسك مجتمعي مستدام، مما يستدعي دمجها مع سياسات تشاركية مُنهجة لتحويل التعاون من "عَرَضي" إلى "مؤسسي".

1.1. مناقشة نتائج الفرضية الأولى:

يساهم التنظيم الاجتماعي القرابي والجواري في تحقيق الاندماج الحضري المنطقي للأفراد الوافدين الجدد".

تكشـــف البيانات أن التنظيم الاجتماعي القرابي والجواري يلعب دورًا ملحوظًا في دعم الاندماج الحضـــري، خاصـة في مرحلته الأولى التي تتطلب تكيّفًا نفسـيًا واجتماعيًا مع البيئة الجديدة. حيث أظهرت النتائج أن 75% من المستجوبين يعيشون مع عائلاتهم، مما يؤكد أهمية الروابط الأسرية كشبكة دعم مادي ومعنوي، وهو ما يتوافق مع الرؤية البنائية الوظيفية للأسرة كوحدة أساسية لتحقيق التوازن الاجتماعي.

من جهة أخرى، أشـــار 80% من الأفراد إلى دور الجيران الحيوي في تعزيز الاندماج، مما يعكس اســـتمرارية التنظيم الجواري كفضـــاء وســـيط يُنْتِج الثقة والانتماء ويعيد إنتاج أنماط التضـــامن التقليدية، تماشـــيًا مع المقاربات السوسيولوجية للجوار كإطار غير رسمي للتكافل الحضري. غير أن تحليل مؤشر الرغبة في البقاء في الحي – الذي أظهر اتسـاقًا بمعزل عن وجود الروابط القرابية – يثير تسـاؤلات حول كفاية هذه الآليات وحدها، حيث تبرز عوامل مكملة كتوفر الخدمات والاستقرار الاقتصادي والأمن كعناصر حاسمة في تشكيل التجربة الاندماجية بكل تعقيدها ونسبيتها.

يُضـاف إلى ذلك محدودية اسـتمرارية التعاون الجواري، حيث أفاد 61.67% من المشـاركين بحدوثه "أحيانًا فقط"، مما يشير إلى "هشاشة شبكية" تُضعف إمكانية بناء روابط دعم مستدامة. وبالتالي، بينما تُشكّل البُنى القرابية والجوارية قاعدة أولية ضـرورية للاندماج، تظل فاعليتها محدودة دون تدخل مؤسـسـي داعم عبر سـياسـات حضـرية تشـاركية تعزز البنى التحتية والمســاحات العامة، مؤكدة أن هذه التنظيمات التقليدية تمثل شـــرطًا ضـــروريًا غير كافٍ لتحقيق اندماج حضري متكامل.

2.1. مناقشة الفرضية الفرعية الأولى في ضوء الدراسات السابقة :

في ضـوء الدراسـات السـابقة، يمكن القول إن نتائج الفرضـية الأولى التي ترى أن "التنظيم الاجتماعي القرابي والجواري يسـاهم في تحقيق الاندماج الحضـري المنطقي للأفراد الوافدين الجدد" تنسـجم بدرجة معتبرة مع ما توصـل إليه عدد من الباحثين في السياق الحضري الجزائري، لكن مع بعض التباينات التي تكشف تعقيد الظاهرة.

فمثلًا، أكدت دراســـة لعجال خالد (2017) على الدور المحوري للعلاقات القرابية في تســـهيل عملية الاندماج الحضري للأسر النازحة، من خلال الدعم الاجتماعي والمادي الذي توفره شبكة الأقارب، خاصة في الأحياء الحضـرية ذات الطابع الشـعبي. هذا يتقاطع مع نتائج الدراسـة الحالية التي أبرزت أن 75% من الأفراد يعيشـون مع عائلاتهم، ما يعزز الرؤية البنائية الوظيفية التي ترى في الأسرة وحدة أساسية لحفظ التوازن وتسهيل التكيف في سياقات التغيير.

كما بينت **دراسة لبكي أيمن (2021)** أن علاقات الجوار لا تزال تؤدي دورًا هامًا في البيئة الحضرية، حيث تعكس أنماطًا من التضامن والتكافل، لكنها تخضع لتأثيرات متعددة كالرضا السكني والخلفية الثقافية. وهذا ما تؤكده أيضًا نتائج الدراسة الحالية، حيث أفاد 80% من المشاركين بدور الجيران في دعم الاندماج، وهو ما يعزز الفكرة القائلة بأن التنظيم الجواري، رغم تحوله في المدينة الحديثة، لا يزال يحتفظ بوظائف رمزية وعملية في حياة الأفراد.

مع ذلك، تشير نتائج كل من الدراسة الحالية ودراسة **عمیار فایزة (2018)** إلى أن الروابط القرابية والجواريّة ليست كافية وحدها لضمان اندماج حضري فعّال وممتد، بل قد تكون مجرد أدوات مرحلية في سياق التكيف الأولي. فقد أظهرت الدراسة الحالية أن الرغبة في البقاء في الحي لا تتأثر بوجود الأسرة فحسب، بل تتداخل فيها عناصر أخرى كتوفر الخدمات والأمن وفرص العمل. بالمثل، توصلت **عمیار فایزة** إلى أن بعض الفئات، خاصة غير المولودين في المدينة، يميلون إلى أنماط عيش أكثر تحررًا من البنى التقليدية، ما يشير إلى تراجع تدريجي في تأثير هذه التنظيمات في الأمد الطويل.

كما تتفق هذه النتائج مع ما أشار إليه **حمادي حنان (2021)** في دراستها حول الجريمة في المجال الحضري، حيث ربطت بين ضعف التنظيم الاجتماعي في بعض الأحياء وتفكك العلاقات الاجتماعية، مما يخلق فراغًا اجتماعيًا يُملأ غالبًا بأنماط سلوك منحرفة. وهو ما يجعل من مسألة "الهشاشة الشبكية" التي كشفت عنها الدراسة الحالية (61.67% من المشاركين أفادوا بضعف الاستمرارية في التعاون الجواري) مؤشرًا دالًا على قابلية هذه الشبكات للتآكل في ظل غياب دعم مؤسسي أو سياسات حضرية فاعلة.

وبناءً عليه، يمكن القول إن التنظيمات القرابية والجواريّة تمثل شرطًا بنيويًا أوليًا ضروريًا في عملية الاندماج، لكنها غير كافية بمعزل عن الإسناد الهيكلي والرمزي الذي توفره الدولة والمؤسسات من خلال بنى تحتية ملائمة، وفرص اجتماعية واقتصادية عادلة، وسياسات تشاركية تعزز الشعور بالمواطنة والانتماء.

2. تحليل الفرضية الثانية: لا يتجاوز التنظيم الاجتماعي الرسمي مستويات الاندماج الحضري المكاني الوظيفي للأفراد الوافدين الجدد.

الجدول رقم 38 يوضح :تأثير الخلفيات الثقافية على الشعور بالمساواة في الحقوق

	أتمتع بنفس الحقوق والواجبات		في بعض الحالات		لا أتمتع		المجموع	
	ت	ن	ت	ن	ت	ن	ت	ن
تأثير إيجابي	15	%25	01	1.67%	02	03.33%	18	30%
تأثير سلبي	10	%16.67	15	%25	05	%08.33	30	50%
لا يوجد تأثير	05	%08.33	04	6.67%	03	%05	12	20%
المجموع	30	%50	20	%33.33	10	16.67%	60	%100

تكشف النتائج عن تناقض جوهري في دور التنوع الثقافي: ففي حين يُعَد مصدرًا للتوتر لدى نصف العينة (50%)، يُرى كفرصة لتعزيز التماسك لدى 30%. يُفسَّر هذا التناقض عبر رؤيتين فالأولى تُرجع التفاوت في الشعور بالمساواة إلى ضعف التفاعل الإيجابي بين الجماعات الثقافية، مما يعزز الصور النمطية ويُضعف الثقة. أما الثانية فتشدد على أن الاختلافات الثقافية العميقة تولِّد صراعات هيكلية تعكسها نسبة الـ 25% ممن يشعرون بمساواة جزئية رغم تأثير الخلفيات السلبي.

من ناحية أخرى، تُظهر النسبة المرتفعة للتمتع الكامل بالحقوق بين مَن يرون تأثيرًا إيجابيًا (25%) أن التنوع الثقافي يمكن أن يكون جسرًا للاندماج إذا قُورن بسياسات شاملة تُحوِّل الاختلافات إلى موارد اجتماعية (كالفنون المشتركة أو الحوارات المجتمعية). ومع ذلك، يُلاحَظ أن غياب التأثير الثقافي لا يضمن المساواة، إذ إن 5% من هذه الفئة لا يتمتعون بالحقوق، مما يُشير إلى هيمنة عوامل بنيوية كالفقر أو التمييز المؤسسي.

تُبرز الدراسة أن التنوع الثقافي ليس عائقًا جوهريًا للاندماج، بل هو مرآة تعكس فاعلية السياسات المحلية في إدارة الاختلاف. لذا، يجب تعزيز آليات الحوار الثقافي وتعديل التشريعات لضمان المساواة، مع معالجة العوامل البنيوية التي تُفاقم التهميش بغض النظر عن الخلفيات.

1.2. مناقشة نتائج الفرضية الثانية:

لا يتجاوز التنظيم الاجتماعي الرسمي مستويات الاندماج الحضري المكاني الوظيفي للأفراد الوافدين الجدد".

تؤكد نتائج الدراسة محدودية دور التنظيم الاجتماعي الرسمي في تجاوز الاندماج المكاني-الوظيفي نحو تحقيق اندماج اجتماعي-ثقافي شامل للوافدين الجدد، حيث كشفت البيانات عن فجوتين رئيسيتين: أولاً، إفادة 50% من المستجوبين بأن الاختلافات الثقافية تُضعف التفاعل الحيوي، مما يكشف عجز المؤسسات الرسمية عن تأطير التعددية الثقافية وتحويلها إلى رصيد جمعي، وثانياً، إدراك 20% من الأفراد لتهميش بنيوي غير مرتبط بالثقافة، يعكس إخفاق السياسات في معالجة عوامل الهشاشة الاقتصادية (كالفقر والبطالة) التي تُعمِّق الإقصاء.

ومن منظور بنائي وظيفي، يتبين أن المؤسسات الرسمية قصرت عن أداء وظائفها المتوقعة في الدمج الرمزي والاعتراف المتبادل، مكتفيةً بتأمين متطلبات الاندماج الوظيفي (السكن، الخدمات، النقل) دون بناء آليات للتماسك الاجتماعي. وبالتالي تتحقق الفرضية جزئياً؛ إذ فشل التنظيم الرسمي في خلق نظام اندماج متعدد الأبعاد، مما يستدعي سياسات حضرية تعيد توطين البعد الاجتماعي-الثقافي عبر تعزيز المشاركة المحلية، وتمكين برامج الحوار الثقافي، ومواجهة أشكال التهميش البنيوي كمدخل لتحقيق عدالة مجالية حقيقية

2.2. مناقشة الفرضية الفرعية الثانية في ضوء الدراسات السابقة :

في ضوء الدراسات السابقة، تعكس نتائج الفرضية الثانية المتعلقة بمحدودية التنظيم الاجتماعي الرسمي في تحقيق اندماج حضري شامل للأفراد الوافدين الجدد واقعًا متكررًا في السياق الحضري الجزائري، حيث أجمعت العديد من الأبحاث على أوجه قصور المؤسسات الرسمية في التعامل مع التنوع الثقافي والبعد الاجتماعي-الثقافي للاندماج.

فقد أشارت دراسة لعجال خالد (2017) إلى أن التنظيمات الرسمية غالبًا ما تفشل في إحداث تفاعل إيجابي ومستدام بين السكان الجدد والسكان الأصليين، لا سيما بسبب عدم القدرة على تجاوز الاختلافات الثقافية، وهو ما يتوافق مع نسبة 50% من المستجوبين في الدراسة الحالية الذين أقروا بأن الخلفيات الثقافية تُضعف التفاعل الاجتماعي. هذا الفشل في إدارة التنوع الثقافي يؤكد على ضرورة تعزيز السياسات التي تتجاوز الجانب الإداري والوظيفي إلى أبعاد ثقافية واجتماعية أعمق.

كما تتقاطع نتائج الدراسة مع ما توصلت إليه دراسة عمیار فایزة (2018) التي أبرزت وجود فجوة في الاعتراف بالمهاجرين المؤقتين والدائمين على المستوى الاجتماعي والثقافي، مما يضعف اندماجهم الحقيقي رغم توفر الخدمات الأساسية. هذا يعكس بدوره ضعف استراتيجيات التنظيم الرسمي في توفير الدمج الرمزي والاعتراف المتبادل بين مكونات المجتمع.

بالإضـــافة إلى ذلك، تؤكد نتائج الدراســـة الحالية على تهميش بنيوي غير ثقافي، حيث يعاني 20% من المستجوبين من مشكلات اقتصادية واجتماعية (كالفقر والبطالة) تعزز الإقصاء، مما يتوازى مع ملاحظات دراسة حمادي حنان (2021) التي أشارت إلى أن ضعف التنظيم الاجتماعي الرسمي في الأحياء الحضرية يؤدي إلى تفاقم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية وبالتالي تعزيز مظاهر التهميش والجريمة.

من المنظور البنائي الوظيفي، يمكن القول إن المؤسسات الرسمية لم تستطع أداء وظائفها الأساسية في بناء التماسك الاجتماعي والاندماج الثقافي، واكتفت بتوفير متطلبات الاندماج المكاني والوظيفي، مثل السكن والخدمات، دون أن توفر آليات فعالة لتعزيز الحوار الثقافي والمشاركة المجتمعية، وهو ما يتماشى مع الإطار النظري الذي يربط بين الاندماج ونجاح التنظيمات الاجتماعية في خلق هوية مشتركة وشعور بالانتماء.

وبناء عليه، فإن الفرضية الثانية تجد دعمًا في الأدبيات والدراسات الميدانية التي أكدت على محدودية الدور الرسمي في تحقيق اندماج متعدد الأبعاد، مما يبرز الحاجة إلى إعادة تصميم السياسات الحضرية لتشمل أبعادًا ثقافية واجتماعية، وترسيخ العدالة المجالية من خلال تعزيز المشـــاركة المجتمعية وتمكين البرامج الحوارية التي تعالج التهميش البنيوي.

3. تحليل الفرضية العامة: يساهم التنظيم الاجتماعي القرابي الجواري والرسمي في تحقيق الاندماج الحضري.

الجدول رقم 39 يوضح التفاعل بين القرابة والجيرة والشعور بالأمان

	نعم		لا		المجموع	
	ت	ن	ت	ن	ت	ن
قوية	20	%33.33	05	08.33%	25	41.7%
متوسطة	13	21.67	07	11.67%	20	33.3%
ضعيفة	04	06.67%	06	10%	10	16.7%
معدومة	01	1.67	04	%06.67	5	8.3%
المجموع	38	63.3%	22	36.7%	60	%100

تكشف نتائج الجدول عن تداخل واضح بين قوة الروابط القرابية وجودة العلاقات الجوارية، حيث تبرز نسبة 33.33% من الأفراد ذوي الروابط القرابية القوية الذين يتمتعون بعلاقات جوار قوية، مقارنة بـ 8.33% فقط ممن لا يملكون روابط قرابية قوية. هذا يُشير إلى أن القرابة تُشكل دعامة أساسية لتعزيز التماسك الجواري، عبر توفير شبكة دعم عائلي تُسـهّل التفاعل مع الجيران. ومع ذلك، تُظهر النتائج أن 21.67% من ذوي الروابط القرابية القنية يصفون علاقاتهم الجوارية بأنها "متوسطة"، مما يعكس أن القرابة وحدها لا تكفي لضمان تفاعل مجتمعي مكثف، بل تحتاج إلى دعم من آليات تشاركية خارج إطار الأسرة.

من ناحية أخرى، يُلاحَظ أن غياب الروابط القرابية القوية (36.7% من العينة) يرتبط بزيادة نسبة العلاقات الجوارية الضعيفة أو المعدومة (16.67% مجتمعة)، مما يؤكد دور القرابة كشبكة أمان اجتماعي أولية تحول دون العزلة المجتمعية. ومع ذلك، فإن وجود 11.67% ممن لا يملكون روابط قرابية قنية لكنهم يحافظون على علاقات جوار متوسطة يُشير إلى إمكانية تعويض الضعف القرابي عبر التنظيم الاجتماعي الرسمي (كالجمعيات المحلية) أو التفاعلات اليومية غير الرسمية.

هذه النتائج تُعَد القرابة والجيرة موارد متراكمة تُعزز الشعور بالأمان والانتماء. لكنها تُظهر أيضًا أن التنوع في أشكال التنظيم الاجتماعي ضروري لاستيعاب الفئات الأضعف قرابيًا. تُؤكد الدراسة أن التفاعل بين القرابة والجيرة يُشكل نواة للتماسك الحضري، لكن تعزيز السياسات التي تدعم كلا الشكلين من الروابط—سواء عبر تمكين الأسرة أو تعزيز الفعاليات المجتمعية—يظل ضروريًا لتحقيق اندماج شامل.

1.3. مناقشة نتائج الفرضية العامة :

"يساهم التنظيم الاجتماعي القرابي الجواري والرسمي في تحقيق الاندماج الحضري".

تؤكد المعطيات الميدانية صحة الفرضية العامة بدرجة ملحوظة، حيث يتكامل التنظيم الاجتماعي بثلاثيته (القرابي، الجواري، الرسمي) ليشكل دعامة أساسية للاندماج الحضري، خاصة للوافدين الجدد. فتداخل الأدوار يتجلى بوضوح في إفادة 33.33% من الأفراد ذوي الروابط القرابية القوية بتماسك علاقات الجوار، مما يُظهر كيف تُحوِّل البنى القرابية الثقة الأولية إلى شبكات جوارية داعمة تخفف التوترات وتعزّز الانتماء المكاني. كما تكشف النتائج عن دور تعويضي للتنظيم الرسمي، حيث نجح 11.67% ممن افتقروا للروابط الأسرية في بناء علاقات جوارية متوسطة عبر تفاعلات يومية أو وساطة مؤسسية، مؤكدًا قدرة السياسات الرسمية على سد الفراغ الناتج عن غياب الدعم التقليدي.

ويُعزز هذا التكاملَ مؤشرُ الأمان المرتبط بالقرابة، حيث عبّر 41.7% من ذوي الروابط الأسرية المتينة عن شعورهم بالأمان في الحي، مما يربط بين التماسك القرابي والإحساس الجماعي بالاستقرار. غير أن شمولية الاندماج تظل مرهونةً بفعالية التدخل المؤسسي في رعاية الفئات الهشة، إذ يتطلب تحقيق اندماج حضري مستدام تعزيز التكامل بين البنى التقليدية والرسمية عبر سياسات إسكان شاملة، برامج تنموية تشاركية، وآليات دمج ثقافي، لضمان تجاوز الإقصاء المجالي والاجتماعي.

2.3. مناقشة الفرضية الفرعية العامة في ضوء الدراسات السابقة :

في إطار مناقشة الفرضية العامة التي تفيد بأن "التنظيم الاجتماعي القرابي، الجواري، والرسمي يساهم في تحقيق الاندماج الحضري"، تؤكد الدراسات السابقة على أهمية هذا التكامل بين الأشكال المختلفة للتنظيم الاجتماعي كأساس متين للتماسك المجتمعي والاندماج الحضري.

فعلى سبيل المثال، تؤكد **دراسة لعجال خالد (2017)** أهمية الروابط القرابية كشبكات دعم أولية تساعد الأفراد على الاستقرار الاجتماعي، كما تبين الدراسة أن الروابط الجوارية تستند غالبًا إلى هذه الأسس القرابية لتُصبح علاقات قوية ومستدامة، وهو ما يتوافق مع النسبة التي أظهرت أن 33.33% من المستجوبين الذين يمتلكون روابط قرابية قوية يتمتعون بعلاقات جوار قوية. هذا التكامل بين القرابة والجوار يمثل دعامة فاعلة في بناء شعور بالأمان والاستقرار، كما أشار إليه 41.7% من الأفراد في الدراسة الحالية الذين شعروا بالأمان بفضل الروابط القرابية المتينة.

في الجانب الآخر، تبرز **دراسة عباس عمر (2020)** دور التنظيم الرسمي كعامل تعويضي حينما تغيب الروابط القرابية، حيث يُظهر 11.67% من الأفراد الذين لا يمتلكون روابط أسرية قوية قدرتهم على بناء علاقات جوار متوسطة عبر التفاعلات اليومية والمؤسسات، مما يدل على دور السياسات والإجراءات الرسمية في تعزيز الاندماج

المكاني والوظيفي. وهذا يعزز الرؤية التي تقول إن التنظيم الرسمي، رغم محدوديته في بعض الجوانب الثقافية والاجتماعية، لا يمكن الاستغناء عنه في بناء شبكات دعم بديلة للوافدين الجدد.

بالإضافة إلى ذلك، تؤكد **دراسة لبكي أيمن (2021)** على أن الروابط الجوارية تعمل كوسيط بين الأفراد والمؤسسات، وتلعب دورًا رئيسيًا في تعزيز التفاعل الاجتماعي وبناء تماسك حي. كما أظهرت هذه الدراسة أن العلاقات القوية بين الجيران تخلق بيئة تسمح بحدوث تعاون متبادل وثقة، مما ينسجم مع نتائج فرضيتنا التي توضح أهمية التداخل بين الروابط القرابية والجوارية.

غير أن الدراسات أشارت أيضًا إلى أن تحقيق اندماج حضري مستدام وشامل لا يمكن أن يتحقق عبر التنظيمات التقليدية فقط، بل يستدعي تدخلاً مؤسسيًا فاعلاً ومتكاملاً. فمثلاً، **دراسة عمير فايزة (2018)** أكدت على ضرورة وجود سياسات إسكان وتنمية تشاركية تدمج بين البنى التقليدية والرسمية لضمان استمرارية التماسك الاجتماعي وعدم استبعاد الفئات الهشة، وهو ما يعزز توصياتنا بضرورة تقوية أدوار التنظيم الرسمي بجانب الشبكات الاجتماعية التقليدية.

وبالتالي، يمكن القول إن فرضيتنا العامة تجد دعمًا قويًا في الدراسات السابقة، التي تؤكد أن التكامل بين التنظيمات الاجتماعية الثلاث (القرابي، الجواري، والرسمي) يشكل ركيزة أساسية للاندماج الحضري، لكن ذلك يتطلب تنسيقًا مستمرًا بين هذه المكونات، مع تطوير السياسات الرسمية لتكون أكثر شمولية وتجاوبًا مع الاحتياجات الاجتماعية والثقافية للأفراد الوافدين الجدد.

المبحث الثالث: نتائج، تحديات، وآفاق الدراسة

يُعد فهم الديناميات الاجتماعية المرتبطة بالاندماج الحضري، خاصة في الأحياء السكنية الجديدة، من المهام الأساسية في التحليل السوسيولوجي المعاصر. وقد سعت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أدوار التنظيم الاجتماعي بمختلف أنماطه (القرابي، الجواري، والرسمي) في تسهيل أو عرقلة اندماج الأفراد الوافدين إلى حيّ "عدل 400" بدائرة السوقر – ولاية تيارت. وقد أفرز التحليل الميداني مجموعة من النتائج والتحديات التي تسمح باستشراف آفاق تطوير السياسات الاجتماعية الحضرية مستقبلاً.

أولاً: النتائج العامة للدراسة

1.1. دور التنظيم الاجتماعي القرابي والجواري في الاندماج الحضري

أظهرت المعطيات الميدانية أن التنظيم القرابي لا يزال يحتفظ بدور مهم في تشكيل منظومة العلاقات الاجتماعية داخل الحي المدروس، حيث ساهم في توفير الإسناد النفسي والدعم المادي للوافدين الجدد، لا سيما من

خلال تقاســـم الموارد والمســـكن والمعلومات. إلا أن هذه الروابط، رغم قوتها، لا تؤدي تلقائياً إلى تعزيز الرغبة في الاستقرار داخل الحي، إذ يُلاحظ أن نسبة من السكان، رغم ارتباطهم القرابي القوي، لا يبدون رغبة دائمة في البقاء، ما يشير إلى تدخل عوامل أخرى مثل نوعية الخدمات، فرص العمل، والإحساس بالكرامة الحضرية.

أما من حيث العلاقات الجوارية، فقد تبين أنها تؤدي وظيفة تكاملية، لا سـيما في مراحل الاسـتقرار الأولى، حيث يُسهم التفاعل اليومي بين الجيران في خلق شبكات تواصل اجتماعي تُعزز الإحساس بالانتماء.

ومع ذلك، اتســمت هذه العلاقات بطابعها الظرفي وغير المســتدام، إذ أظهرت نتائج الاســتبيان أن أغلب أشكال التعاون الجوارية تقتصر على المناسبات أو المواقف الطارئة، في ظل غياب هياكل تنظيمية تعمل على ترسيخ هذه العلاقات وتحويلها إلى نمط تفاعلي منتظم.

1.2. محدودية التنظيم الاجتماعي الرسمي

كشفت الدراسة عن محدودية فاعلية التنظيم الاجتماعي الرسمي، المتمثل في المؤسسات العمومية والجمعيات المحلية، في تفعيل آليات الاندماج الحضري. ويعود ذلك إلى جملة من العوامل البنيوية، من أبرزها غياب سياسة حضرية شمولية تُراعي الخصوصيات الثقافية والاجتماعية للسكان الوافدين. فقد أشار نصف أفراد العينة تقريبًا إلى أن الخلفيات الثقافية المختلفة تُعيق التفاعل الإيجابي، خاصة في ظل غياب مؤسسات قادرة على إدارة التنوع الاجتماعي وتحويله إلى رصيد مشترك.

1.3. التفاعل بين البنية القرابية والجوارية

يتضح من نتائج الدراسة أن هناك ترابطاً عضوياً بين البنيتين القرابية والجوارية، حيث تساهم الروابط الأسرية في تقوية علاقات الجوار من خلال نقل الثقة الاجتماعية بين الأفراد داخل المحيط الســكني. كما تُظهر الدراســة أن غياب الروابط القرابية لا يعني بالضـرورة انعدام التماسـك، إذ تمكن بعض السـكان من بناء علاقات جوارية متوسـطة بفضل التفاعل اليومي، أو من خلال الاحتكاك في الفضاءات المشتركة (المسجد، السوق، المدرسة، إلخ). وهو ما يدل على وجود إمكانية لتعويض غياب البنى التقليدية من خلال آليات بديلة، شرط توفر البيئة التنظيمية الداعمة لذلك.

ثانيًا: التحديات الاجتماعية والتنظيمية

رغم ما تم رصده من ديناميات إيجابية على مستوى التفاعل الاجتماعي، إلا أن الدراسة كشفت عن جملة من التحديات التي تعيق تحقيق اندماج حضري فعّال وشامل:

أولاً، التهميش الاجتماعي البنيوي :تم تسجيل عدد من الحالات التي يعاني فيها الأفراد من هشاشة اقتصادية واجتماعية ناتجة عن الفقر، البطالة، وضعف شبكات الحماية الاجتماعية، ما يُضعف فرصهم في بناء علاقات مستقرة ويعمّق من شعورهم بالعزلة داخل الفضاء الحضري.

ثانيًا، صـــعوبات في بناء علاقات جوار قوية :رغم أهمية الجيرة، إلا أن غياب الثقة المتبادلة، وتباين الخلفيات الثقافية، وضـيق الفضـاءات العامة، يُعد من العوامل التي تعرقل توطيد هذه العلاقات، فضـلاً عن محدودية المشـاركة في الأنشطة التضامنية والمبادرات الجماعية.

ثالثًا، ضـــعف الفاعلين الجمعويين المحليين :رغم الإمكانيات النظرية للتنظيمات الرسمية، إلا أن أداءها على أرض الواقع يظل محدودًا، ما يُفقدها القدرة على تأطير التحولات الاجتماعية ومرافقة الســكان في مســار اندماجهم داخل المجال الجديد.

ثالثًا: آفاق وتوصيات الدراسة

انطلاقًا من المعطيات السوسيولوجية المستخلصة، ترى الدراسة أن تطوير التنظيم الاجتماعي بمختلف أنماطه يتطلب اعتماد مجموعة من التدخلات المترابطة، من أبرزها:

أولاً، تفعيل التنظيم الرسمي وتعزيز قدراته :من خلال إنشـــاء جمعيات محلية ذات كفاءة تنظيمية، تعمل على تأطير السكان وتمكينهم من أدوات المشاركة المجتمعية، وتكون وسيطًا فاعلاً بين الدولة والمواطنين.

ثانيًا، تحويل التنوع الاجتماعي إلى مصـدر قوة :عبر تنظيم فعاليات ثقافية وفنية وورشـات مشـتركة تُسـهم في بناء مشترك للهوية الحضرية، وتُقلل من التوترات الناتجة عن الاختلافات الثقافية أو الجهوية.

ثالثًا، استهداف الفئات الهشة بسياسات إدماج موجهة :تشمل برامج دعم اجتماعي واقتصادي، تسعى إلى تمكين هذه الفئات من تحسين شروط عيشهم والمشاركة الفعالة في الحياة الحضرية، بما يعزز شعورهم بالمواطنة والانتماء.

رابعًا، تشجيع مبادرات التشارك والتضامن المحلي :من خلال دعم المجالس المحلية واللجان الأهلية التي تساهم في بلورة حلول داخلية للمشكلات الاجتماعية وتُعيد الثقة بين السكان والمؤسسات..

الخاتمة

الخاتمة:

بناءً على ما تم عرضـــه في هذه الدراســـة من تحليل نظري وميداني حول "التنظيم الاجتماعي القرابي، الجواري، والرسمي ودوره في الاندماج الحضري"، يمكن القول إن التنظيمات الاجتماعية تمثل ركيزة أساسية في فهم وتحليل آليات التفاعل داخل المجتمعات الحضرية، خاصة في ظل التحولات المتسارعة التي تعرفها المدن المعاصرة.

فقد أبرزت الدراســـة كيف تلعب التنظيمات القرابية والجوارية دورًا محوريًا في بناء روابط التضـــامن والتكافل، مما يسهم في تعزيز الشعور بالانتماء والهوية الجماعية لدى الأفراد، ويُسهِّل عملية التكيف مع المحيط الجديد.

كما أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن التنظيمات الرسمية، رغم طابعها الوظيفي والتعاقدي، تشكل هي الأخرى قناة فعالة لتحقيق الاندماج، من خلال توفيرها لإطار مؤسسي منظم يسهم في إدماج الأفراد ضمن الحياة الحضرية ومؤسساتها.

وهذا التعدد في أنماط التنظيم، وتكامل أدوارها، يعكس الطبيعة المركبة للاندماج الحضـــري، الذي لا يمكن اختزاله في بعد واحد، بل يتطلب مقاربة شمولية تأخذ بعين الاعتبار مختلف أشكال التفاعل الاجتماعي.

وبذلك توصلت الدراسة إلى أن التنظيم الاجتماعي، بمختلف أنماطه، يُعد من العوامل الأساسية التي تساهم في تيسير عملية الاندماج الحضري، خاصة إذا تم توجيه هذه التنظيمات في إطار سياسات حضرية داعمة للتماسك والتنوع الاجتماعي.

كما تفتح هذه النتائج آفاقًا جديدة للباحثين وصناع القرار لفهم ديناميات العيش المشترك في الفضاءات الحضرية، والعمل على تعزيز الأطر التي تدعم الاندماج الفعلي والفاعل داخل المجتمع.

وفي الختام تؤكد هذه الدراســـة على أهمية الجمع بين المقاربات النظرية والتحليل الميداني لفهم الظواهر الاجتماعية المعقدة، وتدعو إلى مزيد من الأبحاث التي تدرس أدوار التنظيمات الاجتماعية في ســياقات حضـــرية مختلفة، بما يُغني الحقل السوسيولوجي ويخدم جهود التنمية الحضرية المستدامة.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر والمراجع:

أولاً: الرسائل والأطروحات العلمية

1. أيمن عبد الحميد، واقع علاقات الجيرة في الوسط الحضري: دراسة ميدانية لحي 75 سكن.
2. مذكرة ماجستير، جامعة ابن خلدون تيارت، 2022/2021.
3. حنان حمادي، التنظيم الاجتماعي للمجال الحضري وعلاقته بالجريمة.أطروحة دكتوراه، جامعة أبو القاسم سعد الله الجزائر 2، 2022/2021.
4. عباس عمر، الاندماج الاجتماعي للأسر النازحة في الوسط الحضري.أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 2، 2021/2020.
5. عمبار فايزة، القبالة وتحقيق الاندماج الاجتماعي في المجتمع التيارتي.مذكرة ماجستير، جامعة ابن خلدون تيارت، 2019/2018.
6. لعجال خالد، العلاقات القرابية وأثرها على الاندماج الاجتماعي.مذكرة ماجستير، جامعة ابن خلدون تيارت، 2018/2017.

ثانياً: المجلات العلمية

7. عمر بوزكور محمد بومخاوف، التنظيم الاجتماعي الحضري كآلية لتحقيق الاندماج."مجلة الأنثروبولوجيا، مج8، ع1، 2022.
8. عيساني أمحمد، الأسرة الجزائرية والنظام القرابي."مجلة المعيار، مج15، جامعة الونشريسي، 2024.
9. نورية سوالمية، جماعة الجيرة داخل الأحياء الحضرية."مجلة المواقف للبحوث، جامعة معسكر، 2013.
10. ميادة قاسم، الفوارق بين المناهج الكيفية والكمية."المجلة العربية للنشر العلمي، ع30، 2021.
11. غربي محمد وقلواز إبراهيم، النظرية البنائية الوظيفية: نحو رؤية جديدة."مجلة التمكين الاجتماعي، مج1، ع3، جامعة الأغواط، 2019.
12. عبد القادر بريم، التنظيم الجماعي في الجزائر."مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية، مج4، ع8، 2016.
13. هادفي سمية، سوسيولوجية المدينة وأنماط التنظيم الاجتماعي."مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع17، 2014.

14. دحماني محمد بومدين، اندماج المهاجرين الريفيين في الوسط الحضري."مجلة الأنسنة، ع5، 2011.

15. فوشـــان عبد القادر والعلاوي أحمد، الاندماج الاجتماعي: المفهوم والأبعاد."مجلة الراصـــد العلمي، ع4، 2017.

16. محمد بومدين دحماني ونصـيرة بلبول، اندماج المهاجرين الريفيين في الوسـط الحضـري."مجلة أنسـنة للبحوث والدراسات، جامعة الجلفة، 2010.

ثالثاً: الكتب والمؤلفات العربية

1. ابن منظور، لسان العرب. دار المعارف، القاهرة.

2. إحسان محمد الحسن، موسوعة علم الاجتماع. الدار العربية للموسوعات، بيروت، 1999.

3. أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية. مكتبة لبنان، بيروت، 1990.

4. حليم بركات، المجتمع العربي في القرن العشرين. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999.

5. حسين عبد الحميد، التنظيم الاجتماعي والمعايير الاجتماعية. مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2014.

6. دينكن ميتشل، معجم علم الاجتماع (ترجمة إحسان الحسن). دار الطليعة، بيروت، 1981.

7. سليم مصطفى شاكر، قاموس الأنثروبولوجيا. مطبوعات جامعة الكويت، 1990.

8. عبد الحميد لطفي، علم الاجتماع. دار النهضة العربية، بيروت، 1977.

9. عماد فاروق محمد صـــالح، مؤشـــرات تمكين المعوقين من الاندماج الاجتماعي. جامعة الســـلطان قابوس، مسقط، 2011.

10. فريدريك معتوق، قاموس علم الاجتماع. أكاديمية بيروت، 1991.

11. محمد السويدي، بدو الطوارق بين الثبات والتغير. المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.

12. محمد بومخلوف، اليد العاملة الجزائرية في الصناعة. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991

13. محمد علي محمد، علم الاجتماع التنظيم. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

14. مجتمع المصنع. الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1975.

15. محمد سرحان علي المحمودي، مناهج البحث العلمي. دار الكتب، صنعاء، 2019.

16. مصطفى خلف عبد الجواد، نظريات علم الاجتماع المعاصر. دار المسير، عمان، 2009.

17. إبراهيم بيومي مذكور، معجم العلوم الاجتماعية. الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1975.

18. حسان جيلالي، التنظيم والجماعات. دار الفجر، بسكرة، 2008.

رابعاً: المراجع الأجنبية

1. Alain BIROU ،Vocabulaire des sciences sociales. Éd. Ouvrières, Paris, 1966.
2. Djamchid BEHNAM & Soukaina BOURAOUIFamilles musulmanes et modernité. Publisud, Paris, 1986.
3. Frédéric TEULON*Les 100 mots-clés en sciences économiques*. Ellipses, Paris, 1999.Jean REMY & Liliane VOYE
4. Fads and Foibles in Modern Sociology. Regnery, Chicago, 1956.
5. La ville: vers une nouvelle définition?. L'Harmattan, Paris, 1992.
6. M’hamed BOUKHOBZA, Ruptures et transformations sociales en Algérie. OPU, Alger, 1989.
7. P-H CHAMBART DE LAUWEDes hommes et des villes. Payot, Paris, 1963.
8. Pitirim A. SorokinSociety, Culture, and Personality. Harper & Brothers, New York, 1947.
9. Social and Cultural Dynamics. American Book Co., New York, 1937–1941.

الملاحق

جامعة ابن خلدون– تيارت

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم الاجتماع

تخصص: علم الاجتماع الحضري

إستمار حول:

التنظيم الإجتماعي القرابي الجواري والرسمي ودورها في الاندماج الحضري

دراسة ميدانية بولاية تيارت

إعداد الطالبتين:

- بن بختي بشرى
- قرماش بشرى شهرزاد

تحت إشراف الأستاذ:

د. داود عمر

في إطار التحضير لإنجاز مذكرة الماستر في علم الاجتماع الحضري بعنوان :" **التنظيم الاجتماعي القرابي الجواري والرسمي ودورها في الاندماج الحضري**" والذي تضمن عرضا شاملا للأطر النظرية وسعيا منا لمقاربة هذا الموضوع في الواقع صممنا هذا الدليل للإجابة على التساؤلات العلمية المطروحة في إشكاليته.

وعليه نرجو منكم الإجابة على هذا الأسئلة ونعلمكم إنها لن تكون إلا للاستعمال العلمي الأكاديمي.

السنة الجامعية: 2025/2024

البيانات الشخصية

- الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐
- السن: من 30 إلى 35 س☐ من 36 إلى 41 س☐ 42 سنة فما فو☐
- المستوى التعليمي: ابتدائ☐ متوس☐ ثانو☐ جامع☐
- الحالة الإجتماعية: عازب☐ متزو☐ مطلق☐ أرمل☐
- المهنة: .....
- المدينة أو المنطقة التي تقطن فيها: .....

المحور الأول: التنظيم الإجتماعي القرابي والجواري

1. هل تعيش بالقرب من أفراد عائلتك في حيك؟ نع☐ ☐
2. هل لديك روابط قرابية قوية في منطقتك السكنية؟ ن☐ ☐
3. هل تجد ان علاقتك بأقاربك لها دور في شعورك بالإندماج؟

دور ك☐ دور ثان☐ لا يوجد لها أي د☐

4. كيف تصف علاقتك بجيرانك في الحي الذي تسكن فيه؟

قو☐ متوس☐ ضعي☐ معدو☐

5. هل تعتقد أن العائلة تلعب دور في تعزيز الاندماج الحضري؟ ن☐ ☐
6. هل تعتقد أن الجيران يلعبون دورا في تعزيز الاندماج الحضري؟ ن☐ ☐
7. هل تعتبر أن الأفراد الذين يسكنون معك في حيك يتميزون بالتعاون والتكافل بينهم؟

دائم☐ أحيان☐ لا يتعاونو ولا يتكافلون ☐

8. إذا حدثت أي مشكلة في أحد جيرانك في الحي، هل تقدم له يد المساعدة ؟

لكل الجيران ☐ لبعضهم☐ لا أقدم يد المساعدة لأحد☐

9. هل تشعر بالأمان في حيك؟

دائم☐ أحيانا ☐ لا أشعر بذلك ☐

10. هل ترغب في البقاء في حيك؟

أرغب في البقاء أطول مدة ممكنة ☐ سأغادر الحي عندما تسمح لي الظروف☐

11. هل تتبادل زيارات مع جيرانك؟

دائما ☐ أحيانا ☐ نادر ا☐

12. هل تعتقد أن العلاقات الجيدة بجيرانك هي سببا بقائك في الحي؟ نعم ☐ لا ☐

13. هل يتم التعاون بين سكان الحي في تحقيق الأمن؟ نعم ☐ لا ☐

14. هل يتم التعاون بين سكان الحي في حل مشكال النظافة؟ دائما ☐ أحيانا ☐ نادرا ☐

15. هل يتم التعاون بين سكان الحي في المحافظة على المرافق العامة؟

في بعض الأحيان يتعاو☐ لا يتعاونون ☐

16. هل تتضامنون بينكم كسكان الحي في المناسبات التالية؟

المولد ☐ تقديم يد المساعدة في رمض☐ في مأتم ☐ في الأعراس☐ لا تتضامن في أي مناسبة ☐

17.هل سبق أن حصلت على دعم من جيرانك في حالة حدوث مشاكل اجتماعية واقتصادية؟

نعم ☐ لا ☐

18. إذا احتجت إلى مساعدة، هل ترجع إلى طلب المساعدة من جيرانك؟

كلهم ☐ بعضهم ☐ لا أطلب منهم ذلك ☐

19. هل ترى أن تعدد أصول جيرانك في الحي يشكل عائقا أمام تعاونكم وتضامنكم؟ نعم ☐ لا ☐

20. هل تجد صعوبة في تكوين علاقات جادة مع جيرانك؟ نعم ☐لا ☐

المحور الثاني: التنظيم الاجتماعي الرسمي

21. هل تعيش مع زملائك في العمل بنفس الحي؟ نعم☐ لا ☐

22. هل تقطن في نفس الحي مع أفراد تعرفهم من قبل أم تعرفت عليهم حاليا؟

تعرفت عليهم بسبب الوظيفة☐ تعرفت عليهم عن طريق الجمعيات☐ ننتمي إلى نفس المدينة☐ لا أعرفهم☐

23. كيف تصف علاقاتك الاجتماعية مع أبناء حيك؟ شخصية☐ متوترة ☐ مهنية ☐

24. هل توجد جمعيات تربطك في علاقات مع أبناء حيك؟ نعم ☐ لا ☐

25. هل تؤثر الخلفيات الاجتماعية والثقافية في مستوى التفاعل بين أفراد الحي؟

تأثير إيجابي ☐ تأثير سلبي ☐ لا يوجد تأثير ☐

26. هل ينتمي افراد حيك إلى نفس المدينة التي جئت منها؟

بعضهم ☐ لا يوجد أحد ☐

27. هل تتمتع بنفس الحقوق والواجبات التي يتمتع بها الأبناء الأصليون للمدينة؟

أتمتع بنفس الحقوق والواجبات ☐ في بعض الحالات ☐ لا أتمتع ☐

28. هل ترى بأن سكنك بجوار زملائك في العمل يحقق لك انتماء؟ نعم ☐ لا ☐

29. ما هو سبب مجيئك للسكن في هذا الحي؟

عن طريق الوظيفة ☐ معرفة شخصية لبعض السكان ☐ لا يوجد سبب ☐

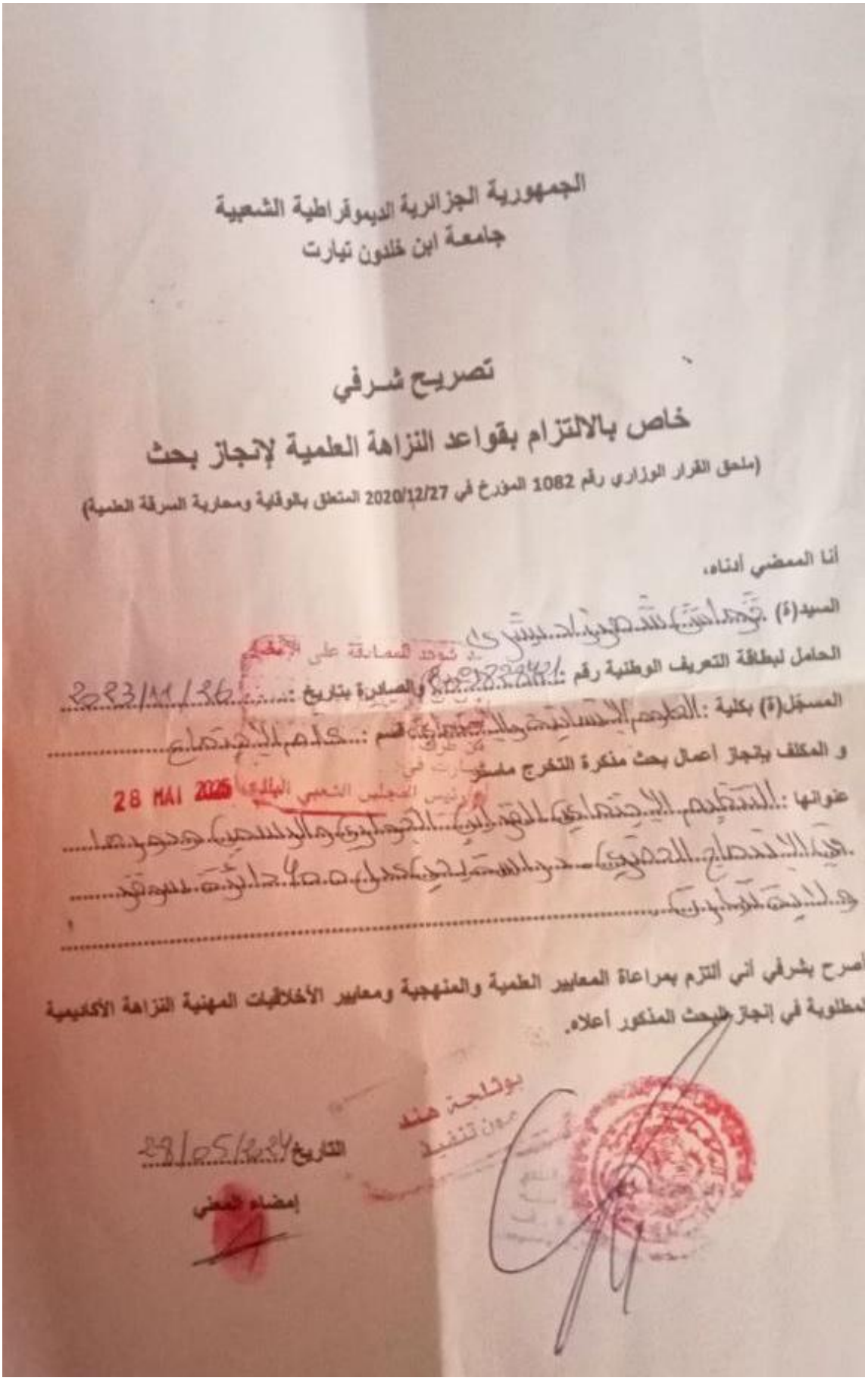

الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية
جامعة ابن خلدون تيارت

تصريح شرفي

خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(ملحق القرار الوزاري رقم 1082 المؤرخ في 2020/12/27 المتعلق بالوقاية ومحاربة السرقة العلمية)

أنا الممضي أدناه،

السيد(ة) .....

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: ..... والصادرة بتاريخ: 2023/11/26

المسجل(ة) بكلية: العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية قسم: علم الاجتماع

و المكلف بإنجاز أعمال بحث مذكرة التخرج ماستر

عنوانها: التنظيم الاجتماعي للقرابين الجماعية والدينية وموقعها في الاستمرار الحضري - دراسة ميدانية على عينة من الزوايا بتيارت -

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية النزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 29/05/2024

إمضاء المعني

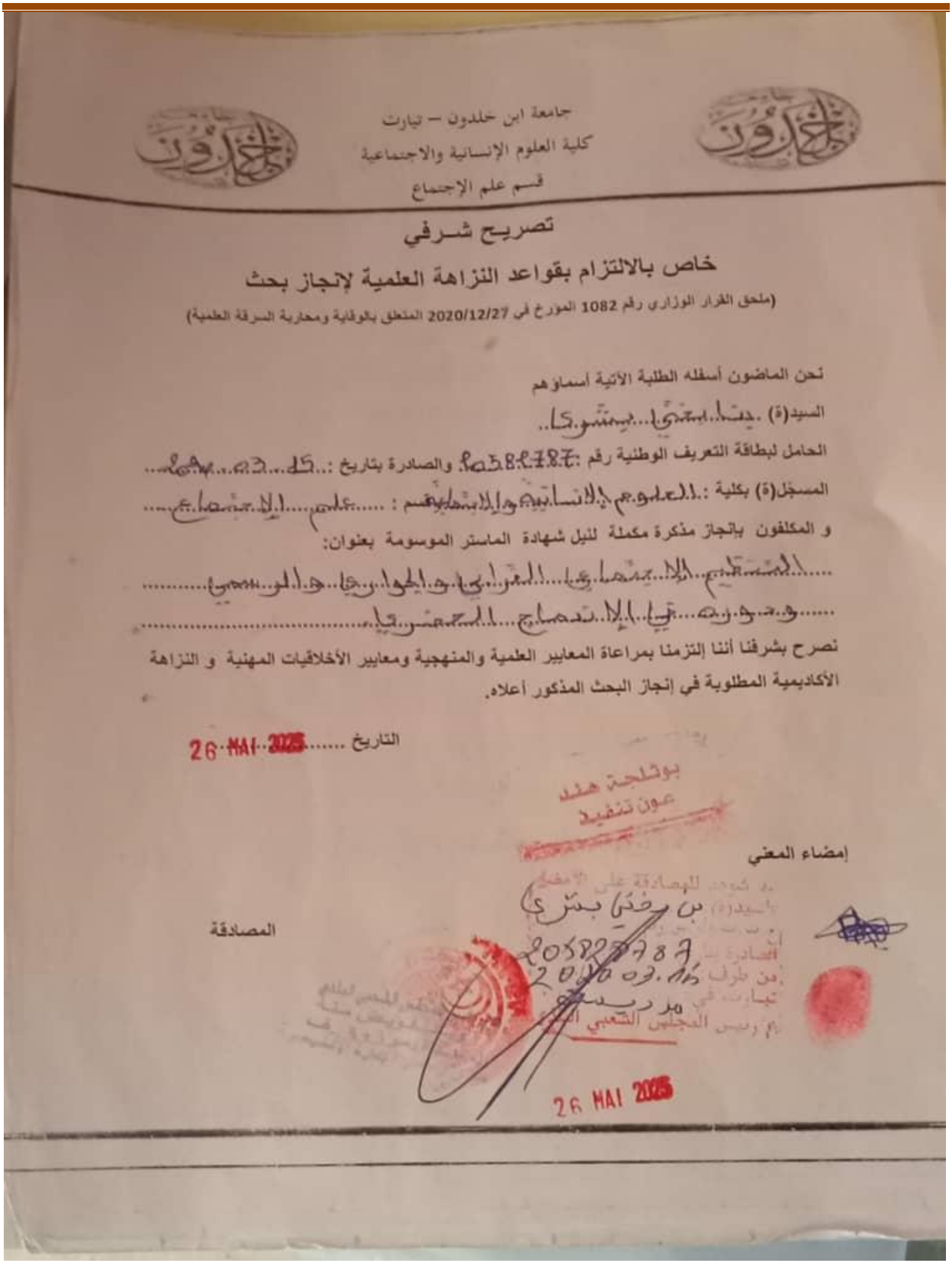

جامعة ابن خلدون – تيارت
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم علم الإجتماع

تصريح شرفي

خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(ملحق القرار الوزاري رقم 1082 المؤرخ في 2020/12/27 المتعلق بالوقاية ومحاربة السرقة العلمية)

نحن الماضون أسفله الطلبة الآتية أسماؤهم

السيد(ة) .بن..بختي..بشرى..

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم :.205827.87. والصادرة بتاريخ :..03..05...

المسجل(ة) بكلية :..العلوم..الانسانية..والاسلامية : .....علم.....الاجتماع...

و المكلفون بإنجاز مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر الموسومة بعنوان:

.....المستلم..الاجتماعي..المزايا..والحوافز..والرسمي.....

.....وعلاقته..بالاندماج..الحضري.....

نصرح بشرفنا أننا إلتزمنا بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية و النزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ ..... 26 MAI 2025

بوشلجة هند
عون تنفيذ

إمضاء المعني

المصادقة

بن بختي بشرى
205827.87
2020 03 05

26 MAI 2025

ملخص الدراسة:

تتناول هذه الدراسة موضوع التنظيم الاجتماعي وأثره في تعزيز الاندماج الحضري، مع التركيز على الأشكال التقليدية للتنظيم الاجتماعي (القرابي والجواري) والتنظيم الرسمي الحديث في حي عدل 400 سكن بسوقر تيارت.

اعتمدت الدراسة المنهج الكمي باستخدام أداة الاستمارة على عينة مكونة من 60 فردًا. أظهرت النتائج أن الروابط القرابية والجوارية تلعب دورًا مهمًا في تسهيل اندماج الوافدين الجدد في المجتمع الحضري، رغم وجود بعض نقاط الضعف في التعاون بين الأفراد. كما بينت الدراسة أن المؤسسات الرسمية تركز بشكل رئيسي على الجوانب المادية لكنها تعاني من قصور في معالجة الاختلافات الثقافية والاجتماعية التي تؤثر على الاندماج الشامل. وتشير النتائج إلى أن التنسيق والتعاون بين التنظيمات الاجتماعية التقليدية والمؤسسات الرسمية يساهم بشكل كبير في تعزيز اندماج الأفراد داخل المدينة، مع التأكيد على ضرورة دعم مؤسسي أكبر لضمان استمرارية هذا التكامل.

تبرز الدراسة أهمية الجمع بين الأشكال التقليدية والحديثة للتنظيم الاجتماعي لبناء مجتمع حضري متماسك قادر على التكيف مع التحديات المعاصرة. وتسهم الدراسة في تقديم فهم معمق لدور التنظيم الاجتماعي في تحقيق الاستقرار والتماسك داخل المجتمعات الحضرية.

الكلمات المفتاحية: التنظيم الاجتماعي، الاندماج الحضـــري، التنظيم القرابي، التنظيم الجواري، التنظيم الرسمي، الوافدون الجدد.

Abstract :

This study addresses the topic of social organization and its impact on enhancing urban integration, focusing on the traditional forms of social organization (kinship and neighborhood) and modern formal organization in the AADL 400 Housing neighborhood in SOUGUEUR, TIARET.

The study adopted a quantitative approach using a questionnaire applied to a sample of 60 individuals. The results showed that kinship and neighborhood ties play an important role in facilitating the integration of new arrivals into the urban community, despite some weaknesses in cooperation among individuals. The study also revealed that formal institutions mainly focus on material aspects but suffer from shortcomings in addressing cultural and social differences that affect comprehensive integration. The findings indicate that coordination and cooperation between traditional social organizations and formal institutions significantly contribute to enhancing individuals' integration within the city, emphasizing the need for greater institutional support to ensure the continuity of this integration.

The study highlights the importance of combining traditional and modern forms of social organization to build a cohesive urban society capable of adapting to contemporary challenges. It contributes to providing a deeper understanding of the role of social organization in achieving stability and cohesion within urban communities.

Keywords: Social organization, urban integration, kinship organization, neighborhood organization, formal organization, new arrivals.